CEDAW

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/IDN/2-3
12 February 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

التقريران الثاني والثالث للدول الأطراف*

إندونيسيا**

---

* هذا التقرير صادر كما ورد، دون تحرير.

** للاطلاع على التقرير الأولي المقدم من حكومة إندونيسيا، انظر الوثيقة CEDAW/C/5/Add.36/ Rev.1؛ وللاطلاع على نظر اللجنة في التقرير، انظر CEDAW/C/SR.110، و CEDAW/C/SR.113 والوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة للجنة، الملحق رقم ٣٨ (A/43/38)، الفقرات ٢٩٠-٣٤٠.

200697 200697 07-05187

الجزء الأول

الإطار العام

ألف - معلومات أساسية عن الجغرافيا والسكان

تقع إندونيسيا في جنوب شرق آسيا، بين قارة آسيا في الشمال وقارة استراليا في الجنوب. وتمتد أراضيها على مسافة ٠٠٠ ٥ كيلومتر من الشرق إلى الغرب وعلى مسافة ٧٥٠ ١ كيلومترا من الشمال إلى الجنوب. وتقع إندونيسيا على خط الاستواء وتعتبر أكبر أرخبيل في العالم يمتد بين خطي طول ٤٥'-٩٤° و ٠٥'-١٤١° شرقا. ويحدها المحيط الهندي من الغرب ومن الجنوب ويقع بحر الصين الجنوبي في الشمال منها.

ويتألف أرخبيل إندونيسيا من ٥٠٨ ١٧ جزر، منها ٠٠٠ ٦ جزيرة مسكونة. وأهم الجزر هي جزيرة كاليمانتان التي تبلغ مساحتها حوالي ٤٦٠ ٥٣٩ كيلومترا مربعا وسومطرة ومساحتها ٦٠٥ ٤٧٣ كيلومترات مربعة وإيريان جايا ومساحتها ٩٨١ ٤٢١ كيلومترا مربعا، وسولاويزي ومساحتها ٢١٦ ١٨٩ كيلومترا مربعا وجاوة بما في ذلك جزيرة مادورا، وتبلغ مساحة أراضيها حوالي ١٨٧ ١٣٢ كيلومترا مربعا. ونصف مساحة إندونيسيا تقريبا تغطيها الغابات ويتألف جزء كبير منها من أراض جبلية وبركانية.

وعاصمة جمهورية إندونيسيا هي جاكارتا، وتقع في جزيرة جاوة، ويبلغ عدد سكانها حوالي ١٧ مليون نسمة من مجموع سكان البلد البالغ عددهم حوالي ٢٠٠ ٢٨٣ ١٩٥ نسمة (تعداد السكان لعام ١٩٩٠). والواقع أن جزيرة جاوة يسكنها حوالي ٦٠ في المائة من مجموع سكان إندونيسيا. ويعتبر التحول الحضري أحد المشاكل الواضحة التي تواجهها هذه المدينة نظرا لأنها العاصمة ومركز الأعمال التجارية في إندونيسيا. ولذلك، فإن الاستيطان البشري في الجزيرة موزع بشكل غير منتظم وهو أحد المشاكل التي تواجهها الحكومة الإندونيسية. وتبلغ كثافة السكان في جزيرة جاوة ٨١٤ في الكيلومتر المربع، وهي في الوقت نفسه أقل كثيرا من كثافة السكان في الجزر الأخرى إذ تتراوح بين ٥١ و ٧٧ في الكيلومتر المربع.

وقد نال البلد الاستقلال في ١٧ آب/أغسطس ١٩٤٥، بعد استعمار هولندي يرجع إلى القرن السادس عشر، دام ٣٠٠ سنة واستعمار ياباني مدته ٣ سنوات تقريبا. وبعد ٥٠ سنة من الاستقلال، يمكن القول إن إندونيسيا تعتبر من أسرع البلدان تقدما في آسيا ويمكن أن تنال مركزا جديدا كبلد متقدم النمو في وقت قريب.

ونسبة ٥٠,٣ في المائة من مجموع السكان، البالغ عددهم ٢٠٠ ٢٨٣ ١٩٥ نسمة، من الإناث، حيث أن المرأة الإندونيسية تعيش لمدة أطول من الرجل ويبلغ العمر المتوقع عند الولادة ٦٤ سنة للإناث و ٦٠ سنة للذكور. والواقع أن إندونيسيا تقع في المرتبة الرابعة بين بلدان العالم من حيث عدد السكان. إذ تأتي بعد جمهورية الصين الشعبية والهند والولايات المتحدة الأمريكية. وبالمقارنة بعدد السكان لعام ١٩٨٠ البالغ

٢٩٨ ٤٩٠ ١٤٧ نسمة، كان معدل الزيادة السنوية ١,٣٤ في المائة خلال العقد. وهذا المعدل أقل مما كان في أواخر العقد السابق، إذ كان ٢,٣٢ في المائة.

وسكان إندونيسيا من أعراق وثقافات متعددة ولهم لغات وأديان متعددة، والإسلام هو أوسع الأديان انتشارا بين الإندونيسيين. وبالرغم من أن هناك حوالي ٢٥٠ لغة عرقية مختلفة، فإن اللغة الإندونيسية هي اللغة الوطنية المستخدمة في المقاطعات الـ ٢٧. ويوضح الجدول ١ توزيع السكان حسب الفئات العمرية والمجموعات الحضرية/الريفية ونوع الجنس.

باء - الإطار السياسي

نالت إندونيسيا الاستقلال في ١٧ آب/أغسطس ١٩٤٥، وهي جمهورية، ورئيس الحكومة الحالي هو الرئيس سوهارتو. ويتم انتخاب الرئيس ونائب الرئيس كل خمس سنوات بواسطة المجلس الاستشاري الشعبي وهو أعلى مؤسسة في إندونيسيا. ويتألف المجلس الاستشاري الشعبي من أعضاء البرلمان وأعضاء معينين على مستوى المقاطعات وأعضاء آخرين معينين من المؤسسات المختلفة.

ويعاون الرئيس ٣٨ وزيرا يتولون إدارات مختلفة في الوزارة. وتسمى الوزارة الحالية وزارة التنمية السادسة، وفيها وزيرتان هما وزيرة الدولة لشؤون دور المرأة ووزيرة الشؤون الاجتماعية.

وتشارك الحكومة في سلطة إصدار القوانين بالتعاون مع البرلمان. وإلى جانب الوزراء الـ ٣٨، يعاون السلطة التنفيذية أيضا المجلس الاستشاري الأعلى، وهو مسؤول عن إسداء المشورة اللازمة إلى الرئيس.

وهناك محكمة عليا لجمهورية إندونيسيا تقوم بالنظر والبت في القضايا المدنية أو الجنائية المرفوعة بموجب أي قانون بخلاف القانون التأديبي، وكذلك أية ولاية وسلطات ممنوحة لها بمقتضى الدستور أو القوانين الأخرى.

وجمهورية إندونيسيا عضو في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وهي أيضا عضو في الأمم المتحدة وقامت بدور رئيسة حركة عدم الانحياز ذات مرة (١٩٩٢-١٩٩٥).

جيم - الإطار الاقتصادي

دخلت إندونيسيا الثمانينات وهي تعاني من مشاكل اقتصادية حادة منها عدم التوازن في ميزان المدفوعات وتصاعد البطالة وسرعة التضخم ونقص حاد في العملات الأجنبية نتيجة الأزمات الاقتصادية العالمية، وارتفاع وزيادة خدمة الديون، وانخفاض المدخرات، وانخفاض الاستثمارات. وفي محاولة للتوصل إلى حل للمشكلة الأساسية للركود الاقتصادي، شرعت الحكومة، ابتداء من عام ١٩٨٣، في برنامج لتحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي، صاحبه بعد ذلك تنقيحا في هيكل الضرائب، والعمل بمجموعة جديدة من حوافز التصدير وسياسات جديدة لجذب الاستثمارات ونقل التكنولوجيا (رفع الضوابط التنظيمية وإلغاء

البيروقراطية). ومنذ عام ١٩٨٣، شددت السياسات بدرجة أكبر على الاقتصاد المتصل بالعرض، خاصة لتحسين الأداء في القطاع الزراعي، بشكل محدد.

وتتمتع إندونيسيا في الوقت الحالي بنمو اقتصادي مرتفع ويبلغ دخل الفرد ٩٢٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة.

ويسود اقتصاد إندونيسيا، في الوقت الراهن، ٤ قطاعات رئيسية:

- قطاع الزراعة
- قطاع الصناعات التحويلية
- قطاع السياحة
- قطاع الخدمات.

وفي الوقت الحالي، يعد القطاع الزراعي القوة الدافعة في الاقتصاد الإندونيسي الذي مكّن إندونيسيا من تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الأرز في عام ١٩٩٢. ويعد قطاعا الصناعات التحويلية والسياحة القطاعين الثاني والثالث من حيث الأهمية. وقد ظهر قطاع السياحة على الساحة خلال السنوات الأخيرة فقط. ويشمل قطاع الخدمات مجموعة واسعة النطاق من القطاعات الفرعية منها النقل والتوزيع والفنادق والمطاعم والإدارة والخدمات الاستشارية والأعمال المصرفية والتأمين والمحاسبة وخدمات الحاسوب والهندسة والعمارة والخدمات الحكومية وغيرها.

دال - الحركة النسائية

خضعت المرأة لسلطة الرجل بمقتضى الأنماط العرقية والتقليدية والمجتمعية السائدة في البلد. وقد زادت مشاركة المرأة في المجتمع والتنمية الوطنية بدرجة ملحوظة من السبعينات حتى وقتنا هذا.

ويوضح الجدول ٣ الخاص بالتركيب الجنسي للقوة العاملة لعامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠ زيادة مشاركة المرأة بدرجة ملحوظة في القطاعات المختلفة، غير أن توظيف المرأة غالبا ما يوجد في القطاعات التقليدية النمطية، مثل الزراعة والخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، تتركز أغلب فرص العمل المتاحة للمرأة في الوظائف المنخفضة الأجر التي تتطلب مهارات بسيطة. وهناك عدد قليل جدا من النساء فقط في الوظائف العالية المستوى، في القطاع العام وكذلك في القطاع الخاص.

وبالنسبة للأجور، لا يوجد هناك تمييز في الأجور يتم تطبيقه في المشاريع التجارية للصناعات التحويلية. وينطبق مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي تطبيقا تاما في القطاع العام.

وبالإضافة إلى ذلك، قرر كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص منح المرأة إجازة أمومة لمدة شهر قبل الولادة وشهرين بعد ذلك. ويطبق هذا الإجراء بالفعل في القطاع الحكومي.

الأســـرة

ترتب على التغييرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة التي حدثت في السنوات الأخيرة آثار بعيدة المدى على مركز المرأة والأسرة بصورة عامة. وتشمل هذه التغييرات تخفيض حجم الأسرة (اقترحت الحكومة خلال حملة تنظيم الأسرة، تحديد عدد الأطفال لكل أسرة بطفلين، سواء كانا من الذكور أو الإناث)، زيادة الفرص الاقتصادية، ارتفاع السن عند الزواج (خاصة في المدن الكبيرة). المساواة بين الرجال والنساء أمام القانون وأمام الحكومة، زيادة فرص الحصول على التعليم وتحسين الصحة.

وقد أدى التفاعل بين هذه التغييرات إلى وجود جيل جديد من النساء تختلف قيمهن وأسلوبهن في الحياة عمن هن أكبر منهن سنا. وتوجد الأسر النووية جنبا إلى جنب مع الأسر التقليدية الممتدة، وإن كان الاتجاه يزيد نحو تكوين الأسر النووية. ومع ذلك، مازال أعضاء الأسرة الواحدة يميلون إلى الإقامة في أماكن متقاربة.

هاء - الإطار القانوني والاجتماعي فيما يتعلق بالقضاء على التمييز

وقّعت إندونيسيا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٠. وفي ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٤، تم التصديق على الاتفاقية بمقتضى القانون رقم ١٩٨٤/٧ بشأن التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتوضيحها. ووضع تحفظ في المادة ٢٩ '١'.

وكان المنطق وراء التحفظ الوارد في المادة ٢٩ '١' أنه اعتبر أن من غير اللائق أن تتدخل محكمة العدل الدولية في مشاكل إندونيسيا الداخلية، حيث رأت حكومة إندونيسيا أنها هي التي ستقوم بنفسها بحل أية مخالفات في تنفيذ الاتفاقية. وسيكون مضمون الاتفاقية وتنفيذها وفقا للفلسفة الأساسية للدولة ودستور عام ١٩٤٥ والقوانين والأحكام الوطنية الأخرى. غير أن الحكومة لم تصدر أية تعليمات إضافية للقانون رقم ١٩٨٤/٧ بموجب النظم الحكومية حتى الآن.

ويخضع التنفيذ الوطني للاتفاقية لإشراف مكتب وزيرة الدولة لشؤون دور المرأة، الذي أنشئ في عام ١٩٧٨. ورغم فرض جزاءات على المخالفين قامت الحكومة - أي هذا المكتب، بصورة متصلة بنشر مضمون الاتفاقية والتعريف بها في جميع الإدارات والمنظمات المجتمعية والمنظمات النسائية ذات الصلة بصورة خاصة، وكذلك في المجتمع بصورة عامة.

وقد قام مكتب وزيرة الدولة لشؤون دور المرأة، من خلال أفرقته العاملة، بإعداد قائمة بالقوانين والممارسات والنظم التي تعتبر تمييزية، لدراسة إحكام الاتفاقية وإسداء المشورة بشأن التشريعات التي يتعين إصدارها أو تعديلها، وتقديم مقترحات من أجل تعديل التمييز في القوانين، وكذلك لتقديم تقرير إلى الأمم المتحدة عن تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني، الذي سيجري وصفه بمزيد من التفصيل في الجزء الثاني.

وقد أنشئ مكتب وزيرة الدولة لشؤون دور المرأة في عام ١٩٧٨، وسمي آنذاك مكتب الوزيرة المعاونة لشؤون دور المرأة. وقد أتى ذلك نتيجة لإدراج فصل خاص عن المرأة في المبادئ التوجيهية الأساسية لسياسة الدولة في عام ١٩٧٨. ورفعت درجة الوزيرة المعاونة إلى درجة وزيرة دولة في عام ١٩٨٣. ووزيرة الدولة الحالية لشؤون دور المرأة هي السيدة ميان سوغاندي وتتمثل مهامها في القيام بما يلي: (أ) إعداد وتخطيط وصياغة السياسات الحكومية المتعلقة بتعزيز دور المرأة في ميادين التنمية المختلفة؛ (ب) تنسيق جميع أنشطة المرأة في برامج التنمية بالمؤسسات والوكالات الحكومية المختلفة؛ (ج) تقديم التقارير والمعلومات والتوصيات في المسائل المتعلقة بالمرأة في برامج التنمية إلى الرئيس. ويرد وصف لمهام التنظيم الداخلي لذلك المكتب في الجدول ٢.

وتقوم وزيرة الدولة لشؤون دور المرأة بدور وكالة التنسيق في تعزيز دور المرأة داخل الإدارات القطاعية. ويقوم مكتب وزيرة الدولة لشؤون دور المرأة بتنسيق دور المرأة على الصعيد المركزي. وقد أنشئت فرق إدارية للنهوض بالمرأة، على صعيد المقاطعات، في ٢٧ مقاطعة، ويرأس هذه الأمانات الدائمة حكومات المقاطعات. كما أنشئت مراكز لدراسات المرأة في الجامعات الحكومية والخاصة لدعم المرأة في صياغة السياسات الإنمائية وبرمجتها وتخطيطها في ٢٧ مقاطعة.

ومن أجل دعم وتعزيز التنسيق بين وزيرة الدولة والمؤسسات، أنشئ نوعان من المنتديات: (١) منتدى منتظم للاتصالات والاستشارات مع كبار المسؤولين من الإدارات المعنية، بما في ذلك المكتب الوطني للتخطيط الإنمائي؛ (٢) حلقة عمل منتظمة مع الإدارات المعنية والمسؤولين المعنيين بالمقاطعات بشأن تعزيز دور المرأة.

الجزء الثاني

تنفيذ الاتفاقية

المادة ٢

مبدأ المساواة - التدابير السياسية المتخذة لضمان تنفيذه

إن البانكاسيلا (فلسفة الدولة) كأسلوب حياة ومنطلق أيديولوجي للأمة الإندونيسية، لا تفرق بين الرجل والمرأة. ويرد في دستور عام ١٩٤٥ أن جميع المواطنين يتمتعون بالمساواة من حيث المركز والحقوق والواجبات والفرص سواء داخل الأسرة أو في المجتمع.

ويكفل دستور عام ١٩٤٥ المساواة في الحقوق والواجبات لجميع المواطنين (رجالا ونساء) على النحو التالي المنصوص عليه في المادة ٢٧:

(١) يتساوى جميع المواطنين في المركز أمام القانون والحكومة، وعليهم احترام القانون والحكومة، دون استثناء.

(٢) لكل مواطن الحق في العمل وفي توقّع مستوى معيشة معقول.

وقد جرى التشديد، بتحديد أكبر، على المساواة في المركز والحقوق بين الرجال والنساء في المبادئ التوجيهية لسياسة الدولة لعام ١٩٧٨. وأحرز تقدما، بزيادة التطوير في صياغة المساواة في المركز والحقوق في المبادئ التوجيهية التالية لسياسة الدولة لعامي ١٩٨٨ و ١٩٩٣ حيث ذكر: "تتمتع المرأة بوصفها مواطنة ومواردا بشريا في التنمية، بنفس الحقوق والواجبات والفرص التي يتمتع بها الرجل في جميع جوانب الحياة المدنية وفي جميع أنشطة التنمية".

واستنادا إلى مبدأ المساواة بين الرجال والنساء، قامت حكومة إندونيسيا بالتصديق على عدة اتفاقيات هامة للأمم المتحدة وغيرها.

١ - اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الحقوق السياسية للمرأة لعام ١٩٥٢، التي تكفل للمرأة حق الإدلاء بصوتها والترشيح للانتخاب وشغل المناصب العامة، وذلك بموجب القانون رقم ١٩٥٨/٦٨. وقد عزز التصديق على الاتفاقية منطلق تنمية أنشطة المرأة في الوظائف السياسية والحكومية.

٢ - اتفاقية الأمم المتحدة (الاتفاقية رقم ١٠٠ لمنظمة العمل الدولية) الخاصة بمساواة العمال والعاملات في الأجر لدى تساوي قيمة العمل، وذلك بموجب القانون رقم ١٩٥٨/٨٠.

٣ - اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وذلك بموجب القانون رقم ٧ لعام ١٩٨٤.

وقد أدى التصديق على الاتفاقية إلى تعزيز منطلق حقوق المرأة في الحصول على الأجور المتساوية والدعم المالي والأجر المتساوي لقاء العمل المماثل.

وبعد أن صدقت حكومة إندونيسيا على اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بموجب القانون رقم ١٩٨٤/٧، وفي إثر تنفيذها، لا سيما في تنفيذ المواد من ٥ إلى ١٧ من الاتفاقية بشأن تحسين وتنقيح وصياغة ووضع النظم الوطنية المختلفة التي تكفل، بصورة أفضل، تنفيذ المساواة في المركز والحقوق والواجبات والفرص والأدوار بين الرجال والنساء في إطار الأسرة والمجتمع المحلي والتنمية.

وقد مكّن مكتب وزيرة الدولة لشؤون دور المرأة والحكومة من مواصلة تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني، من خلال الإدارات المعنية في سائر أنحاء البلد. وقد قيل إن إندونيسيا كانت من أول البلدان التي قامت بإنشاء إدارة خاصة لشؤون المرأة بالحكومة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وبناء على ذلك، تشارك مجموعة واسعة النطاق من المنظمات والمجموعات الخاصة بنشاط أكبر في تشجيع النهوض بالمرأة في إطار الأسرة وفي ميادين التنمية المختلفة على جميع مستويات الحكومة. كما يوجد في أحكام المؤسسات الرئيسية للحكومة ما يكفل تشجيع النهوض بالمرأة بزيادة مشاركتها في التنمية. ويوضح الجدول ٤ (ألف وباء) آلية تشجيع النهوض بالمرأة في إندونيسيا. بينما يصف الجدول ٣ ولاية التنمية للمرأة في الخطط الخمسية للتنمية (ريبيليتا). ويتضح من الجدولين أنه، منذ عام ١٩٧٨، مع إدراج فصل خاص عن دور المرأة في بناء الأمة، أصبحت الإرادة السياسية للحكومة للنهوض بمشاركة المرأة كفاعلة في التنمية ومنتفعة منها شاغل الحكومة والمجتمع ككل على مختلف المستويات. وقد وضعت سياسات وتدابير تعزيز دور المرأة على النحو الوارد في ولاية التنمية لكل خطة خمسية للتنمية في جميع جوانبها. وقد ركزت كل منها الاهتمام بصورة متزايدة على تحسين حالة المرأة بوصفها موردا بشريا في التنمية على جميع مستوياتها. وذلك من أجل تنسيق تنفيذ برامج ومشاريع المرأة في التنمية على المستويين الوطني ودون الوطني.

ويوضح الجدول ٥ أدناه الهيكل التنظيمي للتنسيق الذي يقوم به مكتب وزيرة الدولة لشؤون دور المرأة "آلية تعزيز دور المرأة في التنمية على المستوى الوطني ودون الوطني".

القيود التي تكتنف المساواة

غير أن الحماية القانونية لا تعتبر كافية، في حد ذاتها، لتشجيع المساواة بين الرجل والمرأة. ومما له دلالته أن نفهم ونعرف كيف ترى المرأة نفسها فيما يتصل بالرجل. ولم يجر تحليل مستفيض لتقييم رؤية المرأة لنفسها ولدورها الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع. وبالإضافة إلى البيئة الاجتماعية الثقافية السائدة، مازالت المعايير والقيم المستمرة في المجتمع تحول دون مشاركة المرأة مشاركة كاملة وتقيّد الإدراك الكامل لمفاهيم نوع الجنس والتنمية في المجتمع.

ورغم الصعوبات المصادفة في التوفيق بين الحياة المهنية والأسرية والمسؤوليات المنزلية، ساهمت عدة عوامل على تغيير الدور التقليدي للمرأة الإندونيسية، على مدى العقدين الماضيين. وهذه العوامل هي كالتالي:

- التعليم الذي أدى إلى توسيع رؤيتها للحياة وزيادة حركتها الاجتماعية والاقتصادية؛

- استعمال وسائل منع الحمل وبرنامج ناجح لتنظيم الأسرة مما أوجد، بقدر قليل، تغيرات في المواقف في المجتمع بصورة عامة؛

- التصنيع السريع للبلد مما أدى إلى زيادة فرص العمل للمرأة في القطاعات غير التقليدية وكفل مشاركتها الكاملة في الحياة الاقتصادية للبلد؛

- تغييرات هيكلية في نمط الأسر مع زيادة المسؤوليات الاقتصادية للمرأة؛

- زيادة مشاركة المرأة في عملية صنع القرارات على الصعيد المحلي وعلى صعيد المقاطعات وعلى الصعيدين الوطني والدولي.

وبالرغم من عدم وجود تمييز ضد المرأة في الساحة السياسية، إلا أن المرأة لم تحصل على الدعم والتشجيع الكافيين للترشيح في الانتخابات. ولذلك، فإن مشاركة المرأة في الساحة السياسية ضعيفة للغاية. ويرجع جزء من المشكلة إلى التناقض في موقف المرأة وعزوفها عن المشاركة في الحياة السياسية وكذلك إلى موقف الرجل الذي ينظر إلى الساحة السياسية كمجال يسيطر عليه الرجل، في كثير من الأحيان.

ويقوم مكتب وزيرة الدولة لشؤون دور المرأة بتشجيع المنظمات غير الحكومية على المستوى الوطني ودون الوطني ودعوتها للاضطلاع ببرامج من أجل تعزيز دور المرأة في التنمية الوطنية، وكذلك لتعريف المرأة بوضعها ودورها وحقوقها. ويلزم إجراء دراسات إضافية عن رؤية المرأة للمساواة لتفهم مستوى ومدى إدراك المراة في طبقات المجتمع المختلفة لمفهوم المساواة.

المادة ٣

آليات وبرامج تعزيز النهوض بالمرأة

انضمت جمهورية إندونيسيا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان واستجاب الهيكل التشريعي للحكومة الإندونيسية لفلسفة ميثاق حقوق الإنسان.

وأقرت الحكومة الاستراتيجيات التطلعية النابعة عن مؤتمر نيروبي ويجري اتخاذ إجراءات ملائمة لتنفيذ هذه الاستراتيجيات، بالقدر الممكن.

وحتى قبل الانضمام إلى الاتفاقية، أنشأت الحكومة في عام ١٩٧٨، منصب وزيرة معاونة لشؤون دور المرأة لوضع سياسات وبرامج معنية بالنهوض بالمرأة بغية تحسين وضعها ومستوى معيشتها.

وبالرغم من قيام حكومة إندونيسيا بإنشاء مكتب وزيرة الدولة لشؤون دور المرأة، يعاني هذا المكتب من بعض القيود.

فعلى أحد المستويات، يعتبر التطوير المؤسسي لتشجيع النهوض بالمرأة متقدما بصورة جيدة نسبيا في إندونيسيا. غير أن المؤسسات تعالج، الاحتياجات العملية للمرأة فيما يتعلق بنوع الجنس، في المقام

الأول. ومازال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لمعالجة الاحتياجات الاستراتيجية المتعلقة بنوع الجنس بتعديل السياق المؤسسي الأوسع نطاقا.

وعلى الرغم من إنشاء مؤسسات جديدة من أجل النهوض بالمرأة، فإن فاعلية المؤسسات مازالت محدودة. ويعد مكتب شؤون دور المرأة، وهو المسؤول عن تمثيل مصالح وشواغل أكثر من نصف السكان، صغيرا نسبيا. وبصورة خاصة، يفتقر المكتب إلى الموظفين والأموال اللازمة للقيام، بشكل ملائم، برصد وتقييم تنفيذ برامج المرأة في مجال التنمية. ويحتاج المكتب أيضا إلى زيادة إمكاناته وإلى إدخال نظام وطني للمعلومات عن المرأة.

ومن المؤكد أن المرأة تستفيد من الميزانيات العامة للإدارات ولكن نجد أن مصالحها لم تدمج بعد إدماجا جيدا في شواغل التيار العام. ولا يمثل تمويل البرامج الخاصة بالمرأة والتي تعبر عن مصالحها وشواغلها سوى نسبة ضئيلة من الميزانيات الإجمالية للإدارات. وتبلغ اعتمادات الإدارات من أجل البرامج المخصصة للمرأة حوالي ٢ في المائة فقط من الميزانية الإجمالية للتنمية. ويوجه ما يقرب من ثلاثة أرباع أموال البرامج المخصصة للمرأة من خلال انشطة حركة رعاية الأسرة وهي حركة مجتمعية.

ويعد عدم وجود مؤشرات احصائية عن المرأة سببا جزئيا لعدم الاعتراف بضرورة إدماج المرأة في أنشطة التنمية المخصصة ويمثل عقبة عملية تعترض سبيل الجهود المبذولة لإدماج المرأة في التخطيط والبرمجة. وبالرغم مما حققه المكتب المركزي للإحصاءات من تقدم كبير في إنتاج تقرير سنوي عن حالة المؤشرات الاجتماعية الخاصة بالمرأة، مازالت هناك حاجة كبيرة إلى إدراج جميع المؤشرات الإحصائية عن المرأة في نظام الإحصاءات الوطني على المستويات كافة. وقد أحرز تقدم كبير في إنتاج جداول منفصلة لكل من الجنسين من البيانات الموجودة، غير أنه ينبغي أيضا جعل النظام الإحصائي يستجيب لاحتياجات وشواغل المرأة بوضع مؤشرات جديدة تعبر عن مصالح المرأة. ويجب أيضا إدماج نوع الجنس في نظام الإحصاءات الإدارية.

وهناك مشكلة أخرى ظهرت، وتتمثل في عدم وجود الدعم البحثي للجهود المبذولة لإدراج تغييرات هيكلية في النظام الحكومي والإداري. وهناك نقص في البيانات البحثية لأن البحوث المعنية بالمرأة كانت محدودة من حيث القيمة والنوعية، مع تحديد إمكانية الوصول إلى البيانات الموجودة بالفعل، لا سيما على الصعيد القطاعي وعلى صعيد المقاطعات، ويرجع ذلك إلى عدم وجود مصرف للبيانات الوطنية عن المرأة يتميز بالفعالية. ويعد إنشاء مراكز للدراسات الخاصة بالمرأة خطوة هامة في سبيل تحسين هذه الحالة، وإن ظلت المرافق والتمويل المتاحة لمثل هذه البحوث محدودة ويوفرها عادة المانحون الأجانب.

ويجري تنفيذ أولويات البرامج التي قررها مكتب وزيرة الدولة لشؤون دور المرأة من أجل تعزيز دور المرأة من خلال أنشطة مختلفة على النحو التالي:

١ - تحسين قدرات المرأة كمورد بشري في التنمية؛
٢ - تحسين قدرات العاملات وحمايتهن؛
٣ - تحسين نوعية الأدوار المتعددة المهام للرجل والمرأة في الأسرة والمجتمع المحلي؛
٤ - تهيئة مناخ اجتماعي وثقافي يساعد على النهوض بالمرأة؛
٥ - إنشاء مؤسسات وطنية ومنظمات نسائية.

ويجري تنفيذ هذه البرامج من خلال مشاريع مخصصة للمرأة كما هو موضح في البرامج الخمسة ذات الأولوية الآنفة الذكر، من أجل القضاء على أوجه التفاوت بين المرأة والرجل، وكذلك من خلال برامج متكاملة مرتبطة بالإدارات القطاعية، بحيث تتم الاستجابة بصورة كاملة لاحتياجات وشواغل ومصالح المرأة والعناية بها. ويتم تنفيذ أولويات البرامج من خلال البرامج الرئيسية لمكتب وزيرة الدولة لشؤون دور المرأة على النحو التالي:

١ - تعزيز دور المرأة في تحسين رفاه الأسرة

يتم الاضطلاع بهذا البرنامج الرئيسي من خلال أنشطة مختلفة كالآتي: البرنامج المتكامل لتعزيز دور المرأة في تحقيق الأسرة المتمتعة بالصحة والرخاء. وتتمثل أهداف البرنامج في تشجيع زيادة المعرفة والمهارات واتخاذ مواقف أكثر إيجابية بين المجموعات النسائية المستهدفة، ورعاية النمو البدني والعقلي للأطفال دون سن الخامسة والمراهقين، وتعزيز صحة الأسرة، خاصة من خلال تخفيض معدلات الخصوبة والوفيات بين الرضع، وتحسين نوعية الحياة للمرأة وأسرتها.

٢ - التعجيل بتخفيض معدل وفيات الأمهات

يستهدف البرنامج تمكين الحوامل والمرضعات كثروة وطنية. ويجري تنفيذ هذا البرنامج الرائد في ٨ مقاطعات. وهو برنامج متكامل بين الحكومة والمجتمع بأكمله. ومن بين أهداف هذا البرنامج زيادة وعي الحوامل والنساء في سن الإنجاب والأسرة والمجتمع بما يلي: (أ) الاستفادة من الخدمات الصحية الأساسية؛ (ب) التعرف على الحالات المعقدة في الحمل والولادة والاستجابة لها؛ (ج) تقديم الدعم للموظفين الصحيين المتوفرين - خاصة القابلات في القرى - وتيسير مهامهم.

وقد أعلن الرئيس الإندونيسي في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٦ اعتبار برنامج التعجيل بتخفيض معدل وفيات الأمهات حركة وطنية. والهدف من البرنامج هو تخفيض معدل الوفيات بين النساء الحوامل في المناطق الريفية الفقيرة.

٣ - تعزيز دور العاملات

تتألف البرامج ذات الأولوية لتعزيز دور العاملات من زيادة دور المرأة في الوصول إلى فرص العمل بالاستفادة من التعاونيات، ومجموعات الأنشطة التجارية وحماية العاملات في الداخل والخارج وتوفير المبادئ التوجيهية للعاملات في القطاع غير الرسمي ومجال التدريب والدعوة وما إلى ذلك.

٤ - تعزيز تعليم المرأة وتدريبها

إن الهدف الأساسي من تعزيز تعليم المرأة وتدريبها هو تعزيز مركز المرأة ودورها في الأسرة والمجتمع المحلي. وتركز الأنشطة الاهتمام على ما يلي:

أ - برامج نمو الطفل

بدأ تنفيذ الإعلان الرئاسي الخاص بحركة برنامج نمو الطفل في عام ١٩٩١. وتتضمن أهداف البرنامج زيادة معرفة ومركز الأمهات وأعضاء الأسرة الآخرين في مجال رعاية وتنشئة الأطفال دون سن الخامسة من أجل تحقيق النمو الإنساني الكامل في نهاية المطاف. ويجري تنفيذ هذا البرنامج كنشاط خارجي وليس من خلال التعليم النظامي. والأسرة بوصفها أصغر وحدة في المجتمع هي المؤسسة الأساسية التي تقوم بتنمية جيل المستقبل في الأمة. وإلى جانب توفير التدريب للأمهات وأفراد الأسرة في رعاية أطفالهم دون سن الخامسة، يتم أيضا إمداد المرأة بالتدريب في مجال القيادة والإدارة. وبذلت جهود لإدماج مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء في مجال التنمية على جميع مستويات في المناهج الدراسية والكتب المدرسية، في التعليم النظامي وغير النظامي على السواء. ومن أجل توعية المجتمع الإندونيسي في هذا المجال، يجري تنفيذ برامج تدريبية تتعلق بنوع الجنس على جميع المستويات تقريبا، بين موظفي الحكومة من الرجال والنساء، والمنظمات المجتمعية، والباحثين، والمعلمين، والمنظمات النسائية، والمؤسسات المستقلة.

٥ - تهيئة البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي تساعد على النهوض بالمرأة

إن أهم برنامج يرمي إلى النهوض بالمرأة وتشجيعها على زيادة الوعي بإمكاناتها ودورها ومركزها في الأسرة والمجتمع كامرأة وأم وفرد ومواطنة هو برنامج تهيئة البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي تساعد على النهوض بالمرأة. ومن أجل تهيئة هذه البيئة يجب نشر وتعميم معلومات مستفيضة عن تعزيز مركز المرأة وزيادة دورها. وتتألف الأولويات البرنامجية الخاصة بذلك من نشر المعلومات عن النهوض بالمرأة عن طريق وسائط الإعلام الجماهيري والوسائط الالكترونية ووسائط الاتصال التقليدية؛ والمعونة القانونية ونشر المعلومات عن حقوق المرأة ومسؤولياتها. وتتمثل أولوية أخرى للبرنامج في إنشاء مراكز للدراسات الخاصة بالمرأة تابعة للجامعات في المقاطعات الـ ٢٧ داخل إندونيسيا. ومن أهم وظائف هذه المراكز إجراء بحوث لتحديد المشاكل في مجال قضايا النهوض بالمرأة في كل مقاطعة من أجل وضع بيانات خط الأساس لحالة المرأة في المجالات المختلفة، كل على حدة.

ومع إنشاء مكتب وزيرة الدولة لشؤون دور المرأة منذ ١٨ سنة ووضع برامج للنهوض بدور المرأة، زاد وعي ومشاركة المرأة والمجتمع بدرجة ملحوظة على مدى السنين. وبالإضافة إلى ذلك، وإلى جانب هذه البرامج الخاصة بالمرأة والتي يقوم بتنسيقها مكتب وزيرة الدولة لشؤون دور المرأة تقوم الإدارات القطاعية بتنفيذ برامج مماثلة فضلا عن المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك حركة رفاهية الأسرة والمنظمات غير الحكومية (الجدول ٦).

المادة ٤

التدابير الخاصة المؤقتة للتعجيل بالمساواة

وضع عدد من البرامج الإيجابية الخاصة للقضاء على التمييز. وفيما يلي بعض المجالات التي اتخذت إجراءات بشأنها:

البرامج التعليمية

تنظم برامج تعليمية خاصة في المجال القانوني من أجل المرأة على صعيد المقاطعات والأقسام في جميع أنحاء إندونيسيا. وتمنح أولوية عليا للقضاء على أنواع الأمية الثلاثة وهي الأمية في الأبجدية اللاتينية والجهل في الاستعمال السليم للغة الإندونيسية والافتقار إلى المعرفة الأساسية.

البرامج التدريبية

في القطاع الزراعي، تم تدريب ٦ ٢٠٩ مجموعات من المزارعات وزوجات الصيادين في قرى الصيد خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤. وهذا يمثل زيادة قدرها ٤٣٨ مجموعة بالمقارنة بالفترة ١٩٩٢-١٩٩٣. وقدم التدريب في مجال الائتمان في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١. وفي الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤، قدم التدريب في مجال الائتمان إلى ١٠٦ مجموعات من النساء في بعض مجتمعات الصيادين، بحيث بلغ العدد الإجمالي لهذه المجموعات ٣١٤ مجموعة. ومن أجل دعم هذه الأنشطة، قدمت تسهيلات تجارية للمزارعين إلى ٣٢٧ مجموعة للمشاريع المشتركة، بزيادة تقدر بضعف ما كانت عليه تقريبا في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣. وخلال خطة التنمية الخمسية الخامسة قدمت تسهيلات تجارية للمزارعين في ٨٣٤ مجموعة للمشاريع المشتركة.

والفئات المستهدفة من أنشطة تعزيز دور المرأة هي المرأة في القطاع الصناعي والداعيات في الصناعات المنزلية والعاملات في الصناعات الصغيرة المشتركات في مجموعات المشاريع المشتركة. وقد استفادت ٨٧٥ ١٣ داعية و ٦٢٥ ٤١ عاملة في مجموعات المشاريع المشتركة في الفترة من ١٩٨١/١٩٨٢ وحتى نهاية خطة التنمية الخمسية الخامسة.

وفي قطاع التجارة، قدمت برامج تدريبية متنوعة لتحسين المهارات التجارية إلى ٤٠٠ ١ من العاملات في مجال التجارة وعقدت اجتماعات للمشاريع التجارية حضرتها ٤٥٠ ٣ من تلك العاملات. وفي الوقت نفسه، قامت قطاعات عديدة بتقديم الإرشاد المتكامل إلى ٦٠٠ من العاملات في مجال التجارة في الأسواق التقليدية، بالتنسيق مع كل من القطاعات الرئيسية.

وفي قطاع التعاونيات، جرى تدريب ٩٤٠ ٢ امرأة على أعمال التعاونيات في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤. وتم تدريب ٠٥٥ ١٩ امرأة أثناء الخطة الخمسية الخامسة. وبذلك يصبح العدد الذي تم تدريبه في القطاع التعاوني خلال فترة التنمية الأولى الطويلة الأجل ٦٣٩ ٢٧ امرأة.

وفي قطاع القوة العاملة، تم تدريب ١٤٠ من نساء الأعمال في قطاع الإعلام بسبع مقاطعات وهي سومطرة الشمالية وإقليم عاصمة جاكرتا، وجاوة الغربية وجاوة الشرقية وكاليمانتان الشرقية وسالاويزي الجنوبية، وذلك في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤. ومن أجل تحسين مهارات العاملات في القطاع غير الرسمي، جرى تدريب ٣٠ من المدربات قمن بدورهن بتدريب ٢٠٠ امرأة تدريبا مباشرا بتقديم الإرشاد والتوجيهات، وذلك في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤.

وفي قطاع الهجرة الداخلية، تم تدريب ٧٥٤ ١ من النساء المهاجرات في تسع مقاطعات، مما يغطي ٢٧ وحدة من وحدات توطين المهاجرين. وفي إطار تعزيز دور المرأة في مناطق الهجرة، تم تدريب ٨٤٥ ٧ امرأة في ٩١ وحدة من وحدات توطين المهاجرين في ١٩ مقاطعة، خلال خطة التنمية الخمسية الخامسة. وتشمل أنشطة النساء المهاجرات تنمية القدرات والتدريب في مجال القيادة وتدريب وإرشاد الكوادر لحركة رعاية الأسرة بالقرية والقابلات المحليات وتحسين الاستفادة من الحدائق المنزلية بزراعة النباتات العشبية والغذائية بهدف زيادة دخل الأسرة وكذلك تحسين نوعية التغذية في طعام الأسرة بصورة عامة.

التدابير الخاصة المتعلقة بالأمومة

تحظر اللائحة رقم ٣ PER/MEN/1989 لوزارة القوى العاملة على أرباب العمل فصل العاملات بعقود عمل محددة المدة أو غير محددة المدة بسبب الزواج أو الحمل أو الولادة (المادة ٢). وتتطلب هذه المادة من أرباب العمل القيام بتبديل واجبات العاملات الحوامل دون الحد من حقوقهن في الشركة في حالة عدم استطاعتهن القيام بعمل ما أثناء الحمل بسبب نوعية ذلك العمل. فإذا تعذر على رب العمل ترتيب بديل للعمل، يجب منح إجازة أمومة لفترة أطول (المادة ٤).

وتنص اللائحة الحكومية رقم ١٩٨١/٨ بشأن حماية الأجور على وجوب عدم قيام أرباب العمل بالتمييز بين العمال والعاملات في تحديد معدلات الأجور عن العمل المتساوي في القيمة. ويحظر الكتاب الدوري رقم SE-04/Men/88 لوزير القوى العاملة بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التمييز بين النساء والرجال في الاتفاقات الجماعية بما في ذلك الفروق في سن التقاعد وتوفير الرعاية الصحية للعمل وأسرهم (إلا في حالة قيام الزوج بالعمل في نفس المؤسسة أو تغطيته بالفعل).

وينص القانون رقم ١٩٥١/١ على منح الموظفات أجازة مدتها شهر ونصف قبل الموعد المتوقع للولادة وشهر ونصف بعد الولادة أو الإجهاض (المادة ١٣ (٢)). ويجب أيضا عمل الترتيب اللازم لتمكين العاملات الأمهات من إرضاع أطفالهن رضاعة طبيعية حتى سن ٦ شهور. وتنص المادة الفرعية ٣ على تمديد الإجازة إلى مدة أقصاها ٣ شهور بتقديم شهادة طبية تفيد أن التمديد ضروري لحماية صحة العاملة. ويحق لموظفات الحكومة الحصول على إجازة مدتها ٤ إلى ٦ أسابيع قبل الولادة و ٦ إلى ٨ أسابيع بعدها بأجر كامل لعدد من الأطفال أقصاه ٣ أطفال، وتكون هذه الإجازة بدون أجر بالنسبة للطفل الرابع والأطفال

اللاحقين (القانون رقم ١٩٥١/٥٢، كما هو منفذ في اللائحة رقم ٢٤ لعام ١٩٧٦). وينص القانون رقم ١٩٥١/١ على عدم إجبار العاملة على العمل في اليومين الأول والثاني من الدورة الشهرية (المادة ١٣ (١)).

وينص القرار الوزاري رقم 04/MEN/1989 المنفّذ للأمر الصادر في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٥ على عدم إجبار المرأة على العمل الليلي، مع السماح بذلك من أجل استمرار خطوط الإنتاج أو لتحقيق أهداف الإنتاج أو إذا كان العمل يتطلب مهارات المرأة بشكل محدد. وفي الحالات التي يطلب فيها إلى المرأة العمل ليلا، يجب أن تكون قد تجاوزت سن ١٨ سنة أو أن تكون متزوجة، وتوفر لها وسائل النقل إلى العمل ومنه وكذلك الطعام المغذي، وتسهيلات الصحة والأمن النفسي. ويجب الحصول على إذن بذلك من الزوج أو ولي الأمر ومراعاة العادات المحلية. ولا يجوز أن تعمل المرأة الحامل ليلاً.

وقد صدقت حكومة إندونيسيا على الاتفاقية رقم ٤٥ بشأن العمل في باطن الأرض. ويحظر القانون رقم ١٩٥١/١ عمل المرأة في المناجم أو أماكن التعدين الأخرى، وإن كان ذلك لا يمنع المرأة من القيام بأعمال تتطلب منها أحيانا الدخول في المناجم في باطن الأرض أو القيام بأعمال غير يدوية (المادة ٨). وينص القانون كذلك على عدم السماح للمرأة بأداء أعمال تعد خطرة على صحتها أو سلامتها أو روحها المعنوية.

الإحصاءات الخاصة بالمرأة

نشر المكتب المركزي للإحصاءات كتابين بعنوان "المؤشرات الاجتماعية للمرأة الإندونيسية" و "مؤشرات رفاهية الأسرة". وهذان الكتابان يوفران بيانات منفصلة عن المرأة في مجال السكان والقوى العاملة والتعليم والاقتصاد والمشاركة السياسية والحياة الاجتماعية والثقافية وما إلى ذلك. وهناك كتاب آخر يتضمن حقائق وأرقام عن "الرجل والمرأة في إندونيسيا" ويوفر بعض البيانات الإحصائية عن الرجال والنساء في مختلف ميادين التنمية.

المادة ٥

الأدوار والأنماط القائمة على أساس نوع الجنس وأهمية التربية العائلية

بعد إعلان الاستقلال في عام ١٩٤٥، أخذت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية تتغير سريعا مع ما يترتب على ذلك من جلب مفاهيم وأنماط ثقافية جديدة. وأصبحت الثقافة وممارسة تنظيم الأسرة بصورة فعالة متاحة للرجال والنساء. وفيما يتعلق بوضع المرأة، كان للسنة الدولية للمرأة أثرا ملحوظا بإيقاظ المرأة وتوعيتها بوضعها ودورها في المجتمع. ولكن لم تُجر دراسة علمية لبيان آثار السنة الدولية للمرأة وعقد المرأة (١٩٧٦-١٩٨٥). واحتفال الحكومة والمنظمات غير الحكومية بيوم المرأة الإندونيسية في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر من كل عام، يقوم بدور تعليمي وداعم ويعمل على التضامن فيما بين النساء.

وقد سعت الحكومة، من جانبها، إلى القضاء على فكرة تفوق الرجل بتنفيذ القوانين (مثل قانون الزواج) التي تضمن مركزا عادلا ومتساويا للمرأة. ويعتبر مركز الرجل والمرأة في الزواج متساويا، في المجتمع الإندونيسي، وإن كان كل منهما يقوم بدور مختلف. فالزوج رأس الأسرة وهو مسؤول عن الوفاء

بالاحتياجات الاقتصادية للزوجة والأطفال ورفاههم بينما تكون الزوجة هي رئيسة الأسرة المعيشية وبالتالي مسؤولة عن المحافظة على المنزل. وقد تبدو هذه الفقرة مناقضة لتوقعات سياسات وبرامج النهوض بالمرأة، التي تشجع جملة أمور، من بينها، مشاركة المرأة ومساهمتها في الميدان الاقتصادي ومشاركتها في تزويد الأسرة باحتياجاتها الاقتصادية. خلاصة القول، إنه مازالت هناك فروق كبيرة بين ما تنص عليه القوانين وما تفرضه الحكومة وبين ما تمليه المعتقدات الثقافية والفلسفة الدينية.

وقد قامت الحكومة بتنفيذ بعض التدابير الإيجابية لتشجيع مزيد من المساواة بين الجنسين من خلال القضاء على بعض التحيزات والممارسات الثقافية التي تقف عقبة في سبيل المساواة، وذلك بتغيير المواقف الاجتماعية كجزء من استراتيجية لتحسين مركز المرأة. ومازالت المواقف الاجتماعية والتميزات تحتاج إلى تغيير في المجالات التالية:

الأسرة؛
نظام التعليم؛
العمل ومحيط العمل؛
المجتمع ووسائط الإعلام الجماهيري؛
الميدان السياسي.

إن التدابير التي اتخذتها الحكومة برنامج "التعليم من أجل الحياة العائلية" وهو برنامج جديد وأكثر تكاملا، كلها ضرورية لتشجيع الفهم الواسع النطاق (بين الفتيات والفتيان، نساء ورجال المستقبل) للجوانب المتعددة والمترابطة للحياة العائلية الإندونيسية: العمل المنزلي ومسؤولية الآباء، والحياة الاقتصادية، والشواغل الأخرى (العناية بالمسنين والمرضى والمعوقين) وكذلك الدورة المستمرة للاحتفالات الدينية والتقليدية الملازمة لدورة الحياة (الميلاد والوفاة والزواج والبلوغ ومراحل الحمل والذهاب للحج والعودة منه، والتناول الأول، وما إلى ذلك). وسيجري العمل بصورة مستمرة لزيادة وتحسين الجهود المبذولة لتحقيق المساواة للمرأة في الحقوق والمركز والأدوار بوصفها شريكة مساوية للرجل في الأسرة والمجتمع والتنمية.

وقد أدى ارتفاع نسبة الزواج المبكر الذي يمثل انتهاكا لحقوق المرأة وهو سائد بين النساء غير المتعلمات، إلى زيادة الجهود المبذولة لتوعية المرأة بحقوقها وواجباتها والفرص المتاحة لها في الأسرة والمجتمع المحلي وفي مجال التنمية، من خلال برامج من بينها "التوعية القانونية للمرأة (KADARKUM). وقد نشط هذا البرنامج في ١٧ مقاطعة في جميع أنحاء إندونيسيا وأعد ٣٥٠ ٢ من الكوادر النسائية العاملة في المجالات القانونية على صعيد المقاطعات. وسوف تقوم هذه الكوادر النسائية، في نفس الوقت، بتوجيه وإرشاد الكوادر على صعيد مجالس المحافظات والبلديات.

كما نظمت إدارة القوى العاملة دورات للتدريب والإعلام في مجال حماية المرأة العاملة أثناء العمل، وقد أدرج ذلك من خلال برنامج معني بزيادة إنتاجية العاملات باستخدام نهج متكامل للرفاهية.

../..

وقد شارك في ذلك ٣٩٦ من أصحاب المشاريع التجارية مما يشمل ٢٩ ٢٠٠ عاملة في ١٣ مقاطعة بإندونيسيا حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

وأجرت إدارة الشؤون الدينية كذلك دورات تدريبية وإعلامية عن قانون الزواج ولوائحه التنفيذية، وقد أدرجت ضمن مشروع لتعزيز الأسرة السعيدة المزدهرة. وحتى عام ١٩٩٣، وشملت هذه الدورات ٨ ٢٧٦ قرية أو مشروع ضمن البرنامج المتكامل لتعزيز دور المرأة في تحقيق الأسرة المتمتعة بالصحة والرخاء.

وفيما يتعلق بقانون الزواج، بذل مكتب وزيرة الدولة لشؤون دور المرأة جهودا لزيادة تعزيز عدة لوائح تنفيذية للقانون رقم ١٩٧٤/١ بشأن الزواج واللائحة الحكومية رقم ١٩٧٥/٩، بأسلوب تنسيقي وبالتعاون مع الإدارات والمنظمات المجتمعية المعنية الأخرى، بما في ذلك حركة رعاية الأسرة بالقرية. ومن بين هذه الجهود، إصدار اللائحة الحكومية رقم ١٩٩٠/٤٥ المعدلة للائحة الحكومية رقم ١٩٨٣/١٠ بشأن الموافقة على زواج وطلاق موظفي الخدمة المدنية. وتعزز هذه اللائحة حقوق ومركز وواجبات زوجات موظفي الخدمة المدنية وتتضمن فرض عقوبات قانونية على موظفي الخدمة المدنية الذين يخالفون تلك اللائحة.

وقد أحرز تقدم أيضا بالنسبة للسن الأدنى للزواج بالنسبة للرجل والمرأة، في قانون الزواج. وبناء على التعليمات رقم ١٩٨٢/٢٨ لوزيرة شؤون المرأة فإن السن الأدنى الموصى به للزواج ١٩ سنة بالنسبة للمرأة و ٢٢ سنة بالنسبة للرجل.

ويتبين التقدم في حد السن بالنسبة للزواج، أيضا، في القانون رقم ١٩٩٣/١٠ بشأن السكان والتنمية للأسرة المزدهرة الذي يوصي المجتمع بالزواج في سن متأخر.

ويُعد ميدان التعليم أيضا، وخاصة نوعية التعليم، ميدانا حيويا بالنسبة للمرأة حيث أنه يوفر الأساس لكل تعليم وتدريب لاحق. ومع تمديد فترة التعليم الإلزامي إلى ٩ سنوات، يتمثل التحدي بالنسبة للمهتمين بتعليم المرأة في (١) كيفية ضمان استمرار الفتيات في التعليم بالمدارس، و (٢) كيفية تيسير دخول الفتيات في جميع أنواع التعليم، وفقا لرغباتهن، وعدم تحديد ذلك، دون قصد، في اختيارات المستقبل "بالتوجيه" إلى تعليم ضيق ومقولب "للفتيات" يهتم اهتماما زائدا بالطهي والتدبير المنزلي ولا يهتم بالقدر الكافي بالعلوم والتكنولوجيا.

ويتزايد وجود توافق عريض في الآراء بأنه يلزم اتخاذ تدابير لإيجاد المنهج المدرسي الذي يلغي الأنماط القائمة على أساس نوع الجنس، للذكور والإناث على السواء، مما يؤدي إلى تحديد تصورات وخيارات الشباب مع نموهم. ومع نجاح إندونيسيا في إدخال التعليم السكاني الأساسي في المناهج الدراسية للمدارس، ينبغي أن تصبح صور جديدة، أكثر انفتاحا وتنوعا للرجال والنساء، جزءا من تجربة الأطفال اليومية في المدارس. ويلزم وضع مبادئ توجيهية للمعلمين والقائمين بإعداد الكتب المدرسية عن كيفية

وضع مواد تعليمية أكثر مراعاة للفوارق بين الجنسين ومنهجيات تعليمية جديدة. وسيلزم أيضا ضمن الجهود الشاملة، العناية بالتدريب وإعادة التدريب والتوجيه بالنسبة للمعلمين والإداريين وقادة الأنشطة الخارجية للشباب في المدرسة والمجتمع المحلي.

التدابير الإضافية اللازمة

يلزم اتخاذ تدابير إضافية فيما يتعلق بما يلي:

- تحديد شامل للمواقف والممارسات التي تنسب للمرأة وضع أدنى؛
- تنقيح الكتب والمطبوعات المدرسية لإلغاء الأدوار النمطية المحددة لكل جنس؛
- برامج لإرشاد الشباب وللإرشاد الوظيفي لتوعية المرأة بالإمكانيات الجديدة المفتوحة أمامها بالنسبة للوظائف والمهن.

مشاكل وصعوبات في غرس مبدأ المساواة

تواجه إندونيسيا كمجتمع متعدد الثقافات مهمة عسيرة تتمثل في تنفيذ السياسات الداعمة للمساواة بين الجنسين، ذلك أن عددا كبيرا من العادات الدينية والمعايير والقيم التقليدية للمجتمع تفضل النظام الاجتماعي القائم على سيطرة الذكور. وبالرغم من تمتع الرجل والمرأة بالمساواة في الحقوق والواجبات والفرص بحكم القانون، فإن أغلبية الرجال غير مستعدين للتخلي عن الامتيازات المكتسبة مما يقوض أساس الاتفاقية ذاته.

وعلى الرغم من أنه يمكن اعتبار أن مشاركة المرأة في التنمية الوطنية قد زادت بشكل ملحوظ، فمازالت المرأة تواجه صعوبات فيما يتصل بالتحرك إلى مناصب السلطة والنفوذ.

وعلى مستوى التعليم المهني، فإن الدورات الدراسية المقدمة في كليات الجامعات ومؤسسات التعليم الأكاديمي في إندونيسيا مفتوحة أمام الرجال والنساء. غير أن الفتيات/النساء تتجه بشكل أكبر إلى دراسة العلوم الاجتماعية والإنسانية، عند الانضمام إلى الدراسة، وذلك نتيجة للظروف الاجتماعية الثقافية السائدة والتي تميز بين الوظائف الاجتماعية للرجال والنساء. وبالتالي، نجد أن المرأة ممثّلة تمثيلا زائدا في إطار اللغات وهو أقل الدراسات جاذبية ويرتبط نمطيا بالفتيات، وهي ممثّلة عند أدنى مستوى في إطار العلوم. ونظرا لأن التوجيه في الدراسة يعتمد بقدر كبير على الدرجات، فإن حصول الفتيات على درجات أقل في مستوى الدراسة الثانوية يعتبر تفسيرا جزئيا لهذا النمط.

وليس من الممكن التغاضي بسهولة عن التقاليد والمفاهيم التقليدية الاجتماعية والثقافية التي ترجع إلى زمن بعيد، وإن كان التصنيع والتعليم الحر وأساليب تنظيم الأسرة قد أعطت المرأة حرية للمشاركة بصورة نشطة في التنمية الوطنية.

وعززت التنمية الاجتماعية والاقتصادية مركز المرأة بتوفير مزيد من فرص العمل. وقد أدت عملية التنمية نفسها إلى جعل المرأة ضعيفة وإلى وضع على عاتقها ما يزيد عن طاقتها لأن خدمات دعم المرأة العاملة غير متاحة أو غير كافية.

ورغم جميع القوانين واللوائح فضلا عن التقدم المحرز، مازال المجتمع يعاني من كثير من الانحرافات والانتهاكات بسبب القيم الاجتماعية والثقافية، والتقاليد والجوانب الدينية، وعلى سبيل المثال:

- مازالت ممارسة تعدد الزوجات موجودة، في الواقع، في المناطق الريفية النائية. ووفقا للشريعة الإسلامية، يعتمد الطلاق وإعادة الزواج على الزوج الذي له الحق أن يطلّق؛

- يشعر الأزواج بتفوقهم على زوجاتهم، ولذلك فإن عليهم اتخاذ القرارات، بما في ذلك ما يتعلق بإدارة الممتلكات؛ وتتخذ القرارات أحيانا دون موافقة الزوجة.

ورغم أن القانون لا يشجع تعدد الزوجات، فهو مسموح به في ظروف معينة، فقط في حالة موافقة الزوجة الأولى. ويتطلب أيضا من الرجل المتزوج بأكثر من امرأة أن يساوي بين زوجاته وأبنائهن في المعاملة. غير أنه لم توضع معايير لتعريف المساواة في المعاملة، ولا تفرض جزاءات في حالة عدم الوفاء بهذا الشرط.

وتميز المادة ٤٣ من قانون الزواج تمييزا واضحا في غير صالح المرأة، إذ تذكر أن الطفل المولود خارج رباط الزواج له حق مدني على الأم وأسرتها وليس له حق على الأب.

وهناك عدم مساواة واضحة أيضا فيما يتصل بالطلاق. فالفقرة ١ من المادة ٣٩ تنص على وجوب الحصول على الطلاق عن طريق المحكمة، وذلك بعد أن تحاول المحكمة مصالحة الطرفين وتفشل في ذلك. والمواد ١٤ إلى ١٨ من اللائحة رقم ١٩٧٥/٩ تنص على إجراءات الطلاق بين المسلمين التي تطبق بناء على طلب الزوج، بينما تطبق المواد ١٩ إلى ٣٦ بناء على طلب الزوج أو الزوجة.

وتنص المادة ٣٧ على أنه، في حالة الطلاق، تقسم الممتلكات وفقا لقوانين كل طرف. وهذا يضعف موقف الزوجات غير العاملات اللواتي يعتمدن اقتصاديا على أزواجهن. ولا يعترف بالدور الداعم الذي تقوم به الزوجة بتمكين زوجها من السعي إلى أنشطته المدرة للدخل.

وهناك، في قانون العمل الإندونيسي، عدة فروق محددة بين الرجل والمرأة تعمل لغير صالح المرأة، ومنها، على سبيل المثال، التفرقة في المعاملة المنصوص عليها في مواد معينة من قانون العمل. وينص القرار رقم ١٩٦٧/٣٧ للحكومة بشأن نظام أجور الموظفين في شركات الدولة على أن المعالين هم زوجة الرجل وأبناؤه. وبالتالي، تصنّف المرأة، بالفعل، على أنها غير متزوجة ولا تحصل على مستحقات بصرف

النظر عن حالتها الاجتماعية. وينص القرار الوزاري رقم ٢/ ١٩٧١ (No.2/P/M/Mining/1971)، بصيغته المعدلة، على أن كل امرأة متزوجة تعتبر غير متزوجة وتنطبق جميع المستحقات عليها وليس على أسرتها. ولا تعتبر المرأة المتزوجة المورد الرئيسي للدخل إلا إذا كانت أرملة أو كان زوجها غير قادر على العمل. ويجري حاليا إعادة النظر في عدد من هذه القضايا، داخل الحكومة وخارجها.

وهناك افتراض مستمر مؤداه أن عمل الزوجة هو دائما وبالضرورة في مرتبة ثانوية بالنسبة لعمل زوجها، وأن الاهتمامات الوظيفية للزوجة يجب أن تخضع، بلا استثناء لاهتمامات وظيفة الزوج واهتمامات أسرتها في جميع مراحل حياتها. وهذه الافتراضات تحد من التنمية والاستفادة الفعالة من الموارد البشرية للمرأة. وهناك قضية متصلة بذلك، هي تغير مفهوم الأبوة والأمومة، حيث يزداد الاعتراف بأهمية دور الآباء من خلال أمور مثل زيادة المساواة بين الأمهات والآباء في نصيب كل منهم من العناية بالأطفال ومنح إجازة والدية لكل من الأمهات والآباء عند مولد الطفل.

وفي مجال التعليم، تم تنقيح عدة لوائح وقرارات لمواصلة تفسير القانون رقم ١٩٨٩/٢ بشأن نظام التعليم الوطني. فبالرغم من مبادئ المساواة المجسدة في القانون، مازالت هناك لوائح وخلفيات اجتماعية وثقافية وعادات تميز بين الرجل والمرأة في الحصول على التعليم:

أ - لا ينبغي أن تواصل الفتيات تعليمهن، إذ أن مصيرهن هو العمل كربات بيت فقط في نهاية المطاف؛

ب - تؤمن المرأة، كأم أو ربة بيت بالعادات التقليدية ومنها على سبيل المثال أن الزوجة يجب أن تتبع زوجها وما إلى ذلك.

وهذه هي بعض العقبات الفعلية لزرع المساواة بين الرجل والمرأة في مجال التنمية، على كافة المستويات.

المادة ٦

الاتجار بالمرأة واستغلال بغاء المرأة

وفقا للقوانين الإندونيسية، يعتبر الاستدراج غير قانوني، ولكن القوانين لا تنص على أن البغاء غير قانوني في حد ذاته. ويرجع ظهور البغاء إلى عوامل متنوعة معقدة، مترابطة أصلا منها الآثار السلبية للتنمية والتصنيع والسياحة والنمو السكاني وارتفاع معدل البطالة، وانخفاض المستوى التعليمي، وحتى وسائل النقل الفعالة، وكلها يمكن أن تسبب بسهولة تعجيل الاتجار بالمرأة واستغلال المرأة.

وحكومة إندونيسيا لا تنظم قضايا الاتجار بالمرأة واستغلال المرأة بموجب قانون خاص أو لائحة خاصة. غير أن خطة التدخل تستند إلى عدة قوانين وأحكام قائمة، لها صلة بالقضايا الاجتماعية. والمادتان ٥٠٥ و ٥٠٦ من قانون العقوبات متصلة بتلك القضايا.

وتنص المادة ٥٠٥ على ما يلي:

(أ) يُحاكم كل شخص يستدرج على ارتكاب فعل مخل بالآداب دون أن يكون له مورد رزق ويعاقب بالسجن لمدة أقصاها ثلاثة شهور.

(ب) يعاقب الاستدراج على ارتكاب فعل مخل بالآداب من جانب ٣ أشخاص أو أكثر يزيد سنهم عن ١٦ سنة بالسجن لمدة أقصاها سنة واحدة.

وتنص المادة ٥٠٦ على ما يلي:

يعاقب أي شخص يستفيد من بغاء امرأة بالسجن لمدة أقصاها سنة واحدة.

ونتيجة لهذه اللائحة غير المحددة بشأن قضايا الاتجار بالمرأة واستغلال المرأة، تصادف الحكومة عقبات ملموسة في مجال تنظيم هذه المسألة. غير أنه يجب الموافقة على أنه من الصعب القضاء على البغاء، في ضوء الخبرة الشاملة. ولكن الأمر يتطلب اتخاذ تدابير عاجلة في مجال السياسات لحماية الصحة العامة، حيث أن البغايا من المجموعات البالغة الخطورة بالنسبة للأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، بما في ذلك متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وبناء على ذلك، قامت الحكومة، في برامج الوقاية، بالدعوة ونشر المعلومات عن الإيدز والوقاية من هذا المرض، وبرامج لإعادة تأهيل البغايا فضلا عن توفير التدريب لهن في مجال المهارات والتعليم. والخلاصة، أنه من أجل تنظيم قضايا الاتجار بالمرأة واستغلال المرأة، قامت الحكومة بعدة تدابير رئيسية تتمثل في برامج الوقاية، وإعادة التأهيل الاجتماعي، وإعادة الإدماج في المجتمع والتنمية. وبالرغم من تعقيد المسائل الاجتماعية، تمكنت الحكومة من تجميع بيانات احصائية عن البغاء، خاصة في المقاطعات التي تعتبر عالية الخطر بالنسبة لمتلازمة نقص المناعة المكتسب/فيروس نقص المناعة البشرية (الجدول ٧). ويوضح هذا الجدول بالتفصيل البغايا المعرّضات لمتلازمة نقص المناعة البشرية/فيروس نقص المناعة البشرية خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ في ٢٧ مقاطعة بإندونيسيا.

المادة ٧

الحياة السياسية والعامة

إن الأحكام القانونية لا تحرم المرأة من الانتخاب والترشيح على الصعيد التشريعي والقضائي والتنفيذي. ولكل امرأة إندونيسية سنها ١٧ سنة فأكثر ومتزوجة الحق في الإدلاء بصوتها في الانتخابات.

وعلى الرغم من أن الأحكام القانونية لا تحرم المرأة من الترشيح لشغل مناصب صنع القرارات في الحكومة والمنظمات الخاصة، فهناك، في الواقع، عدد ضئيل جدا من النساء في المناصب العليا في السياسة والحياة العامة، كما يتبين من عدة جداول هي: الجدول الخاص بعدد العضوات في المجلس الاستشاري الشعبي والبرلمان. والجدول ٩ الذي يبين أعضاء مجلس الأحزاب السياسية حسب نوع الجنس في عام ١٩٨٠، والجدول ١٠، الذي يوضح أعضاء المؤسسات العليا حسب نوع الجنس في عام ١٩٨٠، والجدول ١١، الخاص بعدد الوزيرات في الوزارة للفترة ١٩٤٥-١٩٩٣، والجدول ١٢ الذي يدرج نسبة رؤساء القرى حسب نوع الجنس في عام ١٩٨٠؛ والجدول ١٣ المعنون النسبة المئوية لموظفات الخدمة المدنية حسب الدرجة في عام ١٩٩٢.

وتشارك كثير من النساء في مناصب الإدارة والخدمات بالمنظمات غير الحكومية المعنية بالرعاية. ويبين قطاع الرعاية التابع للمنظمات غير الحكومية أن المرأة تشارك فيه بنشاط كبير.

التدابير الإضافية اللازمة

يجب أن تبذل جميع الأحزاب السياسية جهودا لتعيين مزيد من النساء على الصعيد التشريعي والقضائي والتنفيذي للترشيح في الانتخابات. ويجب أن تمنح الأحزاب السياسية المساعدة والدعم الإضافيين للمرشحات كتشجيع لهن.

ويجب أن تقوم المنظمات النسائية الوطنية ومنها المؤتمر الوطني للنساء الإندونيسيات ولجنة مركز المرأة بإنشاء لجان فرعية للعمل كمجموعات ضغط ورقابة لضمان إدراج المرأة في التعيين عل جميع المستويات.

المادة ٨

التمثيل والمشاركة على المستوى الدولي

لا يوجد نص قانوني يمنع أو يقيد مشاركة المرأة في أعمال المنظمات الدولية أو تمثيل بلدها في المؤتمرات أو الحلقات الدراسية أو المنتديات الدولية والإقليمية الأخرى المعقودة في الخارج أو الداخل.

وفي القطاع العام والمنظمات الخاصة، لا يسمح للموظفين بشغل وظيفتين أو القيام بعملين. ويحتاج موظف الخدمة المدنية إلى إذن مسبق إذا أراد المشاركة في أعمال منظمة دولية لا تقع في نطاق جدول العمل. وينطبق هذا على الرجل والمرأة على السواء. وعلى مستوى الوظائف والمناصب العليا، تتاح فرصة التمثيل في المنظمات الدولية والإقليمية للعاملين في الجامعات والإدارات. والمرأة الإندونيسية ممثلة في لجنة مركز المرأة بالأمم المتحدة واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وهي عضو في المنظمة الإقليمية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا (برنامج المرأة التابع لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا). ورئيسة مجلس المرأة الدولي امرأة إندونيسية.

ولم يُضطلع بأي بحث يعكس الاتجاهات في مجال مشاركة المرأة في الحلقات الدراسية والمحافل الدولية. وبصورة عامة، فإن الرجال والنساء في المناصب العليا في الحكومة والقطاع الخاص وكذلك الأفراد الذين يشغلون مناصب عليا في المنظمات غير الحكومية أمامهم فرص المشاركة في المحافل الدولية وتمثيل بلدهم.

وتشمل فئات المرأة التي يحتمل أن تمثّل بلدها أو التي مثّلتها في الحلقات الدراسية الدولية أو أن تشارك في أعمال المنظمات الدولية ما يلي:

- الوزيرات؛
- الوكيلات التنفيذيات للإدارات الحكومية؛
- الموظفات من الدرجة الأولى والثانية بالإدارات الحكومية؛
- من الجانب التقني والمهني في القطاع العام، الخبيرات الاقتصاديات وموظفات التعليم، والقلّة من النساء في مناصب الإدارة العليا واللاتي أتيحت لهن فرصة المشاركة في أعمال المنظمات الدولية أو تمثيل البلد.

والمرأة في القطاع العام والمنظمات الخاصة تتاح لها، عادة، نفس الفرص المتاحة للرجل. أما في القطاع الخاص، فلم تتح الفرصة لتمثيل البلد إلا لعدد قليل نسبيا من النساء، وذلك باستثناء المنظمات غير الحكومية.

ومن المسلّم به أيضا أنه، بالنسبة للمشاركة والتمثيل على المستوى الدولي، فهناك مجموعة صغيرة من الأفراد يشاركون، عادة، بصورة مستمرة. ومن الأسباب الداعية لذلك أن هؤلاء الأشخاص في مركز سلطة وفي استطاعتهم الكلام بحكم منصبهم. ثانيا، هناك بعض الأفراد يتم السعي إليهم ودعوتهم بصفتهم الشخصية على أساس انجازاتهم ومساهماتهم السابقة.

ومع ذلك، وبالرغم من وجود أسباب تبرر تمثيل نفس الأشخاص لبلدهم بشكل مستمر، من المعقول أيضا القول إنه يجب إتاحة الفرص لعدد أكبر من النساء مما يسمح لهن بالمساهمة بصورة فعالة في أعمال المنظمات الدولية.

المادة ٩

ينظم القانون ١٩٥٨/٦٢ الجنسية والمواطَنة.

فإذا تزوجت امرأة إندونيسية بأجنبي، فهي لا تفقد صفة المواطنة بصورة تلقائية إلا إذا قامت هي نفسها بتغيير جنسيتها (المادة ٨).

وطبقا للقانون، أي فرد مولود في إندونيسيا هو مواطن إندونيسي، عندما يحمل الوالدان الجنسية الإندونيسية أو تكون جنسيتهما غير محددة، أو عند وجود الفرد في إندونيسيا دون أن يعرف مَن هُم والديه. ويمكن أن يحصل أي أجنبي مولود في إندونيسيا ومقيم بها على الجنسية الإندونيسية، إذا تقدم بطلب للحصول عليها (المادة ١، المادة ٤).

وطبقا للقانون، لكل مواطن إندونيسي الحق في التقدم بطلب للحصول على جواز سفر. وتلزم موافقة كل من الوالدين على الطلبات المقدمة من القُصَّر. ويمكن أيضا إدراج الأطفال في جواز سفر أحد الوالدين.

- يجب الحصول على موافقة الوالد في حالة سفر طفل إندونيسي إلى الخارج مع الأم. ويجب أيضا الحصول على موافقة الأم في حالة سفر الطفل إلى الخارج مع الوالد.

- يجب أن تحصل المرأة على موافقة زوجها عند الحصول على جواز سفر.

- يجوز لطفل أجنبي يتبناه شخص إندونيسي الجنسية وتقر المحكمة هذا التبني أن يحصل على الجنسية الإندونيسية (المادة ٧).

- يجوز للمرأة غير الإندونيسية المتزوجة برجل إندونيسي أن تحصل على الجنسية إذا تقدمت بطلب لذلك خلال سنة واحدة من إبرام الزواج (المادة ٧).

- يجوز للطفل المولود لإمرأة إندونيسية من أجنبي، خارج رباط الزواج، أن يكتسب الجنسية الإندونيسية عندما يكون في رعاية أمه، إذا كانت مطلَّقة (المادة ٢٢).

- يجوز للأفراد الذين أقاموا في إندونيسيا لمدة خمس سنوات متتالية أو عشر سنوات غير متتالية، الحصول على الجنسية الإندونيسية.

المادة ١٠

التعليم

وضع هيكل نظام التعليم الحالي على النحو التالي:

٤ - ٦ سنوات	مجموعات اللعب ورياض الأطفال
٦ - ١٢ سنة	المدرسة الابتدائية
١٢ - ١٥ سنة	المدرسة الإعدادية
١٥ - ١٨ سنة	المدرسة الثانوية
١٨ سنة فما فوق	الجامعة

وقد عُدل قانون التعليم رقم ١٩٨٩/٢ في عام ١٩٩٥ وينص على تمديد فترة التعليم الإلزامي إلى سن ٩ سنوات. والتعليم في إندونيسيا ليس مجانيا، ولكن يقدم الدعم للأطفال الأذكياء وللفقراء الحقيقيين المستوفين لجميع الشروط المطلوبة للحصول على التعليم المجاني. والتعليم مشترك في أغلب المدارس حيث يدرس الفتيان والفتيات معاً في نفس الفصول، وإن كانت هناك بعض المدارس الخاصة للبنات فقط.

وقد اتسع نظام التعليم الإندونيسي بسرعة خلال الثمانينات، وكانت الموارد الحكومية هي المسؤولة، في المقام الأول، عن اتساع نظام الدراسة الابتدائية، بينما قدم القطاع الخاص أكبر حصة في الزيادة على المستويات العليا. وقد كان التعليم الابتدائي إلزاميا منذ فترة. وزاد عدد المدارس الابتدائية بنسبة ٤٠ في المائة من ٤٨٥ ١٠٤ مدرسة في عام ١٩٨٠ إلى ٢٥٧ ١٤٨ مدرسة في العام الدراسي ١٩٩٢-١٩٩٣ ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى التعليمات الرئاسية الخاصة ببرنامج المدرسة الابتدائية الذي يرمي إلى توفير مدرسة ابتدائية في كل قرية.

وزاد العدد الإجمالي للمدارس الإعدادية بنسبة ٧٠ في المائة أيضا من ٩٥٦ ١٠ مدرسة في عام ١٩٨٠ إلى ٦٠١ ١٨ مدرسة في العام الدراسي ١٩٩٢-١٩٩٣. وزاد عدد المدارس الثانوية بنسبة ١١٢ في المائة من ٩٠١ ٤ مدرسة إلى ٤١٠ ١٠ مدارس في العام الدراسي ١٩٩٢-١٩٩٣. وكان القطاع الخاص هو الذي وفّر الجزء الأكبر (٨٢ في المائة) من الزيادة.

وحدث تحسن ملحوظ في تعليم المرأة خلال الثمانينات والتسعينات. وقد نتج عن البرنامج الوطني لبناء المدارس توسع كبير وسريع في التعليم الأساسي مع بناء أعداد هائلة من المدارس الابتدائية الجديدة، خاصة في المناطق الريفية. وقد استفادت المرأة بدرجة ملحوظة من هذا التوسع. وانخفض معدل الأمية بين النساء من ٢١ في المائة في المناطق الريفية و ٤٢ في المائة في المناطق الحضرية (١٩٨٠) إلى ١١ في المائة و ٢٦ في المائة فقط، على التوالي، في عام ١٩٩٤، مما ضيّق فجوة التعليم بين المرأة الريفية والحضرية.

وقد ضاقت أيضا فجوة التعليم بين النساء والرجال (وكانت أقل من الفجوة بين المرأة الريفية والحضرية). وكانت الزيادة في الإلمام بالقراءة والكتابة أكبر في المناطق الريفية مما كانت عليه في المناطق الحضرية. وبلغت أعلى المستويات بين النساء. فقد زاد الإلمام بالقراءة والكتابة بنسبة ٢٨ في المائة بين النساء الريفيات بالمقارنة بحوالي ١٥ في المائة فقط بين الرجال في الريف. وكانت الحالة مماثلة في المناطق الحضرية حيث تجاوزت مكاسب المرأة مكاسب الرجل في هذا الصدد بنحو ٨,٥ في المائة. وانخفضت نسبة التفاوت بين المرأة والرجل في الإلمام بالقراءة والكتابة من ١٤ في المائة إلى ٧ في المائة في المناطق الحضرية ومن ٢٤ في المائة إلى ١٥ في المائة في المناطق الريفية.

وكان التوسع في نظام التعليم النظامي هو الآلية الرئيسية لتحقيق هذه الزيادة في الإلمام بالقراءة والكتابة، وخاصة التوسع في قطاع التعليم الابتدائي (الجدول ١٤). وبحلول التسعينات، تجاوزت نسب التحاق

المرأة بالمدارس نسب التحاق الرجل. وتحققت مكاسب هامة للمرأة على جميع مستويات التعليم، غير أن الزيادة في نسب التحاق المرأة كانت على مستوى الدراسة الثانوية بشكل رئيسي.

ومازال تمثيل الفتيات ناقصا في كل من المدارس الثانوية العامة (المؤدية للتعليم الجامعي) والمهنية (رغم وجود مدارس ثانوية مهنية للعلوم المنزلية تتخصص في العلوم النسائية). وتتجه الفتيات إلى التركيز في دراسات معينة في المدارس الثانوية العامة، خاصة في إطار اللغات. ونظرا لأن التخصص في الدراسة يعتمد بقدر كبير على الدرجات، فإن حصول الفتيات على درجات أقل عند مستوى الدراسة الثانوية يعد تفسيرا جزئيا لهذا النمط (Mayling Oey-Gardiner, "Female school attendance in Indonesia", 1989).

وينعكس التحسن الهائل في مشاركة المرأة في التعليم عند المقارنة ببيانات عام ١٩٨٦ (الجدول ١٥). ومع ذلك، ففي عام ١٩٩٤، كان ٤٢ في المائة من النساء في سن العمل ممن لم يحصلن على تعليم مدرسي أو لم يكملن التعليم الابتدائي، بالمقارنة بنسبة ٣٤ في المائة بين الرجال. وعدم الحصول على التعليم في المدارس النظامية متناسب مع الأمية الموجودة. وبالتالي، تظل برامج محو الأمية للكبار ذات أهمية بالنسبة للمرأة، لا سيما في المناطق الريفية.

وفي عام ١٩٩١، كانت المرأة تمثل ٤٢ في المائة من الطلاب الجدد و ٣٥ في المائة من الطلاب القدامى (المستمرون في الدراسة) و ٣٦ في المائة من الخريجين، في مستوى الدراسة الثانوية (مؤشر واديتا الاجتماعي لعام ١٩٩٣، الجدول ٤-٦). وكانت المرأة في المرتبة العليا في ميدان اللغات والأدب ولكنها لم تكن ممثلة تمثيلا كافيا في مجال العلوم الزراعية وعلوم الاجتماع والسلوك وخاصة في مجال التكنولوجيا والهندسة.

الإجراءات والسياسات الحكومية لتطوير التعليم

تسعى الحكومة إلى القيام بما يلي، من أجل تحسين نظام التعليم الحالي:

- جعل التعليم يتمشى مع الاحتياجات الإنمائية للبلد وتعزيز التعليم العالي والتدريب؛
- تشجيع تطوير العلم والتكنولوجيا؛
- تنقيح المعايير في المدارس الضعيفة الأداء؛
- زيادة تعليم وتدريب المعلمين والموظفين وتطويرهم؛
- زيادة كفاءة النظام التعليمي.

وستعود الإجراءات المذكورة بالفائدة على الفتيان والفتيات على السواء.

المادة ١١

التوظيف

صدقت حكومة إندونيسيا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولكنها قدمت تحفظا فيما يتعلق بالمادة ٢٩ (١)، نظرا لحالة البلد.

سياسة الحكومة فيما يتصل بالمرأة والتوظيف

إن حكومة إندونيسيا ملتزمة التزاما عميقا بتحسين أحوال المرأة وتشجيع المساواة بين الجنسين. وتورد خطة التنمية الخمسية بوضوح الأهداف المتصلة بالنهوض بالمرأة. وهي الأهداف المشار إليها في الجزء الأول من هذا التقرير.

آلية التنفيذ القائمة

الأحكام القانونية - الحق في العمل

ينص دستور عام ١٩٤٥ على أن لكل مواطن حق في العمل وفي معيشة تليق بكرامة الإنسان. وبالتالي يجوز للمرأة المتزوجة أن تؤدي جميع الأعمال المتصلة بعقود العمل المذكورة، بما في ذلك الحصول على أجر متساو والمثول أمام المحاكم. ويحق لها أن تستعمل ما تتلقاه أو ما يحق لها المطالبة به على أساس عقد العمل لصالح أسرتها (المادة ١٦).

وينص القانون رقم ١٩٦٩/١٤ بشأن العمال على أن لفظة "عامل" تشير إلى كل شخص قادر على أداء عمل. وتنص المادة ٢ على أنه لا يجوز التمييز في تنفيذ القانون واللوائح المتصلة به. وتحظر لائحة وزير القوى العاملة رقم ٣ PER/MEN/1989 على أرباب العمل فصل العاملات بعقود محددة المدة أو غير محددة المدة بسبب الزواج أو الحمل أو الولادة (المادة ٢). وتقضي المادة ٣ بأن يقوم أرباب العمل بتبديل واجبات العاملات الحوامل دون التخفيض من حقوقهن قبل الشركة، إذا تعذر عليهن القيام بهذه الواجبات أثناء الحمل بسبب طبيعة عملهن. وفي حالة عدم قيام رب العمل بتبديل واجبات العاملة، فيجب أن تمنح لها اجازة أمومة لفترة أطول (المادة ٤).

وتنص اللائحة الحكومية رقم ١٩٨١/٨ بشأن حماية الأجر على عدم جواز قيام أرباب العمل بالتمييز بين العاملين من النساء والرجال في تحديد معدلات الأجر مقابل العمل المتساوي في القيمة. ويحظر الكتاب الدوري رقم SE-04/MEN/88 لوزير القوى العاملة بشأن تنفيذ اتفاقية عدم التمييز ضد العاملات، التمييز بين النساء والرجال في الاتفاقات الجماعية، بما في ذلك الفروق في سن التقاعد وتوفير الرعاية الصحية للعمال وأسرهم (إلا إذا كان الزوج يعمل بذات المؤسسة ويتمتع بالتغطية بالفعل).

وينص القانون رقم ١٩٥١/١ على منح العاملات إجازة لمدة شهر ونصف قبل موعد الولادة المنتظر وشهر ونصف بعد الولادة أو الإجهاض (المادة ١٣(٢)). ويجب أيضا الترتيب للسماح للأمهات العاملات بإرضاع الأطفال حتى سن ٦ شهور. وينص الفرع ٣ من هذه المادة على تمديد الإجازة إلى مدة أقصاها

٣ شهور عند تقديم شهادة صحية تفيد أن هذا التمديد ضروري لحماية صحة العاملة. ويحق لموظفات الحكومة الحصول على إجازة لمدة تتراوح بين ٤ و ٦ أسابيع قبل الولادة وبين ٦ و ٨ أسابيع بعد الولادة أو الإجهاض، بمرتب كامل بالنسبة لثلاثة أطفال على الأكثر، وبدون مرتب بالنسبة للطفل الرابع والخامس (القانون رقم ١٩٥١/٢ ولائحته التنفيذية رقم ١٩٧٦/٢٤). وينص القانون رقم ١٩٥١/١ على عدم إجبار العاملات على العمل في اليومين الأول والثاني من الدورة الشهرية (المادة ١٣ (١)).

وينص القرار الوزاري رقم 04/MEN/1989 المنفّذ للأمر الصادر في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٥ على عدم إجبار المرأة على العمل الليلي ولكن السماح لها بذلك العمل لضمان استمرار خطوط الإنتاج وتحقيق أهداف الإنتاج أو في حالة احتياج العمل إلى مهارات المرأة بشكل محدد. وفي الحالات التي يطلب فيها من المرأة العمل ليلا، يجب أن تكون قد تجاوزت سن ١٨ سنة أو أن تكون متزوجة، وتوفر لها وسائل النقل إلى العمل ومنه والطعام المغذي وكذلك تسهيلات لصحتها وسلامتها المعنوية. ويجب الحصول على إذن بذلك من الزوج أو ولي الأمر ومراعاة العادات المحلية. ولا يجوز للمرأة الحامل أن تعمل ليلا.

وصدقت حكومة إندونيسيا على الاتفاقية رقم ٤٥ بشأن العمل في باطن الأرض. ويحظر القانون رقم ١٩٥١/١ على المرأة العمل في المناجم أو الحُفَر أو مناطق التعدين الأخرى، وإن كان ذلك لا يمنع المرأة من القيـــام بعمل يتطلب منها أحيانـــا الدخول في المناجم أو الحُفَر في باطن الأرض أو بعمل غير يدوي (المادة ٨). وينص القانون أيضا على عدم السماح للمرأة بأداء أعمال تمثل خطرا على صحتها وسلامتها أو حالتها المعنوية.

وفي قانون العمل الإندونيسي ترد عدة فروق بين الرجل والمرأة تعمل لغير صالح المرأة، منها على سبيل المثال، أن بعض أحكام قانون العمل تنص على معاملة تمييزية بين الرجل والمرأة. وينص القرار الحكومي رقم ١٩٦٧/٣٧ على أن المعالين هم "زوجة الرجل وأولاده". ولذلك، تصنَّف المرأة، من الناحية العملية، على أنها عزباء ولا تتلقى أية استحقاقات بصرف النظر عن حالتها الاجتماعية. وينص القرار الوزاري رقم 2/P/M/Mining/1971، بصيغته المعدلة، على أن كل امرأة متزوجة تعتبر عزباء ولا تنطبق الاستحقاقات إلا عليها وليس على أسرتها. ولا تعتبر المرأة المتزوجة العائل الرئيسي في الأسرة إلا إذا كانت أرملة أو كان زوجها غير قادر على العمل. وتجري حاليا إعادة النظر في عدد من هذه القضايا داخل الحكومة وخارجها.

ومن حيث المبدأ، يحق للمرأة الإندونيسية العمل إذا كان سنها ١٦ سنة فأكثر وأقل من ٦٠ سنة (سن التقاعد). ويجوز للمرأة المتزوجة أن تفتح حسابا مصرفيا دون موافقة زوجها. وللمرأة الإندونيسية الحق في اختيار مهنتها. غير أن عدد النساء العاملات كملاحين بحريين أو قائدي طائرات أو في المستويات العليا بالجيش قليل.

وفي الخدمة العامة، عادة، لا تستبعد إعلانات الوظائف الشاغرة المرأة من تقديم الطلبات. غير أنه مازالت هناك شواغر يطلب فيها أن يكون المتقدم للعمل رجلا مثل الشواغر في مجال التعدين، والمطافئ وفي أقسام الاستعلام والتكنولوجيا وكذلك أعمال الحراسة. ومن جهة أخرى فإن الشواغر الخاصة بالأعمال المقولبة مثل أعمال السكرتارية والأعمال الإدارية ومضيفات الطيران فإنها تُعرض على المرأة بلا نقاش. وبصورة شاملة، فإن عملية التعيين الخاصة بالخدمة في القطاع العام/الحكومي تطبق نفس المعايير في الاختيار للوظائف التي يتقدم لشغلها الرجال والنساء على السواء. وتستند معايير الاختيار إلى مؤهلات المرشحين وخبرتهم.

ومن الصعب إثبات أن هناك تمييزا علنيا فيما يتعلق بفرص التوظيف والاختيار والترقية. وفي القطاع العام/الحكومي، هناك عدد قليل نسبيا من النساء في الرتب العليا، بالرغم من أن للمرأة نفس الحق في الترقيات والمعاشات التقاعدية. أما في القطاع الخاص فإن أعداد النساء في الوظائف العليا أقل. ومن أسباب ذلك أن أغلب شركات القطاع الخاص هي شركات مملوكة للأسر وأن المواقف الاجتماعية تفضل أن يكون الرجل هو رئيس الشركة ولذلك ينتقل النفوذ والسلطة إلى الرجال مباشرة.

وقد حدثت زيادة ملحوظة في توظيف المرأة في القطاعات غير الزراعية خلال السنوات الأخيرة، واقتصرت الزيادة في عمل المرأة في القطاعات غير الزراعية على التجارة بدرجة كبيرة، وعلى الصناعات التحويلية والخدمات بقدر أقل (جدول ١٦).

وحدث نمو كبير في التوظيف في الصناعات التحويلية بلغت نسبته ٧٣ في المائة في الفترة ما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠. وقد تم شغل أغلب فرص العمل الجديدة بالنساء الأصغر سنا في المناطق الحضرية. غير أن نمو التوظيف في المصانع كان أسرع من ذلك بالنسبة للرجال. وقد يكون ذلك بسبب أن سياسات التصنيع الموجّه نحو التصدير أصبحت تفضل المشاريع التجارية الكبيرة. وعلى عكس ذلك، فقد عانى كثير من الصناعات التحويلية التقليدية من الركود تحت ضغط المنافسة المتزايدة، وخاصة الصناعات الواقعة في المناطق الريفية وعددها أكبر، وهي من الصناعات التي تعتمد على كثافة العمالة وتوظف نسبة كبيرة من النساء، خصوصا أثناء فترات الدورة الزراعية التي تتسم بعدم النشاط (مصرف التنمية الآسيوي، Asian Development Bank, "Women in Development: Indonesia Country Briefing Paper". (Manila: ADB Programs Department (East) 1991).

ويمكن أن يتغير هذا النمط في المستقبل. ومن المتوقع أن يؤدي إنشاء مثلثي النمو الجنوبي والشمالي في منطقة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومناطق جديدة بجهات أخرى في إندونيسيا إلى تفضيل عمل المرأة. ويمكن أيضا أن تعمل السياسات الرامية إلى دعم الصناعات اليدوية أيضا على زيادة توظيف المرأة في الصناعات الصغيرة.

وهناك تفرقة كبيرة في عمل المرأة في إندونيسيا من حيث المركز. ومع وجود تمثيل جيد نسبيا للمرأة بين فئات العاملين في المجال المهني أو مجال البيع أو الزراعة، وتمثيل زائد بين العاملين في مجال الخدمات وتمثيل ناقص بين العاملين في المجال الإداري والكتابي والإنتاجي. ويعمل عدد كبير من النساء بين العاملين الفنيين كمعلمات أو ممرضات أو مساعدات طبيات أو موظفات في الحكومة.

ورغم استمرار وجود نمط من الفروق الكبيرة في ما يحصل عليه الرجل والمرأة من أجر، تشير بيانات عامي ١٩٨٦ و ١٩٩١ إلى أن الاستثمار في تعليم المرأة له تأثير أكبر على كسب المرأة مقارنا بالمثل في ما يكسبه الرجل.

ويهاجر عدد متزايد من النساء الإندونيسيات كعاملات في الخارج، سواء رسميا عن طريق عقود يرتبها وكلاء مسجلون في إدارة القوى العاملة، أو بشكل غير قانوني. وتعتبر المبالغ التي ترسلها مجموعات المهاجرين إلى الخارج موردا هاما للعملات الأجنبية في إندونيسيا وتساعد أيضا على زيادة دخل عدد كبير من الأسر ذات الدخل المنخفض.

ويلاحظ أن تدفق المهاجرين إلى بعض البلدان، لا سيما في الشرق الأوسط، انتقائيا بدرجة كبيرة من ناحية نوع الجنس. ويعمل ٩٦ في المائة من العاملات المهاجرات بصورة رسمية في مجال العمل المنزلي. وتعمل نسبة كبيرة منهن في الشرق الأوسط (جدول ٧٧).

ومع زيادة نقص العمالة في البلدان الأخرى من آسيا ومن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا فإن هذه المناطق أيضا تجذب أعدادا متزايدة من المهاجرات خاصة في مجال العمل المنزلي. وأغلب المهاجرات من إندونيسيا من أسر ريفية فقيرة، ويتميزن بمستويات دنيا من التعليم والمهارة.

ومعدلات بطالة المرأة أعلى من معدلات البطالة بين الرجال وقد ارتفعت، على ما يبدو خلال الثمانينات. ففي فترة ما بين تعدادي السكان لعامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠، زادت نسبة بطالة المرأة الشاملة من ٢٢,٢ في المائة إلى ٢٢,٦ في المائة في المناطق الريفية ومن ٣ في المائة إلى ٧,٦ في المائة في المناطق الحضرية. وقد اختلفت معدلات البطالة بدرجة كبيرة تبعا للعمر. وكان أشد ارتفاع في الفترة التي تخللت التعدادين في المرأة الحضرية التي يتراوح سنها بين ١٠ سنوات و ٢٤ سنة. وبالرغم من توقع أن تكون نسبة وجود "ظاهرة العمال المثبطة عزيمتهم" أعلى بين النساء (حيث لا تفيد المرأة التي لم تستطع الحصول على العمل أنها عاطلة بل تقول إنها ربة بيت)، فقد كانت معدلات البطالة في الريف والحضر أعلى بين النساء منها بين الرجال في التعدادين. وفي عام ١٩٩٠، كانت معدلات البطالة أعلى بين الذكور في أصغر المجموعات العمرية، ١٠-١٤ سنة و ١٥-١٩ سنة، ولكنها كانت أعلى بين النساء من سن ٢٢-٣٤ سنة، مع عدم وجود فرق كبير بين العمال الأكبر من ذلك سنا.

الضمان الاجتماعي والتقاعد والمعاشات التقاعدية وغير ذلك من أشكال الدعم

يكفل القطاع العام لموظفي الخدمة المدنية، رجالا ونساء، الحصول على الضمان الاجتماعي للصحة والحوادث والمعاشات التقاعدية. وبالمثل، يوفر القطاع الخاص الضمان الاجتماعي للعاملات والتأمين الصحي والتأمين لحالات الحوادث والتقاعد والمعاشات التقاعدية والوفاة.

وقد سعت حكومة إندونيسيا إلى توفير قوانين وأحكام لحماية رفاهية العاملات وحقوقهن وواجباتهن، بما في ذلك العاملات في الخارج. ويجري إنفاذ القوانين التي توفر للعاملات أيضا التدريب والتعليم في المهارات المختلفة لزيادة قدراتهن وإنتاجيتهن. ويجري بشكل مستمر تنقيح واستعراض الأحكام المختلفة الرامية إلى حماية العاملات.

مشاريع رعاية الطفل ودعم الأسرة

تقوم الحكومة بتشجيع إنشاء خدمات رعاية الطفل بالقرب من مكان العمل، من أجل مساعدة المرأة في حالة الحمل وحماية الحق في الإنجاب. وتشجّع الشركات الخاصة على تجميع جهودها لتوفير رعاية الطفل وأوجه الدعم الأخرى للرعاية، غير أن ذلك لا يجري في إطار تشريعي في هذه المرحلة.

الأحكام القائمة الرامية إلى القضاء على التمييز ضد المرأة في مجال العمل

صدر القانون رقم ١٩٨٤/٧ بالتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ولكن لم تتخذ تدابير إضافية، ولم تصدر أحكام تنظم كيفية تنفيذ الاتفاقية حتى الآن. ونتيجة لذلك، من الصعب تطبيق الجزاءات على الذين انتهكوا الاتفاقية على كافة المستويات. فإذا شعرت المرأة أنها حرمت من حقوقها في العمل أو أنها كانت ضحية تمييز، يمكنها أن تقدم حالتها من خلال النقابة. وبالإضافة إلى ذلك، تحاول المنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية الأخرى أيضا المساعدة من خلال دعم مجموعات الضغط.

العمل بغير أجر في المنزل

لا يعتبر العمل المنزلي عملا محسوبا. ولا توجد طريقة منظمة لحساب العمل بغير أجر في المنزل أو في الزراعة أو في الأنشطة الأخرى غير المجزية من الناحية الاقتصادية.

المادة ١٢

الصحـــة

يقوم القطاع العام والمؤسسات الخاصة بتوفير الرعاية الصحية في إندونيسيا. ويقدم القطاع العام الرعاية الصحية الشاملة مجانا لموظفي الخدمة المدنية، حتى حد معين، بتقديم بطاقة الرعاية الصحية. وبالنسبة للجمهور، تقدم هذه الرعاية مقابل مبالغ زهيدة، وعلى عكس ذلك، فإن الرعاية الصحية التي تقدمها المؤسسات الخاصة ليست مجانية بل تتطلب مبالغ كبيرة.

خدمات الرعاية الصحية العامة

يضع القانون رقم ١٩٩٢/٢٣ الخاص بالصحة أساس السياسات والتخطيط والبرمجة في مجال الصحة. وبالرغم من عدم إشارة القانون صراحة إلى نوع الجنس، فإنه ينص على أن كل فرد مسؤول عن المشاركة في العناية بصحة الفرد والأسرة والبيئة وتحسينها.

وتقيم الحكومة الإندونيسية شبكة واسعة النطاق من المرافق الصحية تركز الاهتمام بصورة خاصة على الأمهات والأطفال. وبحلول عام ١٩٩٤، كان هناك حوالي ٧٠٠٠ مركز من مراكز الصحة المجتمعية و ٢٠٠٠٠ مركز فرعي و ٦٠٠٠ وحدة متنقلة (المراكب وسيارات الجيب) توفر خدمات مماثلة لخدمات المركز المجتمعي الأساسي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ٢٥٢٠٠٠ وحدة للخدمات الصحية المتكاملة يقوم المجتمع المحلي بدعمها وإدارتها. وتقوم بتشغيلها نساء القرية وهي الوحدات التابعة لحركة رعاية الأسرة بالقرية. وتعمل بالتعاون الوثيق مع مراكز الصحة المجتمعية المحلية. ويوفر مركز الصحة المجتمعية المدخلات الطبية والتقنية اللازمة، غير أن أغلب عمل الوحدات الصحية يقوم به متطوعون من القرية (تفيد التقارير أن هناك نحو مليون متطوع نشط في عام ١٩٩٣) يقودون الأنشطة في مجال رصد النمو والتثقيف التغذوي والتعبئة المجتمعية من أجل التحصين وما إلى ذلك.

ومع توسع الهياكل الأساسية الصحية، زاد عدد الموظفين الصحيين زيادة ملحوظة خلال الثمانينات. وفي عام ١٩٩٣، كانت إندونيسيا قد حققت نسبة معدلها ٧ أطباء لكل ١٠٠٠٠٠ شخص (٢٠٣٧٠ طبيبا في المجموع). وزاد عدد العاملين بالتمريض والمدربين على التوليد (وأغلبهم من النساء) من حوالي ٣٥٥٠٠ شخص في الفترة ١٩٨٠-١٩٨١ إلى ١١٣٢٧٥ في عام ١٩٩٣. وبالرغم من هذه الزيادة، ظلت نحو ٦٤ في المائة من الولادات تتم بمساعدة القابلات التقليديات. وتبقى مستويات الاستعمال للنظام الصحي منخفضة. وللمساعدة على معالجة المشاكل المختلفة الناشئة عن هذه الحالة، بدأ تنفيذ برنامج لوضع مولدات مدربات في جميع القرى في عام ١٩٩١. وبحلول عام ١٩٩٤، كان ما يقرب من ٣٣٤٧٥ مولدة قد بدأت العمل في القرى في جميع أنحاء البلد.

واعترافا بالدور الهام الذي تقوم به المرأة في تنفيذ البرامج الصحية في القرية وفي مجال الرعاية الصحية بصورة عامة، حصلت حركة رعاية الأسرة على جائزة موريس بات وجائزة سازاكاوا لمنظمة الصحة العالمية في عام ١٩٨٨.

وتعتبر صحة الطفل ذات أهمية حيوية بالنسبة للمرأة، نظرا لدورها الأساسي في رعاية الطفل وكذلك لأن مرض الأطفال يعد أهم أسباب تغيُّب المرأة عن العمل في القوى العاملة النظامية. وهناك فروق إقليمية واسعة في معدل وفيات الرضع والأطفال، وبالتالي في العمر المتوقع. وفي عام ١٩٩٢، تراوح معدل وفيات الرضع من مستوى منخفض، ٢٩ (من الإناث، في معدل وفيات الرضع، جاكارتا) إلى نسبة مرتفعة بلغت ١٧٣ (من الذكور، في معدل وفيات الرضع في مقاطعة نوسا تنغارا الغربية). ويرتبط ارتفاع معدلات

وفيات الرضع والأطفال وانخفاض العمر المتوقع على مستوى المقاطعات، بانخفاض في مستويات تعليم المرأة، بصورة عامة.

وعلى الرغم من اختلاف أسباب وفيات الرضع من منطقة لأخرى، تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من ثلث وفيات الرضع سببها الأمراض (الكزاز والحصبة والدفتيريا والسعال الديكي) التي يمكن الوقاية منها بالتحصين. وتُعد أمراض الإسهال من الأسباب الرئيسية الأخرى لوفاة الرضع والأطفال في إندونيسيا.

وقد انخفضت معدلات وفيات الرضع انخفاضا ملحوظا خلال الثمانينات وأوائل التسعينات (الجدول ٢٠). وانخفضت معدلات وفيات الأطفال، بالمثل، من حوالي ٢١٨ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١ طفل دون سن الخامسة في عام ١٩٧١ إلى ٨١ حالة في عام ١٩٩٣. ومعدلات وفيات الرضع أقل بين الإناث مما هي بين الذكور، مما يعكس تكوينا طبيعيا أقوى لدى الإناث عند الولادة.

وتؤثر حالات نقص التغذية على الحالة الصحية للأمهات والأطفال على السواء. وتتسم حالات نقص الحديد بالخطورة، بصورة خاصة، بين الحوامل والمرضعات، بينما تظل حالات النقص في الطاقة البروتينية تؤثر على عدد ملحوظ من الأطفال الصغار. وقد سجلت دراسة استقصائية أجريت في عام ١٩٩١، وجود أنيميا بنسبة ٥٥ في المائة بين الحوامل. وتشير دراسات استقصائية قامت بها SUSENAS لعامي ١٩٨٦ و ١٩٨٩ إلى انخفاض حالات سوء التغذية بين الرضع والأطفال. وانخفضت حالات سوء التغذية المعتدلة والحادة من ٥١ في المائة في عام ١٩٨٦ إلى ٤٦ في المائة في عام ١٩٨٩.

ويعتبر العمر المتوقع عند الولادة مؤشرا لحالة السكان الصحية. ونظرا لأن أكبر نسبة من الوفيات في البلدان النامية تحدث في سن الرضاعة والطفولة، فإنها تعكس بشكل وثيق التغيرات في معدلات وفيات الرضع والأطفال. وخلال الثمانينات، زاد العمر المتوقع عند الولادة في إندونيسيا من حوالي ٥٢ سنة في عام ١٩٨٠ إلى حوالي ٦٠ سنة (٦٠ سنة للذكور، ٦٤ سنة للإناث) في عام ١٩٩٣. وكما هو معتاد في أغلب السكان الذين لا يظهرون تفضيلا شديدا للأبناء الذكور، فإن العمر المتوقع للمرأة أعلى من العمر المتوقع للرجل.

ومن أهم القضايا الخاصة بالمرأة في ميدان الصحة الإنجابية، ارتفاع معدل وفيات الأمهات وضرورة تحسين المرافق الخاصة بالولادة. وعلى الرغم من عدم توفر مقاييس جيدة لوفيات الأمهات، فمن المقدر أن وفيات الأمهات أثناء الولادة أو لأسباب متصلة بها تبلغ حوالي ٤٢٥ (١٩٩٥) لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي. وفي عام ١٩٩٣، تمت نحو ٦٠ في المائة من جميع حالات الولادة بمساعدة القابلات التقليديات للأسر، الحاصلات على تدريب ضئيل جدا. ومع ارتفاع هذه النسبة، فهي تمثل تقدما كبيرا على ما كانت عليه منذ بضعة سنوات، حيث كانت النسبة المقدرة للولادات التي تتم بمساعدة قابلات غير مدربات ٧٢,٢٢ في المائة.

وبالرغم من الأخطار الصحية، تفضل النساء الريفيات خدمات القابلات التقليديات نظرا ليسرها وانخفاض تكاليفها ومرونة ترتيبات الدفع، والرعاية اللاحقة التي توفرها والجو المريح الذي يسود الولادات المنزلية. غير أنه جدير بالملاحظة أن إندونيسيا بلد متنوع جدا وأن نطاق الأنماط واسع للغاية.

وعلى ضوء ارتفاع نسبة الولادات التي تقوم بها القابلات التقليديات، مازالت هناك مجالات رئيسية مثيرة للقلق في نظام الصحة الإندونيسي. ويؤمل أن يعالج هذه المشكلة نظام حديث لإدخال المولّدات في القرى وإنشاء وحدة للولادة في كل قرية. وتوفر كل قرية الأرض والمواد والعمالة اللازمة لبناء وحدة الولادة بالقرية. وتوفر الحكومة المولدات ومرتباتهن الأساسية، وإن كان من المتوقع أن يدفع العملاء أيضا مبلغا صغيرا لقاء خدمات المولدات.

وتشمل برامج أخرى لتوفير خدمات صحية أفضل للمرأة على مستوى القرية إنشاء وحدات لتوفير الأدوية بالقرى، خاصة في المناطق النائية وتنفيذ مشروع مجتمعي للتأمين الصحي.

تنظيم الأسرة

تمثل نوعية الخدمة مشكلة أيضا بالنسبة لتنظيم الأسرة. فقد نجحت إندونيسيا في تخفيض معدل النمو السكاني إلى ١,٣ في المائة فقط، وهو إنجاز جعل كثيرين يذكرون أن برنامج تنظيم الأسرة الإندونيسي "أنجح" برنامج في العالم. وكانت الوسائل التي لقت إقبالاً الوسائل النسائية في المقام الأول، وهو ما دعا البعض إلى انتقاد ذلك.

وهناك شبكة واسعة النطاق لخدمات تنظيم الأسرة يوفرها المجلس الوطني لتنسيق تنظيم الأسرة وهي مندمجة في الشبكة الصحية في كل من وحدات الخدمات الصحية المتكاملة ومراكز الصحة المجتمعية. وينص القانون رقم ١٩٩٢/١٠ بشأن تنمية السكان والأسر المزدهرة على أن لكل مواطن نفس الحقوق والمسؤوليات في جهوده الرامية إلى تحقيق الأسرة المتمتعة بالصحة والرخاء.

وقد توسعت خدمات تنظيم الأسرة بصورة كبيرة خلال الثمانينات والتسعينات. ففي عام ١٩٨٠، كانت هناك ٥ ٦٠٩ من عيادات تنظيم الأسرة. وبلغ هذا العدد ١١ ٦٤٣ في عام ١٩٩٢. وتعتبر معدلات استخدام وسائل منع الحمل مرتفعة كما يتبين من انخفاض وهبوط معدلات الخصوبة وبلغت النسبة المئوية للأزواج الذين يستخدمون وسائل منع الحمل الحديثة ٤٧ في المائة في عام ١٩٩١، بعد أن كانت ٣٨ في المائة في عام ١٩٨٧.

وانخفضت معدلات الخصوبة بصورة مطردة خلال الثمانينات، حيث كان متوسطها ٤,١ من الأطفال المولودين في عام ١٩٨٠ ثم أصبحت ٣,٣ من الأطفال المولودين في عام ١٩٩٠. وهذا المعدل مرتفع نسبيا بالمعايير الإقليمية وإن كان أحد العوامل المساهمة في ذلك زيادة العمر عند الزواج الأول. ومن الابتكارات

الأخرى المأخوذ بها العمل بنظام الأطباء بعقود بدلا من أطباء الخدمة المدنية الذين كانوا يعملون قبل ذلك في مراكز الصحة المجتمعية. وهؤلاء الأطباء يحصلون على مرتب أعلى كثيرا من المرتب الذي يحصل عليه أطباء الخدمة المدنية النظاميون الذين كانوا يعملون قبل ذلك في مراكز الصحة المجتمعية. ويعمل هؤلاء لفترة ثلاث سنوات بعد التخرج. وعند انتهاء خدمتهم، يمكن أن يعين عدد قليل من هؤلاء الأطباء ليحلوا مكان الأطباء المتقاعدين في خدمة الحكومة، ولكن من المنتظر أن يبقى أغلبهم في القطاع الخاص.

الإجهاض

لم يرد ذكر الإجهاض، صراحة، في القانون رقم ١٩٩٢/٢٣. ولكن يرد في المادة ١٥ (١) من القانون أنه يمكن، في حالة طارئة يجب فيها حماية حياة الأم أو الجنين، القيام بعملية طبية معينة (أي الإجهاض).

وفي الفقرة ٢ من المادة نفسها، يمكن القيام بالإجراء المذكور بعد النظر في العوامل التالية:

(١) أن يكون على أساس تقرير طبي يحث على القيام بهذا الإجراء؛
(٢) أن يكون بواسطة خبراء مأذون لهم بالقيام به؛
(٣) أن يكون بموافقة الأم الحامل أو الزوج أو أحد أفراد الأسرة؛
(٤) أن يكون ذلك في مرافق خاصة لهذا الغرض.

وتنص المادة ٨٠ من القانون رقم ١٩٩٢/٢٣ على تقديم من يخالف هذه المادة للمحاكمة: يعاقب أي شخص يقوم، عمدا، بإجراء هذه العملية الطبية المعينة (أي الإجهاض) لأم حامل خارج نطاق الشروط المنصوص عليها في المادة ١٥ (١-٢)، بالسجن لمدة أقصاها ١٥ سنة وغرامة أقصاها ٥٠٠ مليون روبية (أكثر من ٠٠٠ ٢٥٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة).

وهناك آراء مختلفة عن الإجهاض بين السكان في إندونيسيا. وهناك معارضة قوية بين القادة المسلمين والمؤسسات الدينية الأخرى لجعل الإجهاض قانونيا.

الخدمات الأخرى الخاصة بالمرأة

تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بنشر المعلومات والدعوة بشأن الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي وخطورة متلازمة نقص المناعة المكتسب/فيروس نقص المناعة البشرية، بالقرب من أماكن البغايا، بينما توفر وزارة الصحة عيادات للكشف عن الأمراض. وتوفر خدمات اختبار "بابانيكولو" المهبلي في العيادات الخاصة لأطباء أمراض النساء.

كما كثفت الحكومة أيضا الجهود المبذولة لتحسين حالة التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة والنساء والحوامل والمرضعات.

وقد حققت إندونيسيا تقدما كبيرا في الرعاية الصحية، من الناحية الكمية. وتركز الاهتمام حاليا على تحسين نوعية الخدمات والوقاية من ضعف الصحة في المقام الأول.

والمرأة الإندونيسية تفتقر إلى الوعي الصحي. فأسلوب معيشة النساء من الطبقة العاملة وظروفها لا تسمح لهن بالتفكير في صحتهن في أغلب الأحيان. ولذلك يجب توفير التثقيف والخدمات ذات الصلة بالموضوع. ومازالت حالات الأنيميا مرتفعة نوعا ما بين النساء وينبغي النظر جديا في توفير الخدمات في موقع العمل أو بالقرب منه مع التثقيف الاجتماعي كاستراتيجية.

والعمر المتوقع للمرأة أطول من العمر المتوقع للرجل ولذلك تجد المرأة نفسها وحيدة ومعزولة في شيخوختها في كثير من الأحيان. ويجب توفير الحوافز والدعم حتى يقوم الأفراد بإقامة خدمات الرعاية النهارية للمسنين الذين ليس لديهم من يستطيع رعايتهم. وقد يكون توفير التدريب للأفراد المهتمين بتوفير الخدمات للمسنين من الاستراتيجيات الناجحة.

المادة ١٣

الحقوق والاستحقاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

الاستحقاقات العائلية

لا يوجد نظام شامل للاستحقاقات العائلية في إندونيسيا تستفيد منه جميع الأسر بشكل عام.

والاستحقاقات متاحة لموظفي الخدمة المدنية في الحكومة. وتعامل موظفة الخدمة المدنية المتزوجة التي يعمل زوجها أيضا في القطاع العام، كموظفة غير متزوجة. ولذلك فإن استحقاقات الأسرة تأتي عن طريق الزوج. ويحصل الزوج على الاستحقاقات العائلية لزوجته وعدد من الأولاد أقصاه ٣. ويساوي المبلغ الشهري المتحصل لكل فرد ١٠ دولارات من دولارات الولايات المتحدة. ويحصل موظفو الخدمة المدنية الحكومية على إعفاء ضريبي. ويتمتع موظفو القطاع الخاص باستحقاقات عائلية أكثر سخاء.

وقد تغيرت الظروف الاجتماعية والاقتصادية والاحتياجات في البلد منذ تطبيق نظام الاستحقاقات العائلية في القطاع العام (إدارات الحكومة) ولذلك يلزم تنقيح هذا النظام ويتعين الآن النظر في وضع نظام للاستحقاقات الاجتماعية يكون أكثر شمولا واستجابة للأحوال.

الحق في الحصول على الائتمان والقروض والرهون العقارية

للمرأة الحق في طلب الحصول على القروض المصرفية والرهون العقارية وما إلى ذلك. وفيما يتعلق بالقروض المصرفية، يُبت في كل حالة وفقا لجدارة المشروع، الذي يُطلب القرض من أجله. وعلى المرأة أن تحصل على ضمان أو دعم شخص لطلبها. ولا ينبغي أن يكون هذا الشخص زوجها، وإن كان من المتوقع أن يكون ضامن المرأة المتزوجة هو زوجها.

وفيما يتصل بالرهون العقارية، فإن ذلك يعتمد على الملكية. فإذا كان الزوج والزوجة مشتركين في الملكية، يلزم الحصول على موافقة الزوج.

والواقع أن أغلب الطلبات المقدمة من أجل الحصول على قروض الإسكان يكون تقديمها وضمانها بصورة مشتركة على أساس الرهون العقارية التي يحصل عليها ويضمنها الزوج والزوجة معا. وتستطيع المرأة غير المتزوجة أن تضمن القرض وحدها إذا كان لديها ما يكفي لتوفير الضمان المطلوب من المصارف.

وهناك برنامج خاص للمرأة هو برنامج زيادة دور المرأة في الصناعات الصغيرة التابع لوزارة الصناعة. وهو يستهدف المرأة من سن ١٦ إلى ٦٠ سنة العاملة في نشاط اقتصادي منتظم، ويجب أن تكون رئيسة أسرة معيشية، وضعيفة اقتصاديا ولم تكمل الدراسة الثانوية أو أن تكون بلا دخل. ويشترك في البرنامج ١٢٠ مجموعة للمشاريع التعاونية في ٢٤ مقاطعة. ويوفر مصرف إندونيسيا الأموال عن طريق مصرف راكيات إندونيسيا، ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوفير الضمان. وتقوم بتنسيق البرنامج وزيرة الدولة لشؤون دور المرأة.

الحق في الحياة الثقافية والترفيهية

للمرأة الحق في الأنشطة الترويحية والرياضية والثقافية. ويقوم وزير الدولة لشؤون الشباب والرياضة بتوفير ما يلزم لتنمية المواهب الرياضية. وتمنح للمرأة التسهيلات والتدريب لتنمية مهاراتها.

ولا تحرم المرأة من الذهاب وحدها إلى دار السينما والمسرح أو إلى المطاعم والأماكن الأخرى. ولكن المجتمع الإندونيسي موجه نحو الأنشطة الترفيهية للمجموعات لا الأفراد.

والواقع أن أغلب النساء لا يتوفر لهن وقت فراغ يذكر للترفيه، لا سيما النساء المتزوجات، حيث يتحملن مسؤوليات العمل والمنزل معا.

التدابير الإضافية اللازمة

يجب إعادة النظر في نظام الاستحقاقات العائلية في القطاع العام حيث أن المبلغ الحالي ضئيل للغاية. ويجب أيضا أن تساعد الاستحقاقات العائلية العائلات الكبيرة، خاصة إذا كان الأولاد مازالوا بالمدارس. ولكن نجد أن ثلاثة أولاد فقط يقل سنهم عن ١٧ سنة لهم استحقاقات في ظل النظام الحالي، وهذا أمر مرتبط ببرنامج تنظيم الأسرة.

وينبغي الاضطلاع بمهمة زيادة الوعي لمساعدة السكان على فهم أهمية أوقات الفراغ. ويلزم توعية الرجل والمرأة على السواء في هذا المجال، ولكن يجب الاهتمام بالمرأة بدرجة أكبر حيث أنها هي التي تعاني بدرجة أكبر من الحرمان من أوقات الفراغ والترفيه.

المادة ١٤

المرأة الريفية

فيما يلي البرامج الحكومية الموضوعة خصيصا لدعم النهوض بالمرأة في المناطق الريفية:

حركة رعاية الأسرة، وهي حركة تم الاعتراف بها رسميا كحركة وطنية في عام ١٩٧٥، وهي حركة طوعية مؤلفة من النساء بصورة رئيسية وتركز الاهتمام أساسا في مجاورات القرى. وهناك، في الوقت الحالي، ما يقرب من ٢ مليون من متطوعي حركة رعاية الأسرة يشتركون بنشاط في برامج تنمية القرى في أكثر من ٠٠٠ ٦٦ قرية في جميع أنحاء إندونيسيا. وتقوم الحركة بتنفيذ ١٠ برامج رئيسية: تفهُّم البنكاسيلا (فلسفة الدولة) وتطبيقها عمليا، ورعاية المساعدة الذاتية المتبادلة، والتغذية، والكساء، والإسكان، والاقتصاد المنزلي، والتعليم والتدريب على المهارات، وتشجيع التعاونيات، وحماية وصون البيئة، والتخطيط المنزلي الملائم. وكل هذه البرامج مهتمة، في المقام الأول، بأدوار المرأة المنزلية بوصفها ربة بيت وأم. وحركة رعاية الأسرة مسؤولة عن تنفيذ البرامج الحكومية الخاصة بالمرأة على صعيد القرية.

وهيكل حركة رعاية الأسرة متكامل مع الحكومة على جميع المستويات. ويُعد آلية هامة لمشاركة المرأة في التنمية. ويقوم بالإشراف على أنشطتها ورصدها فِرق الحفز المكونة على الصعيد المحلي والإقليمي والوطني. ورئيسة فرق الحفز التابعة لحركة رعاية الأسرة هي زوجة وزير الداخلية، بينما ترأس زوجة المحافظ فرقة الحفز الإقليمية للمقاطعة، وترأس زوجة رئيس مجلس المحافظة (Bupati) فرقة حفز مجلس المحافظة وما إلى ذلك. ومنذ الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ تتلقى حركة رعاية الأسرة في كل قرية منحة قدرها ٠٠٠ ٩٠٠ روبية في السنة كمعونة من الرئاسة. وتعتبر حركة رعاية الأسرة في القرية جزءا من هيئة المرونة المجتمعية للقرية التي تتكون عضويتها من متطوعين أيضا، وتعتبر هذه أيضا آلية هامة لمشاركة المرأة في التنمية على الصعيد المحلي، ذلك أنها الهيئة المسؤولة أيضا عن تيسير مشاركة المجتمع المحلي في تخطيط وتنفيذ أنشطة التنمية المحلية. ورئيس فرقة حفز رعاية الأسرة في القرية هو أيضا نائب رئيس هيئة المرونة المجتمعية للقرية.

وقد جرى تطوير وتوسيع البرنامج المتكامل لتعزيز دور المرأة في تحقيق الأسرة المتمتعة بالصحة والرخاء الذي بدأ تنفيذه في عام ١٩٨٠، بحيث أصبح يغطي حوالي ٨٣٢ ٧ قرية في ٩٠٢ ٣ من الأقسام بجميع المحافظات والبلديات بالمقاطعات الـ ٢٧. وهذا البرنامج هو نقطة تركيز هامة للجهود المبذولة لمناهضة الفقر، وهو برنامج شامل لعدة قطاعات يقوم بتنسيقه مكتب وزيرة الدولة لشؤون دور المرأة على الصعيد المركزي، وينسقه على صعيد المقاطعات المحافظ/ رئيس مجلس المحافظة/ العمدة أو رئيس القسم بمساعدة هيئة المرونة المجتمعية للقرية.

وفي كل سنة يقوم رئيس مجلس المحافظة/ العمدة بتحديد قسمين فرعيين في كل محافظة للمشاركة في البرنامج المتكامل لتعزيز دور المرأة في تحقيق أسرة متمتعة بالصحة والرخاء. ويستهدف البرنامج المرأة في سن ١٠ إلى ٤٥ سنة في الأسر ذات المستوى المنخفض من ناحية التعليم والوضع الصحي

والدخل في القرى المحرومة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. ويولى الاهتمام بصورة خاصة أيضا إلى الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة وإلى الأرامل والمطلقات.

وتتمثل الأهداف المحددة للبرنامج في تعزيز المعرفة والمهارات والمواقف الأكثر إيجابية بين المرأة المستهدفة؛ ورعاية النمو الجسدي والعقلي للأطفال دون سن الخامسة والمراهقين، والعمل على تحسين صحة الأسرة، وخاصة بتخفيض معدلات الخصوبة والوفيات بين الرضع وتحسين نوعية الحياة بالنسبة للمرأة وأسرتها.

وهناك برنامج مخصص للمرأة هو برنامج زيادة دور المرأة في الصناعات الصغيرة التابع لوزارة الصناعة، وهو يستهدف المرأة في سن ١٦ إلى ٦٠ سنة العاملة في الأنشطة الاقتصادية النظامية والتي تكون رئيسة لأسرة معيشية ضعيفة من الناحية الاقتصادية.

واستنادا إلى النهج القائم على المشاركة والهادف على المستوى الصغير المتبع في البرنامج المتكامل لتعزيز دور المرأة في تحقيق الأسرة المتمتعة بالصحة والرخاء، بدأ مؤخرا تنفيذ برنامج جديد للقرى المتخلفة، في عام ١٩٩٤. وقد جرى تحديد ما مجموعه ٦٣٣ ٢٠ من هذه القرى لعام ١٩٩٣، منها ١٨٨ ٦ قرية في جاوة - بالي، و ٤٥٥ ١٤ قرية خارجها. وفي إطار هذا البرنامج، سيتم توزيع تمويل من قرض مقدم من البنك الدولي، على مستوى الأقسام الفرعية مباشرة، عن طريق مصرف راكيات إندونيسيا على مجموعات المساعدة الذاتية في القرية، بما في ذلك حركة رعاية الأسرة ومجموعات المرأة التابعة لها، والتي تتألف كل منها من ١٠ أسر معيشية. وسوف يؤكد هذا البرنامج المتكامل على المشاركة المجتمعية والاعتماد على الذات واللامركزية على مستوى القرية وسيسعى أيضا إلى إشراك المرأة ومجموعات المرأة إشراكا نشطا.

وستكون منظمات المساعدة الذاتية في القرية مسؤولة عن تحديد كيفية استعمال الأموال في إطار مبادئ توجيهية صادرة للبرنامج ومع تقديم المشورة التقنية من مستشارين من القرية يعينون خصيصا لهذا الغرض. وسوف يساعد كل مجموعة من مجموعات المساعدة الذاتية في القرية مستشار من بين الموظفين الميدانيين التابعين للوكالات الحكومية على مستوى الأقسام الفرعية. وسيوفر لهذا المستشار تدريب خاص يمكّنه من القيام بمهمة التيسير والاتصال والحفز. ومن المعتزم أن تقوم الحكومة بتوفير الأموال في إطار هذا البرنامج، وأن تحقق هذه الأموال عائدا فوريا يمكن اقتسامه على نطاق واسع في المجتمع المحلي، وأن تُنمّى الإمكانات المحلية في ظل مراقبة المجتمع المحلي، وأن تأتي بنواتج قابلة للتسويق، وأن تعني بالاحتياجات العاجلة وأن تتسم بالوعي من الناحيتين الاجتماعية والثقافية وأن تكون ملائمة بيئيا ومستدامة ايكولوجياً. وتعتبر المجموعات النسائية الآلية الأساسية لنجاح تنفيذ هذا البرنامج، رغم عدم ذكر ذلك صراحة في المبادئ التوجيهية التي صدرت مؤخرا لهذا البرنامج (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣)، ويرجع ذلك بصورة خاصة لما للمجموعات النسائية من سجل جيد في إدارة الأموال على الصعيد المحلي.

وقد سجل الاقتصاد الإندونيسي معدل نمو جيد في الناتج المحلي الإجمالي خلال الثمانينات. وكان متوسط معدل النمو ٧,٧ في المائة (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٣) في عامي ١٩٦٧ و ١٩٨١. وانخفض هذا المعدل إلى ٣,٣ في المائة في عام ١٩٨٣ نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية وبلغ ٣,٦ في المائة فقط في عام ١٩٨٧ (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٣). واستجابت الحكومة للأزمة بإلغاء الضوابط التنظيمية للاقتصاد وتنفيذ سياسات ترمي إلى تعزيز الصادرات غير النفطية. واتخذت تدابير للتكيف الهيكلي بما في ذلك تخفيض سعر العملة وإدارة أسعار صرف العملات بنشاط أكبر، وتنفيذ تدابير قوية للسياسات المالية من أجل تعبئة الموارد وضبط الإنفاق العام، والإصلاح الضريبي والتجاري وتحرير الأسعار والتخلص من البيروقراطية.

وانتعش النمو فبلغ ٧,٤ في المائة في عام ١٩٩٠ وانخفض انخفاضا طفيفا فبلغ ٦,٦ في المائة في عام ١٩٩١. وكان ما يقرب من ٧٠ في المائة من السكان يعيشون في المناطق الريفية في عام ١٩٩٠. وزادت القوى العاملة الزراعية بنسبة ٢,٢ في المائة سنويا في المتوسط في الفترة مابين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠، مقارنة بنمو إجمالي في القوى العاملة نسبته ٣,٣ في المائة سنويا. وقد أخذت أهمية الزراعة في الانخفاض نسبيا وإن كانت لا تزال توفر العمل للجزء الأكبر من القوى العاملة النسائية. وانخفض نصيب الزراعة من القوى العاملة الإجمالية من ٥٤ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٤٩ في المائة في عام ١٩٩٠. غير أن ٥٠ في المائة من القوى العاملة النسائية كانت تعمل بالزراعة في كل من عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠. وكان هناك ٥٤ امرأة فقط تعمل بالزراعة مقابل كل ١٠٠ رجل.

الزراعـــة

مع أنه يجب توخي الحرص عند تفسير الجدول ١٧ وذلك للصعوبات التقنية المصادفة عند مقارنة بيانات القوى العاملة المستمدة من التعدادات والدراسات الاستقصائية من قبيل دراسة سوباس (SUPAS)، فإن هـــذا الجدول لا يظهر تغييرا كبيرا في التركيب الجنسي للقوى العاملة الزراعية على مدى الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠. فقد زادت القوى العاملة الزراعية من النساء بسرعة أقل بعض الشيء عن زيادة الرجال، مما أدى إلى انخفاض طفيف في النسبة بين الجنسين. وقد عمل نصف القوى العاملة تقريبا من الرجال والنساء على السواء في مجال الزراعة في عام ١٩٩٠، بانخفاض نسبته ٧ في المائة للرجال و ٤ في المائة فقط للنساء عام ١٩٨٠. ونتيجة لبطء الانخفاض بالنسبة للمرأة زادت نسبة النساء من ٤٦ إلى ٥٤ لكل ١٠٠ رجل.

وفي حين أن الجزء الأكبر (٩٩ في المائة لكل من الرجال والنساء) من العمل في مجال الزراعة يوصف بأنه غير رسمي في إطار نظام التصنيف للمكتب المركزي للإحصاءات، كان ما يقرب من ٣٩ في المائة من توظيف المرأة داخل القطاع الرسمي في قطاع الزراعة في عام ١٩٨٠. وانخفض ذلك إلى ٢٤ في المائة فقط بحلول عام ١٩٩٠. وفيما يتصل بتوظيف المرأة داخل القطاع غير الرسمي، كانت نسبة ٥٧ في المائة في مجال الزراعة في عام ١٩٨٠، زادت زيادة طفيفة إلى ما يقرب من ٦٠ في المائة في عام ١٩٩٠ (منظمـــة العمل الدولية "استراتيجية شاملة لتوظيف المرأة في إندونيسيا" حزيران/يونيه ١٩٩٣، الجدول ٣-١١).

ونظرا للصعوبات المصادفة في مقارنة دراسات سوباس بالتعدادات، لا سيما فيما يتصل بالعاملين بغير أجر في الأسرة، يقارن الجدول ٢٣ حالة التوظيف للقوى العاملة الزراعية في الفترة مابين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠. وقد زادت النسبة المئوية للمرأة العاملة في الأسرة بغير أجر من -١ إلى ٥٨ في المائة خلال العقد، بينما انخفضت النسبة المئوية للمرأة العاملة كموظفة من ١٧ في المائة إلى ١٤ في المائة. غير أنه كانت هناك زيادة في عدد النساء العاملات.

ومع الزيادة الشاملة لنسبة المرأة في القوى العاملة الإجمالية، تغلغلت المرأة في القطاع غير الزراعي. غير أن نسبة نمو العمل في مجال الزراعة كانت أكبر بالنسبة للمرأة مما كانت بالنسبة للرجل مما أدى إلى تأنيث القوى العاملة الزراعية (منظمة العمل الدولية "استراتيجية شاملة لتوظيف المرأة في إندونيسيا"، حزيران/يونيه ١٩٩٣، ص ٣٠ من النص الانكليزي). وخلال الثمانينات، كانت الزيادة السنوية في عدد النساء في القوى العاملة الزراعية مقاربة للزيادة في الرجال، رغم أن عدد الرجال في القوى العاملة الزراعية تبلغ ضعف عدد النساء تقريبا.

وقد يكون ذلك بسبب انخفاض أجور المرأة العاملة في مجال الزراعة وإن كان لم يتضح إلى أي مدى. ومازال القطاع الزراعي يستوعب أعدادا كبيرة من العاملات وإن كان هذا الاتجاه مرتبطا بتهميش العاملات وليس بعمليات التنمية المتسمة بمزيد من الإيجابية.

وقد عمد التحديث وإضفاء الطابع التجاري إلى الحد من عمل المرأة بأجر مع زيادة مدخلات العمل بدون أجر للمرأة في مزارع الأسرة. وهناك أدلة كثيرة على أن "الممارسات الزراعية الجارية، لا سيما ما يخص الزرع المباشر وزيادة استعمال مبيدات الأعشاب إلى إزاحة جدية لعدد كبير من النساء (ذلك أن نقل الزرع وإزالة الأعشاب كانت من الأعمال التقليدية للمرأة) وأن هذا العدد سيزيد في فترة خطة التنمية الخمسية السادسة (Naylor Rosemary, "Labour-saving technologies in the Javanese rice economy: Recent development and a look into the 1990" Bulletin of Indonesian Economic Studies, 1992, 28 (3)): 71-91).ومن المقدر أن زرع البذور وإزالة الأعشاب بشكل مباشر سيؤدي إلى تخفيض ساعات العمل من ٤٦٠ ١ إلى ٦٢٥ ساعة سنويا لكل هكتار في جاوة (Naylor, 1992). وستكون أغلب الساعات المدخرة على حساب المرأة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة اعتماد المزارعين على المؤسسات الرسمية من أجل الحصول على مدخلات مثل الأسمدة والبذور والائتمانات والمعلومات وكذلك تسهيلات الإرشاد الزراعي تعوق المزارعات حيث تُستبعدن من كل هذه الأمور، في كثير من الأحيان، بسبب خصائص شخصية تحرمهن منها (الأمية، عدم وجود حقوق رسمية في الأراضي) أو بسبب المواقف المسبقة من جانب المسؤولين أو بسبب سوء تصميم البرامج (سميث، ١٩٩١، كما ورد في تقرير منظمة العمل الدولية، ١٩٩٣، ص ٣١ من النص الانكليزي).

وقد زادت هجرة الرجال من المناطق الريفية من نصيب المسؤوليات الزراعية الذي تتحمله بالفعل المرأة التي ترأس الأسرة المعيشية. غير أنه لم يجر الاعتراف من جانب السلطات بهذا الدور الموسع، خاصة في خدمات الإرشاد (Carol B. Hetler, "Female headed households in a circular migration village in Central Java, Indonesia"، رسالة دكتوراه لم تنشر بعد، إدارة السكان، جامعة استراليا الوطنية، ١٩٨٦). وتؤدي الترتيبات التعاقدية بين المزارع الكبيرة والملكيات الصغيرة، التي تشجع بصورة متزايدة كجزء من حركة للخصخصة وإضفاء الطابع التجاري، إلى تقديم المرأة عملها غالبا بلا مقابل كعاملة بلا أجر في الأسرة، وهذا يؤدي إلى زيادة عبء العمل على المرأة ويحرمها من الحصول على دخل مستقل ومن الاعتراف بها ومن الحق الرسمي في الأرض (وايل، ١٩٨٩، كما ورد في تقرير منظمة العمل الدولية، ص ٣١ من النص الانكليزي).

وحصيلة المرأة من الزراعة هي أدنى حصيلة بين قطاعات الاقتصاد، رغم عمل ما يزيد عن نصف القوة العاملة النسائية في مجال الزراعة. غير أنه من الصعب دراسة الفروق بين الرجل والمرأة نظرا لاتساع نطاق توزيع العمل الزراعي على أساس الجنس. وبلغ دخل المرأة في قطاع الزراعة نصف دخل الرجل تقريبا في عام ١٩٩٠، فقد حصلت المرأة على ٢٢٥ ٢٧ روبية كدخل شهري في المتوسط، بالمقارنة بمبلغ ٢١٩ ٥٣ روبية للرجل (الجدول ٣-٣، المكتب المركزي للإحصاءات، مؤشرات وانيتا الاجتماعية، إندونيسيا، ١٩٩٢). وفي كثير من الأحيان، تشمل حصيلة المرأة من الزراعة عنصرا كبيرا مدفوعا عينيا أو بمقابل على شكل حصة في المحصول. ويعتبر هـــذا، أحيانا، من أهم مصادر دخـــل الأسرة في الريف (منظمة العمل الدولية، ١٩٩٣، ص ٤٥).

الحصول على الائتمان

يقدم عدد من البرامج الحكومية الائتمانات الصغيرة للمرأة والرجل على السواء (الجدول ٤). ويعمل مشروع الائتمان الريفي العام من خلال فروع القرية على مستوى الأقسام الفرعية من مصرف راكيات إندونيسيا، وهو مصرف تجاري مملوك للحكومة. وتتراوح قيمة القروض من ٠٠٠ ٢٥ روبية إلى ٢٥ مليون روبية تقدم لأي غرض منتج تقريبا. وتكون فترة السداد للرأس مال العامل من ٣ إلى ٩ شهور مع فترة سماح. وتكون المدفوعات على مدى ٣ إلى ٩ شهور. ويبلغ سعر الفائدة ٢٢ في المائة شهريا مع رد ٠,٥ في المائة مقابل الدفع في الموعد المحدد. ويجب أن يوقع رئيس القرية وزوج مقدم الطلب على الطلبات المقدمة. ويجب أن يغطي الضمان قيمة القرض في شكل أراضي أو مباني أو مركبات أو ممتلكات أخرى. وتتراوح مشاركة المرأة بين ٢٥ في المائة و ٣٥ في المائة.

وتبلغ مشاركة المرأة نسبة أعلى، تصل إلى نحو ٦٠ في المائة في هيئات ائتمانات الأقسام التي توفر قروض صغيرة قصيرة الأجل بغير ضمان وتقبل إيداعات الادخار من فقراء الريف في وسط جاوة. وبالإضافة إلى ذلك تتم خدمة عملاء السوق بواسطة خدمة متنقلة إلى الأسواق المحلية مرة في الأسبوع. وتجري إدارة هيئات ائتمانات الأقسام محليا ويساعد الموظفون المحليون في تقييم المقترضين. ويلزم توقيع رئيس القرية بالنسبة للقروض التي تزيد عن ٠٠٠ ٢٥ روبية ولكن لا تلزم الموافقة بالنسبة للقروض الأقل قيمة. وتعمل مؤسسات من نوع هيئات ائتمانات الأقسام في شرق جاوة وغرب سومطرة وبالي

وغرب جاوة. وتتراوح أسعار الفائدة بين ٢٩ في المائة في السنة بالنسبة لقرض KURS لمدة ٤٨ أسبوعا إلى ١٣٠ في المائة لمدة ١٢٢ أسبوعا لقرض من هيئات الائتمانات.

وتشمل مشاريع أخرى المشاريع العاملة من خلال الوحدات التعاونية للقرية. وأهم هذه البرامج بالنسبة للمرأة الفقيرة هو برنامج كريديت كانداك كولاك (Kredit Candak Kulak) الذي يوفر قروضا صغيرة قيمتها من ٠٠٠ ٥ إلى ٠٠٠ ٥٠ روبية بدون ضمان. وفيما يبدو أن المرأة تشكل أغلبية المقترضين في هذا البرنامج. وتوفر حركة رعاية الأسرة بالقرية أيضا قروضا صغيرة للمرأة، ولكن يبدو أن هذه القروض تقدم أساسا للأغراض الاستهلاكية.

ومن البرامج الموضوعة خصيصا للمرأة برنامج زيادة دور المرأة في الصناعات الصغيرة التابع لوزارة الصناعة. وهو يستهدف المرأة من سن ١٦ إلى ٦٠ سنة العاملة في النشاط الاقتصادي العادي والتي تكون رئيسة أسرة معيشية ضعيفة من الناحية الاقتصادية، والتي لم تكمل تعليمها الثانوي أو تكون بلا دخل. ويشمل هذا البرنامج ١٢٠ مجموعة للمشاريع التعاونية في ٢٤ مقاطعة. ويوفر الأموال مصرف إندونيسيا من خلال مصرف راكيات إندونيسيا، بينما يوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الضمان، ويقوم بتنسيق البرنامج مكتب وزيرة الدولة لشؤون دور المرأة.

وقد قام المعهد الإندونيسي للتنمية المصرفية بمشروع رائد على أساس نموذج مصرف غرامين، بالاشتراك مع مركز البحوث الاجتماعية والاقتصادية في وحدة البحوث والتنمية بوزارة الزراعة. وفي عام ١٩٩٠، كان ٩٠ في المائة من المشتركين في هذا المشروع من النساء. ويوفر المجلس الوطني لتنسيق تنظيم الأسرة القروض لمتلقي وسائل تنظيم الأسرة وغيرهن من النساء في سن الإنجاب كحافز للاشتراك في برنامج تنظيم الأسرة في إطار برنامج زيادة دور المرأة. وتقدم قروض تتراوح قيمتها من ٠٠٠ ٥٠٠ روبية إلى ٠٠٠ ٥٠٠ ١ روبية لأعضاء مجموعات مختارة يكون ٥٥ في المائة من أعضائها على الأقل من متلقي وسائل تنظيم الأسرة كرأس مال استهلالي. وتستخدم المبالغ لإنشاء برامج لزيادة دور المرأة في قرى أخرى. وتقدم قروض لفترة ٣ أو ٧ شهور بسعر فائدة ٣,٣ في المائة و ٢,٩ في المائة على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك هناك شرط ادخار إجباري يساوي قيمة الفائدة لشهر واحد وتقوم المجموعة بضمان القروض.

وتفضل المرأة دفع سعر فائدة أعلى على مواجهة البيروقراطية الإدارية مع شروط السداد الأقل مرونة من مصادر الائتمان الرسمية. وتواجه المرأة عقبات مؤسسية عديدة في الحصول على الائتمان، منها على سبيل المثال أن الأرض تستخدم كضمان ولكن صكوك ملكية معظم الأراضي باسم الرجل حتى في حالة الملكية المشتركة للممتلكات.

الصعوبات/المشاكل التي تصادفها المرأة الريفية

يؤدي توزيع العمل القائم على أساس نوع الجنس داخل الأسرة المعيشية إلى وجود عبء ثقيل وساعات عمل طويلة بالنسبة للمزارعات. وبينما تشارك المرأة مشاركة نشطة في العمل بالمزرعة وخارجها، يظل نصيب الرجل من العمل المنزلي والعناية بالأطفال صغيرا. وعلى سبيل المثال وجدت دراسة أجريت لـ ١٥٧ ٢ أسرة معيشية في ست مقاطعات، في عام ١٩٩٢، أن ٩٥ في المائة من أعمال الطبخ و ٩١ في المائة من أعمال غسل الملابس و ٨٢ في المائة من أعمال تنظيف المنزل والفناء و ٨٦ في المائة من أعمال التسويق تقوم بها المرأة، بشكل رئيسي. وتقوم المرأة أيضا بجمع المياه، أساسا، في ٦٦ في المائة من الأسر المعيشية. وتضطلع المرأة أيضا بنسبة ٩١ في المائة من تربية الأطفال و ٨٩ في المائة من استحمام الأطفال و ٧٤ في المائة من العناية بالأطفال المرضى و ٥٥ في المائة من زيارات الأطفال إلى الطبيب في الأسر المعيشية التي بها أطفال (حُسبت الأرقام من الجدول ١١-٤ من منشور Paulus Tangdilintin, "The integration of women's concerns in development planning: Case Study, Indonesia" using data from Mary Judd, Water Supply and Sanitation (WSSPLIC) Household Survey from Six Provinces, June/July 1992.

وبالإضافة إلى العمل الشاق، يقيّد عبء العمل المنزلي إمكان حصول المرأة على المعلومات والأنشطة الإرشادية ويحد من قدرتها على المشاركة الفعالة في صنع القرارات داخل الأسرة المعيشية، لا سيما فيما يتصل بأنشطة الفلاحة. ويُعد عدم المشاركة في صنع القرارات سببا لتدني مركز المرأة داخل الأسرة المعيشية ونتيجة له في آن واحد.

ويرجع عدم حصول المزارعات على معلومات عن الزراعة أيضا إلى التمييز القائم على أساس نوع الجنس في البرامج الزراعية. وتتجه أنشطة الإرشاد الخاصة بالمرأة إلى التركيز على مجالات مثل الحدائق المنزلية وحدائق الأعشاب لإنتاج التوابل والأدوية التقليدية. وبالرغم من كثرة الأدلة الإحصائية التي تشير إلى عكس ذلك، فمما يبدو أن أخصائيي التخطيط والبرمجة يفترضون أن المرأة غير مشتركة في إنتاج المحاصيل الرئيسية، وإن دورها دور ثانوي لا يقتضي الحصول على معلومات تقنية.

ويعتبر العدد المحدود للعاملات في مجال الإرشاد الزراعي عاملا آخر يحد من حصول المرأة على المعلومات، لا سيما في المجالات التي تؤثر فيها الحواجز الثقافية على التفاعل بين العاملين الذكور في مجال الإرشاد والمزارعات. وحتى في غياب هذه الحواجز، لا يرغب العاملون الذكور في مجال الإرشاد في التعامل مباشرة مع المزارعات، ويفضلون التعامل مع أزواجهن.

وبالرغم من كثرة عدد النساء اللاتي يدرسن الزراعة في المدارس الثانوية والجامعات، لا يحصل إلا عدد قليل منهن على وظائف ميدانية نظرا لفكرة أن هذا العمل غير ملائم للمرأة. ويوجد عدد أكبر من النساء يعملن كاخصائيات لمواضيع معينة، وإن كان من يصل منهن إلى المستويات العليا في دوائر الزراعة الحكومية قلة قليلة.

ويعمل عدم حصول المرأة على الأراضي بشكل مباشر، وهو أمر متصل ببعض نظم الوراثة ودور القانون العرفي في مسائل الأراضي والملكية أيضا على تقييد حصولها على الائتمان، وبالتالي على المدخلات التجارية الأخرى. وهناك مشكلة أخرى تتمثل في شرط الحصول على موافقة الزوج على المعاملات الخاصة بالأراضي أو الائتمان. وبالرغم من وجوب حصول الزوج أيضا على إذن الزوجة بالنسبة لهذه المعاملات، في الوقت الحالي، بسبب ارتفاع مركزها وزيادة سلطتها داخل الأسرة، فإن هذا القيد أقل وطأة.

ونظرا لعدم وجود بيانات إدارية منفصلة لكل من الجنسين في القطاع المصرفي، من الصعب تحديد مدى مشاركة المرأة في قطاع الائتمان الرسمي. وفي القطاع غير الرسمي، كثيرا ما يختلط استعمال الائتمانات في الأغراض الإنتاجية بالائتمانات الممنوحة للمشاريع التجارية التي يديرها الرجل وبالعكس، مما يوجد صعوبات إضافية في تحديد مدى مشاركة المرأة وأثر خطط الائتمان على دور المرأة ومركزها.

وهناك مشكلة أخرى متصلة بنوع الأعمال التجارية التي تقوم المرأة بتشغيلها. وحيث أن المرأة تتجه إلى تشغيل الأعمال التجارية الصغيرة التي تتفق بقدر أكبر مع دورها المنزلي وتمكنها من الاحتفاظ بالسيطرة عليها، فإن احتياجاتها الائتمانية تكون صغيرة النطاق مع الارتفاع النسبي في التكاليف الإدارية لكل معاملة.

المادة ١٥

المساواة أمام القانون

لا تميز المبادئ الأساسية الخمسة لفلسفة الدولة التي يستند إليها أسلوب الحياة في إندونيسيا، بين الرجل والمرأة ويضمن دستور عام ١٩٤٥ المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات في ميادين التعليم والقانون والصحة والمشاركة السياسية. ويضمن القانون الزراعي لعام ١٩٦٠ حق المرأة في تملّك الأراضي.

وعلى أساس المبادئ الأساسية للدولة (البانكاسيلا) والدستور، تصدر المبادئ التوجيهية العامة لسياسة الدولة، كل خمس سنوات لتوفير الأساس لصياغة وتخطيط السياسات. وبالتالي، فإن التشريعات واللوائح والسياسات تعزز الضمانات الواردة في فلسفة الدولة وفي دستور عام ١٩٤٥.

ومنذ عام ١٩٧٨، جرى التشديد بشكل محدد على المساواة في الفرص المتاحة للمرأة في المبادئ التوجيهية العامة لسياسة الدولة.

ويرد في المبادئ التوجيهية العامة لسياسة الدولة لعام ١٩٩٣، ما يلي:

"تتمتع المرأة بوصفها مواطنة وموردا بشريا من أجل التنمية، بنفس الحقوق والواجبات والفرص التي يتمتع بها الرجل في جميع جوانب أنشطة التنمية ويتعين أن يوجه تعزيز دور المرأة، كشريك مساو للرجل، إلى زيادة مشاركتها النشطة في أنشطة التنمية".

وقد أوردت خطة التنمية الخمسية المعروفة باسم ربيليتا، والتي تستند إلى المبادئ التوجيهية العامة لسياسة الدولة، خطط وبرامج التنمية العامة التي يتعين تنفيذها من خلال العملية السنوية لتخطيط المشاريع وإعداد الميزانية. وقد تضمنت كل خطة تنمية خمسية موضوعة منذ عام ١٩٧٨، فصلا خاصا عن المرأة في التنمية (انظر المادة ٢ في الجزء الثاني، بالصفحات السابقة).

وينعكس التزام إندونيسيا بمزيد من المساواة في تقاسم السلطة وصنع القرارات بين المرأة والرجل في توقيع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٨٠ والتصديق عليها في عام ١٩٨٤، بصدور القانون رقم ٧ لعام ١٩٨٤.

الإجراءات التي اتخذتها حكومة إندونيسيا فيما يتعلق بالمادة ١٥

كما أشرنا في الجزء الأول من التقرير، في الفصل الخاص بالإطار القانوني والاجتماعي، استخدمت حكومة إندونيسيا، المؤسسة القائمة بالفعل - مكتب وزيرة الدولة لشؤون دور المرأة - للعمل المتصل بقضية التمييز القائم على أساس نوع الجنس. ويتمثل نهج الحكومة، في إطار أفرقته العاملة، في تحديد التشريعات التمييزية، في المقام الأول، ثم إجراء التعديلات اللازمة.

ويجتمع الفريق العامل التابع لمكتب وزيرة الدولة لشؤون دور المرأة والذي يتألف من خبراء من الوزارات المعنية المختلفة، مثل وزارة العدل وما إلى ذلك، مرة كل شهر على الأقل، للقيام بدراسة وتحليل وتحديد القضايا المتصلة بالنهوض بالمرأة وبالتشريعات التمييزية واقتراح التعديلات اللازمة. وتقدم النتائج التي يتوصل إليها الفريق العامل في تقرير إلى وزيرة الدولة كمدخلات لتنفيذ البرامج والسياسات وتحسينها مستقبلا. وكانت هذه الوثيقة أيضا أساسا للإجراءات التي اتخذتها الحكومة في عملية تطوير التشريعات التي تنص على المساواة للمرأة.

وخلاصة القول، إن الفريق العامل التابع لوزيرة الدولة لشؤون دور المرأة قام بإبلاغ التعديلات التالية:

- تعديلات لقانون الزواج رقم ١٩٧٤/١ واللائحة الحكومية رقم ١٩٧٥/٩ بشأن تنفيذ قانون الزواج. وكانت المواد التي يتعين تعديلها المواد المتعلقة بأسس الزواج؛ وشروط الزواج؛ والملكية المشتركة وفسخ الزواج؛ والعقوبات المفروضة على المخالفين وما إلى ذلك.

- كانت التعديلات المقترحة لقانون الزواج هي التي تنعكس بدرجة أكبر على إنفاذ القانون بالنسبة للمخالفين. وكان الاقتراح الآخر يتمثل في استعراض وإلغاء المواد التمييزية بالنسبة للنهوض بالمرأة.

- واقترح الفريق العامل أيضا استعراض وتنقيح القانون رقم ١٩٥١/١ بشأن إعادة إصدار قوانين القوى العاملة رقم ١٩٤٨/١٢ و ١٩٦٩/١٤ و ١٩٧٠/١ المعنية بحماية العاملين. وكانت العناصر المقترح تعديلها هي المواد الخاصة بوظائف العاملات وأوقات عملهن وفترات الراحة، ومكان العمل، ومتطلبات السلامة في العمل بالنسبة للعاملين، بما في ذلك العاملات؛ والمعايير الدنيا للأجور؛ وإجازات الحيض والولادة، والحماية أثناء العمل بالنسبة للعاملات في القطاعين العام والخاص. وكانت التنقيحات المقترحة تتعلق بتوفر القوانين الفعلية لحماية وزيادة إنتاجية العاملات وضمان رعايتهن.

وعقب المطالب المقدمة من الفريق العامل التابع لمكتب وزيرة الدولة لشؤون دور المرأة، قامت حكومة إندونيسيا بتعديل القوانين المتصلة بالزواج، وبحماية العاملات. وتشمل بعض التحسينات الناجمة عن هذه التعديلات ما يلي:

- كان سن الزواج المنصوص عليه في قانون الزواج ١٩ سنة للرجل و ١٦ سنة للمرأة. وقد أوصت الحكومة بأن يكون السن المستصوب للزواج ٢٥ سنة للرجل و ٢٠ سنة للمرأة، من أجل تحسين صحة المرأة والفرص المتاحة لها.

- أصبح تعدد الزوجات أصعب مع وضع عدد كبير من الشروط الواجب استيفائها لهذا الغرض وذلك لحماية المرأة والطفل من الإهمال والتخلّي.

- لا يسمح للمرأة بالعمل ليلا إلا في حالة توفير متطلبات معينة مثل وسائل الانتقال والأضواء الكافية والأمن الكافي، والعمل في نوبات وما يلزم من حماية إضافية.

- لا يسمح للمرأة بالعمل في التعدين وفي أماكن العمل الخطرة الأخرى وذلك لحماية وظائفها الإنجابية وكرامتها واعتزازها بذاتها كإمرأة.

- يمكن للمرأة المتزوجة أن تنشئ صناعات وأعمال تجارية دون أن تحتاج إلى إذن من الزوج. وبالرغم من وجود أحكام قانونية تسمح بذلك، تحجم المرأة عن إنشاء أي عمل تجاري دون الحصول على موافقة من الزوج أو الأب، بسبب الثقافة والعادات السائدة.

- يتمتع كل مواطن إندونيسي، من حيث المبدأ، بحرية اختيار محل إقامته. غير أن الزوج والزوجة يقومان معا باختيار مكان إقامتهما بعد الزواج، في المعتاد.

- للمرأة العاملة/المرأة التي لها موارد مالية خاصة حرية شراء منزلها ولا تحتاج إلى موافقة أي شخص.

وبصورة عامة، فإن الحالة توضح أن المرأة تحصل على وضع قانوني متساو في أغلب القوانين. غير أن تعديل القوانين وحده لن يكفي بل يجب أيضا تغيير المواقف الاجتماعية من أجل تحقيق المساواة للمرأة.

المادة ١٦

الزواج والأسرة

إن سكان إندونيسيا لا يعتبرون أمة متجانسة. فهم يتألفون من عدة مئات من المجموعات الإثنية المحلية وهناك بالإضافة إلى ذلك قطاعات أخرى من السكان من سلالة الصينيين والهنود والعرب والأوروبيين (وأغلبهم هولنديون) وغير ذلك.

وكانت حكومة الاستعمار (الهولندية) السابقة تصنف السكان في ثلاث (٣) مجموعات:

أ - الأوروبيون (وأغلبهم هولنديون وأيضا يابانيون)؛
ب - الأجانب الشرقيون (الصينيون والعرب والهنود وما إلى ذلك)؛
ج - الإندونيسيون (السكان الأصليون).

ونظرا لهذا التعدد وأيضا لتنوع الديانات التي يعتنقها السكان، كان الزواج يتم في ظل نظم متعددة.

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٧٤، أصدرت الحكومة القانون رقم ١٩٧٤/١ المعروف باسم قانون الزواج. وبدأ نفاذ هذا القانون بعد صدور اللائحة الحكومية رقم ١٩٧٥/٩ التي تتضمن توجيهات أكثر تفصيلا لتطبيق القانون. والقانون رقم ١٩٧٤/١ الخاص بالزواج لا يلغي تماما تعدد النظم المتعلقة بالزواج والسائدة في ظل المعتقدات الدينية المتنوعة، غير أن هذا القانون يتضمن مجموعة من المبادئ الإلزامية المتسقة التي تنطبق على جميع المواطنين الإندونيسيين بصرف النظر عن ديانتهم.

وهذه المبادئ الأساسية على النحو التالي:

١ - لكل من الرجل والمرأة الحق في عقد الزواج.
٢ - هناك سن أدنى للزواج وهو ١٦ سنة للفتيات و ١٩ سنة للفتيان.
٣ - يتوجب الحصول على موافقة كل من العريس والعروس (شرط إلزامي).

٤ - يجب تسجيل الزواج في السجلات الرسمية.

٥ - لكل من الزوج والزوجة حق إقامة الدعاوى القانونية (الأهلية القانونية).

٦ - يقتضي تعدد الزوجات الحصول على موافقة الزوجة وعلى موافقة من المحكمة، ولا يسمح به إلا للأسباب الواردة في القانون.

٧ - تعتبر الممتلكات المقتناة أثناء الزواج ملكية مشتركة.

٨ - يجب أن يتقرر فسخ الزواج من المحكمة (وليس بالطلاق). وللأسباب الواردة في القانون.

وتهدف هذه المبادئ وعدة أحكام أخرى في قانون الزواج إلى حماية المرأة (والأطفال) ورفع شأنها في الزواج. ويشجع الشباب على الزواج في سن أنضج؛ ويفضل أن يكون قد تجاوز سنهم ٢٠ سنة، وذلك كجزء من التخطيط الشامل لإبطاء النمو السكاني.

الحق في اسم

تتخذ المرأة المتزوجة، عادة، اسم زوجها، ولكنها تستطيع أيضا الاحتفاظ باسمها قبل الزواج عندما تكون موظفة. ولا يوجد نظام قانوني يتعلق بهذه المسألة.

والواقع أنه لا يوجد قانون يشترط أن يكون للمواطن اسم أسرة أو لقب. ويعطى الطفل اسماً يُسجل في شهادة ميلاده. ويضيف البعض اسم الأب إلى اسمهم كإسم أسرة. وهناك عدة مجموعات إثنية لها أسماء قبائل، مثل الباتاك والمانادو والأمبون. ويعتبر اسم القبيلة اسم الأسرة أو اللقب ويضاف عادة إلى اسم الشخص.

ونظرا لهذه العادة لا يوجد فعلا من لا يحمل اسماً (للعائلة) أو لقباً.

ولكل من الرجل والمرأة نفس الحق في عقد الزواج ويمكن أن يتم على أساس اتفاق بين الفتاة والفتى (الرجل والمرأة). والسن القانوني للزواج هو ١٦ سنة للفتاة و ١٩ سنة للفتى، ولكن الحكومة تشجع الشباب على الزواج بعد ذلك، في سن ٢٠ سنة للفتيات و ٢٥ سنة للفتيان. وهذا يتيح الفرصة للفتيات لإتمام تعليمهن ولزيادة النضوج للحياة الزوجية. ورغم ذلك، فإن أغلبية الفتيات والفتيان في المناطق الريفية مازالوا يتزوجون في سن أقل من السن الذي تشترطه الحكومة. ومن الناحية الثقافية، فإن الفتيات في سن أقل من ١٨ سنة تكُن أكثر ضعفا حيث لا يؤخذ رأيهن في زواج يرتبه الوالدان. غير أن الاتجاه في إندونيسيا هو تزوج الأبناء برضائهم. بالرغم من أن الزواج المرتَّب مازال يتمتع بشعبية في القرى. فإن الزواج عن حب أصبح شائعا في الوقت الحاضر.

إدارة البيت وتربية الأبناء

ينص القانون على أن كلا من الزوج والزوجة مسؤولا عن إقامة البيت ورعاية الأبناء. والزوج مسؤول عن توفير نفقات الطعام والاشتراك في مسؤوليات الأسرة على النحو المبين في القانون. ولكل من

الطرفين الحق في التصرف في أية معاملة قانونية، وإن كان الزوج هو رب الأسرة فإن الزوجة هي ربة البيت.

ويتحمل الزوج والزوجة المسؤولية عن الأولاد إلى أن يتزوجوا أو يصبحوا قادرين على إعالة أنفسهم. وتستمر هذه المسؤولية حتى بعد انفضاض عروة الزواج. ومن جهة أخرى، يتحمل الأبناء، بعد بلوغ سن النضج المسؤولية عن إعالة الآباء وأعضاء الأسرة في خط صاعد مستقيم، وفقا لمقدرتهم، إذا احتاجوا لهذه المساعدة.

قرار الإنجاب

ينص القانون، من حيث المبدأ، على أن يكون اتخاذ القرارات مسألة مشتركة، ويمكن تمديد هذا المبدأ ليشمل قرار إنجاب الأطفال. فقد أعلنت الحملة الحكومية أنه يجب ألا يكون هناك تفضيل في الأسرة، فالصبي والبنت متساويان ويكفي إنجاب طفلين. ولكن مازال هناك تفضيل للصبي. وقد تظل المرأة تنجب سعيا وراء إنجاب طفل ذكر. ولا يجوز إعتام المرأة دون موافقة الزوج ولكن عيادات تنظيم الأسرة لا تشترط موافقة الزوج أو الآباء إذا أرادت المرأة الالتجاء إلى أساليب منع الحمل التي يمكن عكس مسارها.

وحقيقة فإن الإشارة إلى إندونيسيا كقصة نجاح في مجال تنظيم الأسرة تعكس تشجيع المرأة على ممارسة منع الحمل.

ويقوم المجلس الوطني لتنسيق تنظيم الأسرة أيضا بترتيب حملات لتنظيم الأسرة في التلفزيون والإذاعة ووسائط الإعلام الجماهيري الأخرى. ويهتم رئيس المكتب وهو أيضا وزير الإسكان، اهتماما شديدا بالحملات المنظمة على الصعيد المركزي وعلى صعيد المقاطعات.

الطـــلاق

إذا أراد زوج أو زوجة تم زواجهما وفقا للشريعة الإسلامية الطلاق، تقدم رسالة إلى المحكمة في الدائرة التي يتبعها أيهما، تتضمن إخطارا بالرغبة في الطلاق مع بيان الأسباب. ويطلب من المحكمة عقد جلسة لهذا الغرض.

وتدرس المحكمة المختصة مضمون الرسالة المشار إليها في الفقرة أعلاه وتستدعي مقدم الطلب في غضون ٣٠ يوم وكذلك الزوج/الزوجة للاطلاع على الحقائق الكاملة المتصلة بالنيّة في الطلاق.

ويسمح بالطلاق في الحالات التالية:

أ) إذا زنى أحد الطرفين أو أصبح سكيرا أو مدمنا للمخدرات أو مقامرا أو اعترته أية حالة أخرى يصعب التخلص منها؛

ب) إذا ترك أحد الطرفين الطرف الآخر لفترة سنتين متتاليتين دون إذن من الطرف الآخر وبغير عذر سليم أو أسباب قهرية؛

ج) إذا حُكم على أحد الطرفين بالسجن لمدة خمس سنوات أو أكثر بعد عقد الزواج؛

د) إذا لجأ أحد الطرفين إلى العنف أو إلى المعاملة السيئة لشريكه/شريكها مما يعرض حياة الطرف الآخر للخطر؛

هـ) إذا أصيب أحد الطرفين بتشوه بدني أو بمرض يحول دون قيامه/قيامها بواجبات الزوج/الزوجة؛

و) إذا وقعت نزاعات أو مشاجرات مستمرة بين الزوج والزوجة دون أن يكون هناك أمل في العيش في سلام في الأسرة.

وفيما يتعلق بإقامة دعوى الطلاق بسبب الحكم على أي الطرفين بالسجن لمدة خمس سنوات أو بعقوبة أشد، يرفق بالطلب صورة من حكم المحكمة التي أصدرت حكمها في القضية مصحوبة بإقرار يفيد أن الحكم أصبح نهائيا.

ويُسمح للأطراف المطلّقة بالزواج مرة ثانية. ويُسمح للمرأة بالزواج مرة ثانية مع مراعاة ما يلي:

أ) إذا انتهى الزواج نتيجة للوفاة، تكون فترة الانتظار ١٣٠ يوما.

ب) في حالة فسخ الزواج بالطلاق تكون فترة الانتظار للمرأة الحائض ثلاث فترات حيض، بحد أدنى ٩٠ يوما وللمرأة التي قطعت الحيض ٩٠ يوما.

ج) في حالة فسخ الزواج بالطلاق عندما تكون المطلّقة حامل، تكون فترة الانتظار حتى تتم الولادة.

د) لا توجد فترة انتظار بالنسبة للمطلّقة في حالة فسخ الزواج دون جماع بزوجها السابق.

وهذا الحكم لا ينطبق على الرجل.

الممتلكات والنفقة

تعتبر الممتلكات التي تُقتنى أثناء الزوجية ملكية مشتركة. وفيما يتعلق بالممتلكات المشتركة يستطيع أي من الزوجين التصرف فيها بموجب اتفاق بين الطرفين.

وبالنسبة للممتلكات التي يجلبها أي من الزوجين إلى منزل الزوجية والتي يحوزها أي منهما كهبة أو ميراث، فتكون تحت إدارة مالكها ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك. وبالنسبة للممتلكات التي يجلبها الزوج والزوجة كل على حدة، فلكل منهما كامل الحق في القيام بإجراءات قانونية فيما يتصل بممتلكاته الخاصة. وفي حالة انفصام عروة الزواج بسبب الطلاق، يتم التصرف في الأملاك المشتركة وفقا لقوانين كل منهما.

وفيما يلي النتائج المترتبة على انفضاض عروة الزواج بسبب الطلاق:

(أ) يواصل كل من الأم والأب القيام بمسؤولياته في رعاية وتعليم الأطفال بما يتفق ومصالح الأطفال. وفي حالة النزاع بشأن حضانة الأطفال يخضع النزاع لحكم المحكمة؛

(ب) يتحمل الأب المسؤولية عن جميع النفقات المتصلة بالرعاية والتعليم اللازمين للأطفال. وفي حالة عدم قدرة الأب على القيام بهذه المسؤولية، يجوز أن تقرر المحكمة قيام الأم بتقاسم عبء النفقات المشار إليها؛

(ج) يجوز للمحكمة أن تلزم الزوج السابق بدفع نفقة و/أو تقرر التزاما للزوجة السابقة.

الخلاصـــة

قام هذا التقرير بدراسة كل من المواد الـ ١٦ لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فيما يتصل بالواقع الإندونيسي. وقد حاول التقرير إيضاح الأحكام القانونية والإدارية الهامة التي اعتُمدت لمعالجة مسألة التمييز والمساواة في الفرص.

غير أن الأفكار والممارسات الثقافية مازالت تشكل عقبات تجعل التغيير عملية بطيئة وتدريجية، حتى مع نص التشريعات على المساواة في الحقوق والمسؤوليات.

ومع ذلك، تعلن حكومة إندونيسيا عن عزمها السياسي بالالتزام الشديد بتحقيق المساواة الفعلية والقضاء على التمييز القائم إذ ترى أن مشاركة المرأة وإدماجها الكامل في التنمية الوطنية والمجتمع الوطني من العناصر الأساسية للتنمية ولإقامة الديمقراطية الحقيقية.

جاكارتا، آب/أغسطس ١٩٩٦

الجدول ١

فئة العمر	المناطق الحضرية			المناطق الريفية			المناطق الحضرية		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(2)	(3)	(4)
0 - 4	3 014 639	3 835 223	5 849 873	7 746 220	7 389 051	15 135 271	10 760 859	10 224 285	20 985 144
5 - 9	3 156 997	3 186 201	6 543 198	8 571 098	8 108 762	16 679 860	11 928 095	11 294 963	23 223 058
10 - 14	3 215 421	3 110 484	6 325 905	7 828 706	7 327 530	15 156 236	11 044 127	10 438 014	21 482 141
15 - 19	3 246 043	3 459 221	6 706 264	6 273 397	5 947 322	12 220 719	9 520 440	9 406 543	18 926 983
20 - 24	2 960 765	3 160 591	6 121 356	4 622 540	5 384 466	10 007 006	7 583 305	8 545 057	16 128 362
25 - 29	2 622 687	2 733 385	5 356 072	4 834 463	5 432 995	10 267 458	7 457 150	8 166 380	15 623 530
30 - 34	2 224 111	2 160 206	4 384 317	4 360 194	4 501 264	8 861 457	6 584 325	6 661 469	13 245 974
35 - 39	1 827 088	1 643 638	3 470 726	3 961 353	3 752 138	7 713 491	5 788 441	5 395 776	11 184 217
40 - 44	1 213 507	1 172 188	2 382 695	2 799 747	2 899 191	5 698 940	4 010 254	4 071 381	8 081 635
45 - 49	1 393 196	1 078 681	2 171 867	2 630 736	2 763 061	5 393 797	3 723 922	3 841 742	7 565 664
50 - 54	925 387	946 385	1 872 772	2 362 803	2 452 011	4 814 814	3 289 190	3 198 396	6 487 586
55 - 59	628 226	703 226	1 331 452	1 693 395	1 806 850	3 500 245	2 321 621	2 510 076	4 831 697
60 - 64	576 049	615 951	1 192 000	1 643 020	1 691 431	3 334 451	2 219 069	2 307 382	4 526 451
65 - 69	346 850	380 116	726 966	982 3122	1 040 446	2 022 758	1 329 162	1 420 562	2 749 724
70 - 74	227 823	274 694	502 517	718 053	808 456	1 526 509	945 876	1 083 150	2 029 026
75 +	204 980	289 808	494 788	662 656	814 912	1 477 568	867 636	1 104 720	1 972 356
Not Stated	540	462	1 002	1 665	1 748	3 413	2 205	2 210	4 415
Total	27 683 319	27 750 471	55 433 790	61 692 358	62 121 634	123 813 993	89 375 677	89 872 106	179 247 783

الجدول ٢

الهيكل التنظيمي لمكتب وزارة الدولة لشؤون دور المرأة

هيكل تنظيم
مكتب وزير الدولة لشؤون دور المرأة

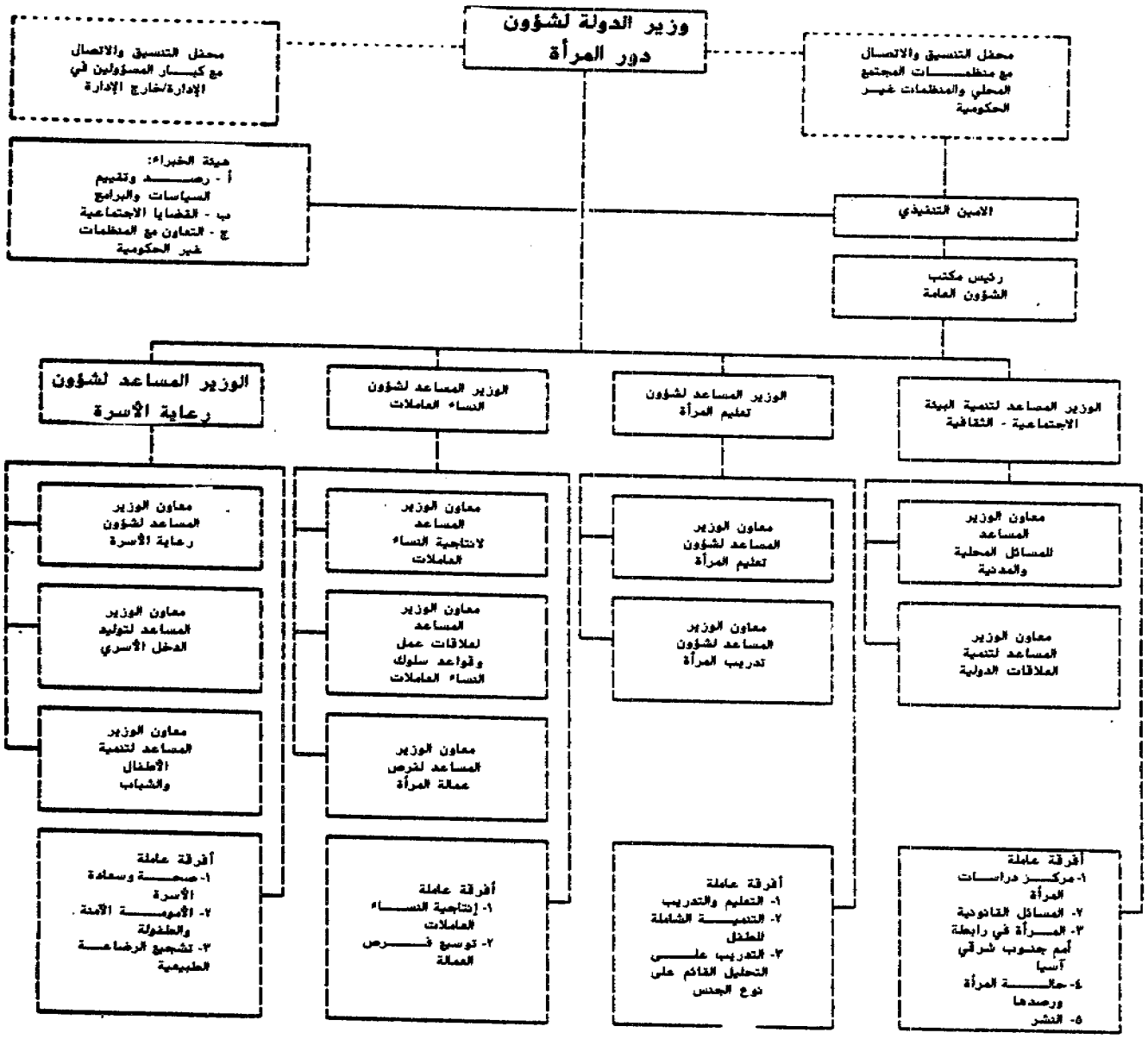

الجدول ٣

تكوين الأيدي العاملة المستخدمة بحسب الجنس
في عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠
(نسبة مئوية)

القطاع	١٩٨٠			١٩٩٠		
	الذكور	الإناث	الإناث لكل ١٠٠ من الذكور	الذكور	الإناث	الإناث لكل ١٠٠ من الذكور
الزراعة	٥٧	٥٤	٤٦	٥٠	٥٠	٥٤
الصناعة التحويلية						
التعدين	١	صفر	١٦	١	صفر	٢١
الصناعة	٧	١٢	٨١	١٠	١٤	٨١
المرافق العامة	..	..	١٠			٦
التشييد	٥	..	٣	٦	..	٢
الخدمات	٢٩	٣٢		٣٢	٣٥	٦٣
التجارة والمطاعم والفنادق	١٠	١٩	٩٢	١٢	٢٠	٩٣
النقل والاتصالات	٤	..	٢	٦	..	٢
الأعمال المصرفية والمالية	١	..	٢٠	١	١	٣٠
الخدمات الحكومية والتجارية والشخصية	١٤	١٣	٤٥	١٣	١٤	٦٠
قطاعات أخرى	١	١	٧٢	١	٢	١٩٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	٤٩	١٠٠	١٠٠	٥٦

المصدر: المكتب المركزي للإحصاءات، التعدادان السكانيان لعامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠.

الجدول ٤ ألف

آليات تعزيز النهوض بالمرأة في إندونيسيا

ألف - الآليات الحكومية

الآلية	الوظيفة	الولاية/ترتيبات
المبادئ التوجيهية العامة لسياسة الدولة (GBHN)	وضع المبادئ التوجيهية للسياسة للسنوات الخمس التالية	منذ ١٩٧٨، وتشمل فرعا خاصا معنيا بالمرأة (انظر الجدول ٢)
الخطة الخمسية للتنمية (REPELITA)	وضع برامج إنمائية للسنوات الخمس التالية	منذ ١٩٧٨، وتشمل فرعا خاصا معنيا بالمرأة (انظر الجدول ٢)
وزير الدولة لشؤون دور المرأة (MENUPW)	وضع الصياغة والتنسيق والدعوة	تقديم توصيات بشأن السياسة إلى الحكومة؛ تنسيق المشاريع الإنمائية المتعلقة بالمرأة التي تنفذها الوكالات القطاعية
اجتماع التشاور والتنسيق بين وزير الدولة لشؤون دور المرأة ومسؤولي المستوى القطاعي الأول	استعراض الميزانيات القطاعية السنوية وصياغة البرامج المتعلقة بالمرأة وتقييم البرامج (يعقد مرتين في السنة)	تقديم مدخلات في الميزنة والبرمجة القطاعيين
الفريق العامل (POKGA) التابع للوزير المساعد بوزارة الدولة لشؤون دور المرأة	التنسيق بين القطاعات لتخطيط وتنفيذ ورصد وتقييم البرامج المتعلقة بالمرأة	ممثلو الإدارة القطاعية، وحركة رعاية الأسرة (PKK)، والمنظمات النسائية الوطنية والقطاع الخاص
مكتب التخطيط في كل إدارة هو مركز التنسيق المتعلق بمشاركة المرأة في التنمية	التنسيق القطاعي لتخطيط وتنفيذ ورصد وتقييم البرامج المتعلقة بالمرأة	الرئيس - نائب الحاكم؛ نائب الرئيس - رئيس مجلس التخطيط الإقليمي (BAPPEDA)؛ الأمين - الأمين المساعد الإقليمي لشؤون رعاية الشعب
الفرق الإدارية الإقليمية والمحلية للنهوض بالمرأة	مراقبة وتنسيق تنفيذ البرامج الإنمائية المتعلقة بالمرأة على الصعيدين الإقليمي والمحلي	رئيس مركز دراسات المرأة عضو في الفرقة الإدارية الإقليمية والمحلية للنهوض بالمرأة
مركز دراسات المرأة في الجامعات الحكومية والخاصة	إجراء بحوث وتنفيذ برامج عملية متعلقة بالمرأة في الأقاليم؛ وتحليل حالة المرأة؛ وتحديد المشاكل وتقديم توصيات إلى الفرق الإدارية الإقليمية والمحلية	

باء - الآليات شبه الحكومية/غير الحكومية

المنظمة	العضوية	الولاية/الوظيفة	الأنشطة
اللجنة الوطنية لمركز المرأة (KNKWI)	ممثلو المنظمات النسائية والهيئة الإدارية للإدارة الفنية، ٣ أعضاء من المنظمات النسائية وعضوان من الحكومة	جمع البيانات عن حالة المرأة؛ وتقديم توصيات إلى الحكومة	لجان معنية بالآداب والدين؛ والتعليم والثقافة؛ والصحة والشؤون الاجتماعية؛ والقوة البشرية والسياسة؛ والقانون والأسرة.
مؤتمر المرأة الإندونيسية (KOWANI)	ممثلات ٦٨ منظمة نسائية	منظمة جامعة للجماعات النسائية؛ تشترك في صياغة السياسة (GBHN)؛ والتخطيط والتنفيذ من خلال التعاون مع معظم الوكالات الحكومية	الضغط السياسي والدعوة؛ وتنسيق أنشطة المنظمات الأعضاء والمراقبة الاجتماعية.
دارما وانيتا	زوجات الموظفين المدنيين	دعم برامج التنمية الاجتماعية الحكومية	رياض أطفال ومدارس للمعوقين؛ تعليم القراءة والكتابة للأغراض الوظيفية؛ تنظيم الأسرة، والصحة والتغذية؛ حفظ البيئة؛ التعاونيات.
دارما بيربيرتيوي	ممثلات رابطات زوجات أفراد القوات المسلحة وقوة الشرطة	منظمات جامعة لرابطات زوجات أفراد القوات المسلحة وقوة الشرطة	رياض أطفال ومدارس للمعوقين؛ أنشطة رعاية اجتماعية لصالح العضوات.
حرطة رعاية الأسرة (PKK)	حركة طوعية جماهيرية قامت الحكومة بإنشائها وتنسيقها والإشراف عليها	تيسر البرامج الحكومية المتعلقة بالمرأة على الأصعدة الإقليمية؛ تنفذ مشاركة المرأة في برامج التنمية على مستوى القرية	شرح فلسفة الدولة؛ المساعدة الذاتية المتبادلة؛ التغذية؛ الكساء؛ الإسكان؛ والاقتصاديات المنزلية؛ التعليم والتدريب؛ الصحة (المراكز الصحية المتكاملة POSYANDU)؛ التعاونيات؛ البيئة؛ التحطيط المنزلي.
المنظمات غير الحكومية	المنظمات الطوعية الجماهيرية	تستهل برامج لتحسين مركز ودور المرأة؛ تنفذ بعض البرامج الحكومية على مستوى المجتمعات المحلية	أنشطة مختلفة تعنى على وجه الخصوص بما يلي: حقوق المرأة، رعاية المرأة، مركز المرأة في الأسرة والمجتمع، وتمكين المرأة على جميع المستويات.

الجدول ٥

تنمية الولاية المتعلقة بالمرأة في الخطط الخمسية للتنمية (REPELITA): السياسات والتدابير، ١٩٧٨-١٩٨٤

الخطة الخمسة الثالثة للتنمية ١٩٧٨	الخطة الخمسية الرابعة للتنمية ١٩٨٤/١٩٨٩	الخطة الخمسية الخامسة للتنمية ١٩٨٩/١٩٩٤	الخطة الخمسية السادسة للتنمية ١٩٩٤/١٩٩٩
تحسين وتوسيع نطاق دور المرأة بوصفها ربة منزل في تكوين أسرة سليمة صحيا ومزدهرة	إدخال تحسينات على التعليم الأساسي والمهارات للمرأة في المناطق الريفية، من خلال التعليم غير الرسمي في المقام الأول	صياغة خطط وتنفيذ برامج متعددة القطاعات لتحسين مركز ودور المرأة بطريقة أكثر تنسيقا و شمولا للقطاعات على الصعيدين المركزي والإقليمي على السواء	تحسين نوعية المرأة بوصفها جزء من الموارد البشرية في التنمية من خلال التعليم/التدريب الرسمي وغير الرسمي وتوفير مؤسسات للخدمات الصحية في المناطق النائية
تحسين وتوسيع نطاق دور المرأة بوصفها جزءا من الأيدي العاملة من خلال توسيع فرص العمل في مختلف ميادين التنمية	إدخال تحسينات نوعية وكمية على برنامج رعاية الأسرة	صياغة برامج محددة للمرأة لسد الثغرات وإزالة أوجه التفاوت بين الرجل والمرأة في مختلف الميادين وكذلك صياغة برامج لإدماج المرأة واهتماماتها وتطلعاتها في البرامج العامة للتنمية	تحسين نوعية وزيادة حماية النساء العاملات داخل البلد وخارجه وذلك في مجال حماية الصحة وتوفير السلامة وتنمية الأجور وتطوير الحياة الوظيفية والبرامج الاجتماعية
تعجيل الزيادة والتوسع في دور المرأة في مختلف ميادين التنمية من خلال إدخال تحسينات في مجالي التعليم والمهارات	إيصال المعلومات والإرشاد المناسبين من خلال وسائط الإعلام الجماهيري الحديثة والتقليدية لتغيير صورة المرأة والمواقف العامة تجاه المرأة	زيادة الدعوة لمساعدة المرأة على تنظيم جماعات نسائية قائمة بذاتها، بصورة أساسية لفئات الدخل المنخفض في المناطق الريفية والحضرية من فئة العمر ١٥-٢٩ سنة وربّات الأسر المعيشية	تعزيز الأدوار المتعددة للمرأة سواء في الأسرة أو في المجتمع المحلي وذلك من خلال حركة رعاية الأسرة، وتنظيم الأسرة، والخدمات الصحية المتكاملة، والتعاونيات بوصفها وسائل لحل المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية
تشجيع نشوء مناخ اجتماعي - ثقافي يفضي إلى مشاركة المرأة في التنمية	زيادة معرفة المرأة ومشاركتها في ميادين الصحة والثقافة الصحية للأمهات والأطفال، والمرافق الصحية والتغذية للأسرة	زيادة وعي ودعم الأسرة والمجتمع المحلي، وبخاصة الرجال، بغية تمكين المرأة من أداء أدوارها المتعددة بصورة متناسقة	تعزيز الالتزام الاجتماعي - الثقافي الذي يؤدي إلى النهوض بالمرأة من خلال مفهوم الشراكة المنسجمة بين الجنسين بواسطة التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب ووسائط الإعلام الجماهيري

الخطة الخمسة الثالثة للتنمية ١٩٧٨	الخطة الخمسية الرابعة للتنمية ١٩٨٤/١٩٨٩	الخطة الخمسية الخامسة للتنمية ١٩٨٩/١٩٩٤	الخطة الخمسية السادسة للتنمية ١٩٩٤/١٩٩٩
تحسين وتوسيع دور المرأة في مختلف ميادين التنمية لزيادة مساهمتها في إرساء أساس مكين للأمة الإندونيسية وزيادة وتنمية جوانب القوة الشخصية لدى المرأة من أجل إقامة مجتمع عادل ومزدهر	زيادة فرص المرأة للمشاركة في الدورات التدريبية، وحلقات العمل والحلقات الدراسية والمؤتمرات والمؤسسات والفرق في جميع الميادين وعلى جميع المستويات داخل الوطن وخارجه	تعزيز التعليم والتدريب الرسميين وغير الرسميين والخدمات الإرشادية للمرأة، إما من خلال الأنشطة القطاعية أو من خلال البرامج الخاصة بالمرأة. ومن المقرر تعزيز البرنامج الشامل لنماء الطفل والتدريب على القيادة لصانعات القرار في مختلف الميادين وعلى مختلف المستويات في القطاعين العام والخاص	زيادة تقوية وتنمية الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة وتنظيم المرأة على المستويين الوطني ودون الوطني وتعزيز البحث والتقييم فيما يتعلق بالدراسات الخاصة بالمرأة لتحقيق خطة تستجيب لاحتياجات الجنسين.
	تشجيع إنتاج واستحداث واستعمال الآلات المنزلية التي توفر الوقت والجهد؛ وتشجيع الأنشطة الإنتاجية الاقتصادية للفئات ذات الدخل المنخفض لتحسين الحياة الأسرية والعمل على إيجاد فرص عمل متكافئة للنساء	تيسير حصول النساء وخصوصا في الفئات ذات الدخل المنخفض على التمويل من خلال التعاونيات ومشاريع الائتمان الصغيرة النطاق، وما إلى ذلك	
	رفع مستوى قيادة المرأة وزيادة عدد النساء اللائي يشغلن مناصب صانعة للقرار في جميع الميادين على جميع المستويات وتعزيز مشاركة المرأة في التخطيط على جميع المستويات	زيادة فرص العمل وحماية العمالة للنساء العاملات وتحسين إنتاجيتهن	
	تشجيع الأنشطة البحثية المتعلقة بمركز ودور المرأة	زيادة الخدمات الصحية الأساسية للمرأة، وخاصة للحوامل والمرضعات من خلال مراكز بوسياندو POSYANDU الصحية المتكاملة ومراكز بوسكسماس PUSKESMAS الصحية المجتمعية	

الخطة الخمسية الثالثة للتنمية ١٩٧٨	الخطة الخمسية الرابعة للتنمية ١٩٨٤/١٩٨٩	الخطة الخمسية الخامسة للتنمية ١٩٨٩/١٩٩٤	الخطة الخمسية السادسة للتنمية ١٩٩٤/١٩٩٩
	نشر المعلومات المتعلقة بقانون الزواج ومراقبة تنفيذه	تنقيح اللوائح لجعلها أكثر عونا على النهوض بمركز المرأة ورفاهها	
		تعزيز البحث والتطوير فيما يتعلق بدور المرأة في التنمية، ووضع نظام للرصد والإعلام وتقوية التعاون المؤسسي بين الحكومة والمجتمعات المحلية.	

الجدول ٦

المصلحة	المشروع
الإعلام: إذاعة المديرية العامة التلفزيون والسينما إعلام المديرية العامة	برامج إذاعية عن دور المرأة في التنمية إعلام للمرأة الريفية
التجارة: الأمين العام	مشاركة المرأة في التجارة
الزراعة: وكالة التثقيف والإعلام	مشاركة المرأة في الزراعة
السياحة والبريد والاتصال	مشاركة المرأة في السياحة
الأشغال العامة: المديرية العامة	مشاركة المرأة في الأشغال العامة
التعليم والثقافة	مشاركة المرأة في التنمية، جاكارتا
الصحة: المديرية العامة للتنمية الصحية للمجتمع المحلي	مشاركة المرأة في الصحة
الشؤون الدينية	مشاركة المرأة في التنمية، جاكارتا
القوة البشرية: المديرية العامة المديرية العامة	مشاركة المرأة في اليد العاملة توفير الحماية وزيادة الإنتاجية للمرأة العاملة على المستوى المركزي
الشؤون الاجتماعية: المديرية العامة	مشاركة المرأة في الرعاية الاجتماعية
التعاونيات: الأمين العام	مشاركة المرأة في التعاونيات وكصاحبات مشاريع صغيرة النطاق
الهجرة: المديرية العامة	مشاركة المرأة في مستوطنات الهجرة
الصناعة: المديرية العامة للصناعات الصغيرة النطاق	مشاركة المرأة في الصناعة
الشؤون الداخلية: الأمين العام المديرية العامة لتنمية القرى	تنسيق البرامج المشتركة بين القطاعات مشاركة المرأة في التنمية في المناطق الريفية
الأمن والدفاع	مشاركة المرأة في أمن الدولة والدفاع عنها
مجلس التنسيق الوطني لتنظيم الأسرة	التنمية المبكرة للطفولة
الحراجة: الأمين العام	مشاركة المرأة في الحراجة
وكالة تقييم وتطبيق التكنولوجيا	مشاركة المرأة في العلم والتكنولوجيا

الجدول ٧

احصائيـــة تبين الخطورة العالية للإصابة بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)/فيروس نقص المناعة البشرية في ٢٧ منطقة في إندونيسيا، ١٩٩٤-١٩٩٥

الرقم	الإقليم	عدد البغايا
١ -	جاكارتا/العاصمة	٩ ٠٠٠
٢ -	جاوا الغربية	١ ٣٥١
٣ -	جاوا الوسطى	٨ ٨٤٢
٤ -	يوغياكارتا	١ ٣٠٧
٥ -	جاوا الشرقية	١٤ ١٩٠
٦ -	آسيه	١٤٩
٧ -	سومطرة الشمالية	٤ ٢٥٠
٨ -	سومطرة الغربية	١٣٢
٩ -	رياو	٤ ٢٧٧
١٠-	جامبي	٤٩٤
١١-	سومطرة الجنوبية	٧ ٧٢٨
١٢-	لامبونغ	٣ ٥١٣
١٣-	كاليمانتان الغربية	١ ٦٥٦
١٤-	كاليمانتان الوسطى	١ ٠٨٨
١٥-	كاليمانتان الجنوبية	٨٢٦
١٦-	سولاويزي الشرقية	٤ ٤٤٩
١٧-	سولاويزي الشمالية	١ ١٠٦
١٨-	سولاويزي الوسطى	٤٠٠
١٩-	سولاويزي الجنوبية	٦٢١
٢٠-	سولاويزي الجنوبية الشرقية	٤٣٥
٢١-	مالوكو	٩٨٧
٢٢-	بالي	٨٤٩
٢٣-	نوسا تنغارا الغربية	٧٥٨
٢٤-	نوسا تنغارا الشرقية	٢٩٠

الرقم	الإقليم	عدد البغايا
-٢٥	ايريان جايا	١٠٧٤
-٢٦	بنغكولو	٣٧٥
-٢٧	تيمور الشرقية	٥٣٤

المصدر: المكتب المركزي للإحصاءات، ١٩٩٤.

الجدول ٨

النساء الأعضاء في المجلس الاستشاري الشعبي
والهيئة البرلمانية

	عضوية المرأة				
الهيئة	١٩٧١	١٩٧٧	١٩٨٢	١٩٨٧	١٩٩٢
المجلس الاستشاري الشعبي	٥١ = ٪٥,٥	٥٦ = ٪٦,٣	٦٩ = ٪٧,٥	١٠٤ = ٪١٠,٤	١٠٨ = ٪١٠,٨
البرلمان	٣١ = ٪٦,٣	٣٧ = ٪ ٨	٤٢ = ٪٩,١	٥٧ = ٪١١,٤	٦٣ = ٪١٢,٦

الجدول ٩

عضوية مجالس الأحزاب السياسية بحسب الجنس
في عام ١٩٩٠

	الأعضاء			
الأحزاب السياسية	ذكور	إناث	المجموع	النسبة المئوية للإناث
حزب بارتاي بيرستوان بمبانغونان	١٦	١	١٧	٪ ٥,٨٨
الحزب الديمقراطي الإندونيسي	٢٠	٢٠	٤٠	٪١٠,٠٠
حزب غولونغان كاريا	٤٠	٥	٤٥	٪١١,١١

الجدول ١٠

عضوية المؤسسات العليا بحسب الجنس في عام ١٩٩٠

المؤسسة	الأعضاء			النسبة المئوية للإناث
	ذكور	إناث	المجموع	
المحكمة العليا	٤٩	٧	٥٦	٪١٢,٥
المجلس الاستشاري الأعلى	٣٧	٢	٣٩	٪٥,١
المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات	٢٩٦	٦	٣٠٢	٪٢,٠

الجدول ١١

النساء اللاتي شغلن مناصب وزارية في مجلس الوزراء، ١٩٤٥-١٩٩٣

	السنة					
	١٩٥٠-١٩٤٥	١٩٦٢-١٩٦٦	١٩٦٦-١٩٧٨	١٩٧٨-١٩٨٣	١٩٨٣-١٩٩٣	١٩٩٣
المجموع	٤	٤	صفر	-	٢	٢

الجدول ١٢

مشاركة الموظفات في الخدمة المدنية ونسبتهن على المستوى الأدنى لصنع القرار، في منصب كمنصب رئيس القرية، منخفضة نسبيا، كما يتضح مما يرد أدناه.

نسبة رئاسة القرى في عام ١٩٩٠ موزعة حسب الجنس

الإقليم	ذكور	إناث	النسبة المئوية للإناث
آسيه	٥ ٦٣٧	١٤	٠,٢٥
سومطرة الشمالية	٥ ٦٣٢	٤٤	٠,٧٨
سومطرة الغربية	٢ ٥٥٤	٤٥	١,٧٦
رياو	١ ٢٤١	٤	٠,٣٢
جامبي	١ ١٠٧	٥	٠,٤٥
سومطرة الجنوبية	٢ ٦٤٠	٤٢	١,٥٩
بنغكولو	١ ٠٩٩	١٦	١,٤٦
لامبونغ	١ ٩١٥	٣٠	١,٥٧
جاكارتا	٢٦٠	٢	٠,٨٠
جاوا الغربية	٦ ٩٩٦	٩٦	١,٣٧
يوغياكارتا	٤٣٤	٤	٠,٩٢
جاوا الوسطى	٨ ٢٠٥	٢٦٠	٣,١٧
جاوا الشرقية	٨ ١٨٠	١٩٥	٢,٣٨
كاليمنتان الغربية	٤ ٧٨٣	١٨	٠,٣٨
كاليمنتان الوسطى	١ ١٣١	٨	٠,٧١
كاليمنتان الجنوبية	٢ ٤٢٤	١٥	٠,٦٢
كاليمنتان الشرقية	١ ١٦٣	٤	٠,٤٣
سولاويزي الشمالية	١ ٣٤٧	٤١	٣,٠٤
سولاويزي الوسطى	١ ٣٤٨	٨	٠,٥٩
سولاويزي الجنوبية	١ ٧٦٠	٢٨	١,٥٩
سولاويزي الجنوبية الشرقية	٧٩٩	١٤	١,٧٥

الإقليم	ذكور	إناث	النسبة المئوية للإناث
بالي	٦٠٨	٦	٠,٩٩
نوسا تنغارا الغربية	٥٦٢	٥	٠,٨٩
نوسا تنغارا الشرقية	١ ٧١٥	٩	٠,٦٢
مالوكو	١ ٤٤٣	٥	٠,٣٥
اريان جايا	٩٤٩	٧	٠,٧٤
تيمور الشرقية	٤٣٩	٣	٠,٦٨

المصدر: المكتب المركزي للإحصاءات، تعداد السكان لعام ١٩٩٠. الإمكانيات القروية.

الجدول ١٣

الموظفون المدنيون ذوو الرتب في الجهاز الحكومي ينتمون إلى سلك الموظفين المدنيين الممتاز بسبب صغر عدد أعضائه (الجدول ١٣ أدناه). وتعطي البيانات التالية النسبة النوعية للموظفات في الخدمة المدنية في مختلف الرتب.

النسبة المئوية للموظفات المدنيات بحسب الرتب في عام ١٩٩٢

	عدد الموظفين المدنيين		النسبة المئوية للموظفات	
الرتبة	١٩٨٤	١٩٩٢	١٩٨٤	١٩٩٢
الأولى ألف	٢١٣	٢٣٠	٥,٢	٥,٧
الأولى باء	٢٥٤	٣٠١	١٠,٦	١٥,٠
الثانية ألف	١ ٣٥٤	١ ٦٢٥	٣,٩	٥,٢
الثانية باء	٩٠٦	١ ٦٠٥	٤,١	٥,٠
الثالثة ألف	٦ ١٢١	٨ ٣١٣	٦,٢	٧,٠
الثالثة باء	٦ ٤٨٤	٦ ٥٧٨	٥,٢	٦,٥
الرابعة ألف	٣٦ ٤٨٤	٤١ ٧٦٢	١٠,٠	١١,٦
الرابعة باء	١٤ ٣٤٩	١٨ ٢٩٠	٨,٤	١٠,٣
الخامسة ألف	٦٠ ١١٠	٧٠ ٤٧٨	٩,١	١١,٩
الخامسة باء	٧٦ ٤٠١	٥٤ ٨٣١	١٤,٩	١٧,٠
المجموع	٢٠٣ ١٤٢	٢٠٤ ٠١٣		

المصدر: BANK 1992.

الجدول ١٤

نسبة السكان الذين في سن المدرسة المقيدين في كافة المستويات المدرسية، بحسب نوع الجنس، ١٩٨٠-١٩٩٢

		ذكور			إناث	
	١٩٩٠	١٩٩٢		١٩٩٠	١٩٩٢	
السكان الذين في سن المدرسة		حضريون	ريفيون		حضريات	ريفيات
المرحلة الابتدائية ٧ - ١٢ سنة	٨٤	٩٦	٨٨	٨٣	٩٦	٩٢
المرحلة الثانوية الدنيا ١٣ - ١٥ سنة	٦٥	٨٧	٩١	٥٦	٨٢	٦٠
المرحلة الثانوية العليا ١٦ - ١٨ سنة	٣٩	٦٧	٣٢	٢٤	٥٩	٢٨
المرحلة الثالثة ١٩ - ٢٤ سنة	١٢	٢٥	٧	٥	١٨	٤

المصدر: المكتب المركزي للإحصاءات، تعداد السكان لعام ١٩٨٠، المجموعة قاف، الرقم ٢، الجدول ١٩-٣.

المكتب المركزي للإحصاءات، Indikator Sosial Wanita 1992، الجدول ٤-٤، الصفحة ٨٥.

الجدول ١٥

التحصيل العلمي للإناث من سن ١٠ سنوات فما فوق
في عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٤

	١٩٨٦		١٩٩٤	
مستوى التحصيل	ذكور	إناث	ذكور	إناث
بدون تحصيل علمي	١٠,٧	٢١,٧	٦,٧	١٤,٤
مرحلة ابتدائية غير تامة	٣٣,٧	٣٤,٨	٢٦,٩	٢٨,٤
مرحلة ابتدائية تامة	٣٣,٥	٢٩,٢	٣٥,٥	٣٤,١
مرحلة ثانوية دنيا	١١,٦	٨,٦	١٤,١	١٢,٠
مرحلة ثانوية عليا	٩,٣	٥,٣	١٤,٢	١٠,٠
دبلوم/أكاديمية	٠,٨	٠,٤	١,٣	٠,٩
جامعة	٠,٥	٠,١	١,٢	٠,٦

المصدر: المكتب المركزي للإحصاءات، حالة الأيدي العاملة ١٩٨٦ (الجدولان ١-٨ و ١-٩).

الجدول ١٦

معدل مشاركة الأيدي العاملة بحسب السن ونوع الجنس
في عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٤

	الذكور		الإناث	
فئة العمر	١٩٨٦	١٩٩٤	١٩٨٦	١٩٩٤
١٠ - ١٤	١٤,٢	١٠,٥	١١,٥	٧,٩
١٥ - ١٩	٤٦,٦	٤٧,٨	٣٦,٣	٣٧,٠٧
٢٠ - ٢٤	٧٩,٩	٨١,٥	٤٩,٧	٥١,١٩
٢٥ - ٢٩	٩٥,٥	٩٤,٦	٥٣,٦	٥٣,١٣
٣٠ - ٣٤	٩٨,٣	٩٧,٨	٥٧,١	٥٦,٧١
٣٥ - ٣٩	٩٨,٨	٩٨,٣	٦٠,١	٦٠,٠
٤٠ - ٤٤	٩٨,٤	٩٨,٣	٦٣,٢	٦٠,٠٣
٤٥ - ٤٩	٩٧,٤	٩٧,٥	٦٣,٤	٦٠,٠٥
٥٠ - ٥٤	٩٥,٣	٩٤,٠	٥٨,٧	٧٥,٦
٥٥ - ٥٩	٨٧,٢	٨٨,٣	٥٣,٨	٥٣,٩
٦٠ - ٦٤	٧٧,٣	٧٨,٨	٤٣,٨	٤٢,٧
٦٥ +	٥٥,٣	٥٥,٤	٢٢,٩	٢٤,٥
المجموع	٧٠,٥	٧٢,٠	٤٤,٥	٤٤,٥

المصدر: المكتب المركزي للإحصاءات، حالة الأيدي العاملة ١٩٨٦-١٩٩٤.

الجدول ١٧

السكان المستخدمون حسب حالة العمالة والقطاع الرسمي/غير الرسمي
في عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٤ (كما هو محدد في الإحصاءات الإندونيسية

	الذكور		الإناث		التغير (٪)	
حالة العمالة	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٠	١٩٩٢	الذكور	الإناث
القطاع غير الرسمي						
عاملون لأنفسهم	٢٤	٢٢	١٨	١٨	٢-	
عاملون لأنفسهم تساعدهم أيدي عاملة مؤقتة/أيدي عاملة من العائلة	٣٠	٢٩	١٢	١٤	١-	٢+
أيدي عاملة من العائلة بلا أجر	١٦	١١	٥٠	٤١	٥-	٩-
مجموع القطاع غير الرسمي	٧٠	٦٢	٨٠	٧٣	٨-	٦-
القطاع الرسمي						
أرباب عمل	,٨٥	١,٣	,٣٣	,٤٣	٤٥+	,٠٩+
موظفون	٣٠	٣٧	٢٠	٢٦	٧ +	٦ +
مجموع القطاع الرسمي	٣١	٣٨	٢٠	٢٦	٨ +	٦ +
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠		

المصدر: حالة الأيدي العاملة في عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٤.

الجدول ١٨

الأيدي العاملة موزعة بحسب المهنة والجنس في الأعوام ١٩٨٠ و ١٩٩٠ و ١٩٩٤

	الذكور			الإناث			النسبة المئوية للإناث		
المهنة	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٤
العمال المهنيون والتقنيون وذوو الصلة بهم	٣	٣	٣	٣	٤	٤	٣٧	٤٣	٤٤
العمال الإداريون والتنظيميون	-	-	-	-	-	-	١٠	١١	٢٦
العمال المكتبيون	٤	٦	٦	١	٣	٣	١٣	٢١	٢٦
عمال المبيعات	١٠	١١	١٣	١٩	١٩	٢٣	٤٨	٤٨	٥٢
عمال الخدمات	٣	٣	٣	٧	٧	٦	٥١	٥١	٥٢
المزارعون والعمال الزراعيون	٥٧	٥٠	٤٦	٥٤	٤٩	٤٧	٣٢	٣٢	٤٠
عمال الإنتاج والنقل وذوو الصلة بهم	٢١	٢٥	٢٩	١٥	١٦	١٦	٢٦	٢٦	٢٨
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٣٣	٣٦	٣٩

المصدر: المكتب المركزي للإحصاءات، التعدادان السكانيان لعامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠، المجموعة قاف - ٢.

الجدول ١٩

متوسط الدخل الشهري حسب درجة التحصيل العلمي
ونوع الجنس، ١٩٨٦ و ١٩٩٠

الدرجة العليا للتحصيل العلمي	الذكور (روبية في الشهر)		الإناث (روبية في الشهر)		نسبة الإناث إلى الذكور		الرقم القياسي (أقل من الابتدائي = ١٠٠)			
							الذكور		الإناث	
	١٩٨٦	١٩٩١	١٩٨٦	١٩٩١	١٩٨٦	١٩٩١	١٩٨٦	١٩٩١	١٩٨٦	١٩٩١
أقل من التعليم الابتدائي	٤٤ ٥٦٧	٧٠ ٨٤٢	٢٢ ٧٤٠	٣٥ ٧٣٤	٥١	٤٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
المرحلة الابتدائية تامة	٥٨ ٣٦١	٨٦ ٤٣٥	٢٩ ٦٣٨	٤٧ ٢٨١	٥١	٥٠	١٣١	١٢٢	١٣٠	١٣٢
المرحلة الثانوية الدنيا	٨٢ ٦٥٢	١٢٤ ٤٤٨	٥٠ ٧٤٣	٨٥ ٨١٠	٦١	٥٣	١٨٥	١٧٥	٢٢٣	٢٤٠
المرحلة الثانوية العليا	٤٠٣ ٨٥٠	١٥١ ٨٣٠	٧١ ٦٤٨	١١٨ ٧٨٨	٦٩	٧٤	٢٣٣	٢١٤	٣٢٥	٣٣٢
المرحلة الثالثة	١٦٧ ٠٦٤	٤٤٤ ٧٣٥	١١٧ ٧٦٢	٣٣٨ ٢٦٩	٧٠	٦٨	٣٧٤	٦ ٢٢٧	٥١٨	٩٤٩

المصدر: Biro Pusta statistik, Indikator Sosial Wanita Indonesia, 1991, Table 3-1-1 and 3-1-2.

Biro Pusta statistik, Indikator Sosial Wanita Indonesia, 1993, Table 3-3.

الجدول ٢٠

معدل مشاركة الأيدي العاملة بحسب السن والجنس، ١٩٨٦ و ١٩٩٤

السنة	مجموع المهاجرين	عدد الذكور لكل ١٠٠ من الإناث	المهاجرون إلى بلدان الشرق الأوسط وأفريقيا	
			النسبة المئوية	النسبة المئوية للإناث
١٩٨٣-١٩٨٤	٢٢ ٢٩١	١٤١	٦٦	غير متوفرة
١٩٨٤-١٩٨٥	٤٦ ٠١٤	٧٩	٧٩	غير متوفرة
١٩٨٥-١٩٨٦	٥٤ ٢٩٧	٤٤	٨٤	غير متوفرة
١٩٨٦-١٩٨٧	٦٨ ٣٦٠	٦١	٦٦	غير متوفرة
١٩٨٧-١٩٨٨	٦١ ٠٩٢	٣٥	٨١	غير متوفرة
١٩٨٨-١٩٨٩	٦١ ٤١٩	٢٩	٨٢	غير متوفرة
١٩٨٩-١٩٩٠	٨٤ ٠٧٤	٣٥	٧٢	٨٨
١٩٩٠-١٩٩١	٨٦ ٢٧٤	٧٣	٤٨	٨٨
١٩٩١-١٩٩٢	١٤٩ ٧٨٢	٤٨	٦٠	٨٦
١٩٩٢-١٩٩٣	١٢٩ ٨٤٢	٥٤	٥٦	٨٨
١٩٩٣-١٩٩٤	٩٤ ٨٢٠	٤٠	٦١	٩٠

المصدر: Data Pusat AKAN, Nov. 1993.

الجدول ٢١

بعض مؤشرات الحالة الصحية بحسب الجنس،
١٩٨٠ و ١٩٩٠ و ١٩٩٣

	الذكور			الإناث		
	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٣
معدل وفيات الرضع لكل ١ ٠٠٠ ولادة حية	١١٧	٧١	٦٥	٩٨	٥٨	٥٢٧
العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	٥١	٦٠	٦٠	٥٤	٦٣	٦٤
معدل وفيات الأمهات	٤٥ لكل ١ ٠٠٠ ولادة					

المصدر: وزارة الصحة، حقائق وأرقام عن الصحة، ١٩٩٤.

الجدول ٢٢

مؤشرات الصحة الإنجابية

المؤشر	ذكور		إناث	
	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢
الزواج والخصوبة				
السن عند الزواج الأول: في المجتمعات الحضرية		٢٧	٢١,٨	٢٤
الأطفال المولودون			٥,٤٨	٤,٩٨
انتشار استعمال وسائل منع الحمل لدى الإناث				٢) ١٩٨٥ ١
كن يستعملن من قبل ولكن ليس الآن			٤	٥
المستعملات حاليا			٢٦	٣٩
لم يستعملن مطلقا			٧٠	٥٦
نوع المساعدة المقدمة عند الولادة			٣) ١٩٨٥	٤) ١٩٩٣
طبيب			٣	٦
ممرضة/قابلة مدربة			٢٦	٣٤
داية			٦٣	٥٧
قريبة/غير ذلك			٨	٣
تحصين المواليد بسمين الكزاز الموهن			١٩٨٦	٥) ١٩٩٣
طبيب			٣٩,٣	٦٤,١

المصدر: التعدادان السكانيان لعامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠:

1- Indicator Social Women; 2- National Social Economy Survey; 3- International Survey (SURAS) 1985; 4- National Social Economy; 5- Indonesian Demographic and Health Survey, 1991.

الجدول ٢٣

النسبة المئوية للنساء اللاتي يرأسن أسراً معيشية
١٩٨٥-١٩٧١

السنة	في المجتمعات الحضرية	في المجتمعات الريفية	المجموع
١٩٧١	١٤,١	١٦,٧	١٦,٣
١٩٨١	١٣,٥	١٤,٤	١٤,٢
١٩٨٥	١٣,٥	١٣,٠	١٣,١

المصدر: - Cited from Danti, Sri (1996). Indonesian Domestic Workers Working Canditionss in Saudi Arabia .A Newspaper Analysis. University of Adelaide, South Australia, P. 52

الجدول ٢٤

حالة العمالة للأيدي العاملة في الزراعة، موزعة بحسب نوع الجنس في السنتين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

(نسب مئوية)

	١٩٨٠		١٩٩٠		التغير	
حالة العمالة	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
عاملون لأنفسهم	٢٨	١٤	٢٠	٨	-١٦	-١٥
عاملون لأنفسهم يساعدهم أفراد من الأسرة أو عمال نظاميون	٣٧	٢٧	٤٤	١٩	+٤٠	-٢
عاملون لأنفسهم ومعهم عمال دائمون	١	١	٢	١	+٩٤	+١٠٨
مستخدمون	١٦	١٧	١٦	١٤	+١٦	+١١
عامل من العائلة بلا أجر	١٨	٤١	١٨	٥٨	+٢٣	+٩٠
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠		

المصدر: المكتب المركزي للإحصاءات، التعدادان السكانيان للعامين ١٩٨٠ و ١٩٩٠، المجموعة قاف - ٢.

الجدول ٢٥

مشاركة المرأة في البرامج والمؤسسات الائتمانية، ١٩٨٨

البرنامج/المؤسسة	النسبة المئوية للقروض المقدمة إلى المرأة	متوسط مبلغ القرض (روبية)	ضمان مطلوب	سعر الفائدة الفعلي في الشهر (في المائة)	مستوى العمل	المصادر
مكتب رهن	٨٠	٥ ٠٠٠	نعم	٣,٠ - ٤,٠	وصاية	تعليق أحد مكاتب الرهن الحكومية، جاوا الشرقية: وزارة المالية
هيئة ائتمانية محلية	٨٠	٥٥ ٠٠٠	لا	٣,٠ - ٤,٨	منطقة/ قرية	غولدمارك و روزغارد، اعتماد لأصحاب المشاريع في إندونيسيا Washington D.C. Development Alternatives, 1983, BKK records
ائتمان للعمل الحر	٥٧	غير مبين	لا	٣,٣	قرية	Dirk van Hook, KURK and Madura Evaluation, 1984, KURK/BPD Jawa Timur records
بنك باسار، دنباسار	٢٩	٧٣٦ ٠٠٠	نعم	٢,٥ - ٣,٠	مدينة إقليمية	عيّنة محددة من دفاتر بنك باسار
كيوبيديس KUPEDES	٢٥ قرضا لنساء ٧٥ امرأة وديعة	٣٣٠ ٠٠٠	نعم	١,٧ - ٢,٦	منطقة	CPIS, Jakarta
KIK/KMKP (مصارف حكومية وخاصة)	٢٢٣ (النقل ٣١، الخدمات الأخرى ٣١)	٥ ٠٠٠	نعم	٣,٠ - ٤,٠	وصاية	CPMU, Economic Impact of KIK/KMKP (SEDP I and II), Jakarta, Bank Indonesia, 1986

١ - عملاء حضريون في الغالب. ٢ - قروض للمناطق الحضرية في الغالب.

المصدر: Indonesian, Rural Credit Sector Review، المرفق ٥، الجدول ١، البنك الدولي، ١٩٨٨.

- - - - -